



الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١١

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١١

الملحق رقم ١٥

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، ٢٠١١
الملحق رقم ١٥

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١١



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN

المحتويات

الصفحة

الفصل

الجزء الأول - الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١

٢	أولا - مسائل تنظيمية
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٣	ثانيا - بيان من مديرة البرنامج
٥	ثالثا - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٧	رابعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
٩	خامسا - التقييم
١٢	سادسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
١٣	سابعا - تقرير التنمية البشرية
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
١٤	ثامنا - ملاحظات تمهيدية من رئيسة المجلس التنفيذي
١٤	تاسعا - بيان من المدير التنفيذي
١٨	عاشرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
١٩	حادي عشر - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٢	ثاني عشر - بيان من المدير التنفيذي
	الجزء المشترك
٢٢	ثالث عشر - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢٤	رابع عشر - توصيات مجلس مراجعي الحسابات
٢٧	خامس عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
٣٠	سادس عشر - مسائل أخرى

المرفق

٣١	الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي
----	---

الجزء الثاني - الدورة السنوية لعام ٢٠١١

- ٤٢ - المسائل التنظيمية
- الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٤٢ - ثانيا - بيان مديرة البرنامج وتقريرها السنوي
- ٤٦ - ثالثا - التزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٤٦ - رابعا - التقييم
- ٤٨ - خامسا - تقرير التنمية البشرية
- ٤٩ - سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- ٥١ - سابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
- ٥٢ - ثامنا - متطوعو الأمم المتحدة
- الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
- ٥٣ - تاسعا - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي وتقريره السنوي
- الجزء المشترك
- ٥٥ - عاشرا - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة
- حادي عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
- ٦١ - ثاني عشر - الزيارات الميدانية
- الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان
- ٦٣ - ثالث عشر - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي وتقريره السنوي
- ٦٦ - رابع عشر - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان
- ٦٧ - خامس عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- ٦٩ - سادس عشر - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية
- ٧١ - سابع عشر - مسائل أخرى

الجزء الثالث - الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١

- ٧٥ - أولا - المسائل التنظيمية
- الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ٧٦ - ثانيا - بيان مديرة البرنامج، والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
- ٨١ - ثالثا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- ٨٤ - رابعا - التقرير السنوي لمديرة البرنامج

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- ٨٥ خامسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
الجزء المشترك
- ٨٨ سادسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
- سابعاً - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة
البشرية/الإيدز ٨٩
- ٩١ ثامنا - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
- تاسعا - بيان المدير التنفيذي للصندوق، وتقرير المدير التنفيذي عن استعراض منتصف المدة للخطة
الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ٩٣
- عاشرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٩٧
- حادي عشر - مسائل أخرى ٩٩
- ١٠٩ المرفق الأول المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١١
- ١٧٠ المرفق الثاني عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١١

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١
المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك
في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١١

أولا - مسائل تنظيمية

- ١ - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورته العادية الأولى لعام ٢٠١١ في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك، في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١١.
- ٢ - ووفقا للمادة ٤٩ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، انتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١١:

الرئيسة: سعادة السيدة إديتا هردا	(الجمهورية التشيكية)
نائب الرئيسة: سعادة السيد ميشيل تومو مونتي	(الكاميرون)
نائب الرئيسة: سعادة السيد كارلوس إنريكيه غارسيا غونزاليس	(السلفادور)
نائب الرئيسة: السيد تاكيشي أوسوغو	(اليابان)
نائب الرئيسة: السيد نجيب الرحمن	(بنغلاديش)

- ٣ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١١ (DP/2011/L.1) ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٠ (DP/2011/1). واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠١١ بشأن النظام الداخلي المنقح للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية لعام ٢٠١١ (DP/2011/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية ٢٠١١.

- ٤ - ووردت المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الوثيقة DP/2011/2؛ وأدرجت المقررات المعتمدة خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١ في الوثيقة DP/2011/21 التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع www.undp.org/execbrd.

- ٥ - ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ١٣/٢٠١١ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١١:

الدورة السنوية لعام ٢٠١١:	٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١:	٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - بيان من مديرة البرنامج

٦ - في ملاحظاتها الافتتاحية، هنأت مديرة البرنامج الأعضاء الجدد في مكتب المجلس التنفيذي على انتخابهم وشكرت المكتب المنتهية ولايته على العمل الشاق الذي قام به والدعم الذي قدمه خلال عام ٢٠١٠. وفي سياق التغييرات العالمية الأخيرة، شددت مديرة البرنامج على أهمية وجود نظام متعدد الأطراف قوي وأكدت الدور المزدوج الذي يؤديه البرنامج الإنمائي بوصفه الوكالة الإنمائية الرائدة والجهة المنسقة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وأبرزت الطريقة التي يتهيا بها البرنامج الإنمائي لمواجهة التغييرات العميقة التي تشهدها البيئة العالمية التي تزداد فيها التحديات وعرضت "برنامج التغيير من أجل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" الذي عملت على وضعه. وفي معرض تقديمها لمحة عن برنامجها الرئيسي للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠١١، تطرقت، في جملة أمور، إلى ما يلي: استعراض منتصف المدة لخطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية؛ التقييمات؛ ميزانية الدعم لفترة السنتين، ٢٠١٢-٢٠١٣؛ التعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز المزايا النسبية لكل من البرنامج والهيئة في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأبرزت مساهمات البرنامج الإنمائي في المؤتمرات والمناسبات الإنمائية الدولية الرئيسية وأشارت إلى الأهمية المتواصلة التي يتسم بها عمل البرنامج في منع الأزمات والتعافي منها وفي تعزيز الحوكمة الرشيدة. ويمكن الاطلاع على بيانها بالكامل في الموقع www.undp.org/execbrd.

٧ - وفي معرض التأكيد على التزام البرنامج الإنمائي ببرنامج التغيير، توسعت مديرة البرنامج في الحديث عن العناصر الرئيسية للبرنامج. وهي تشمل ما يلي: خطة عمل البرنامج الإنمائي المعتمدة في عام ٢٠١٠؛ مراقبة التكاليف والنفقات؛ استعراض نموذج أعمال البرنامج الإنمائي. وقدمت مديرة البرنامج معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية من خطة العمل والجهود الجارية للحد من النفقات البرنامجية والإدارية، بما في ذلك التكاليف المتصلة بالسفر ودوران الموظفين المتكرر بين الوظائف. وفي ضوء الاتجاه نحو الهبوط في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي، شددت على الأثر السلبي لتقلص الموارد الأساسية في قدرة البرنامج على الاضطلاع بولايته المتعددة الأطراف وتوفير الدعم الفعال لبناء القدرات. وفي الختام، أكدت مديرة البرنامج من جديد التزام البرنامج الإنمائي بتعزيز دوره كمنسق لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تحقيق قدر أكبر من الفعالية والكفاءة والاتساق الاستراتيجي في جميع العمليات.

٨ - وفي معرض الإدلاء ببياناتها العامة، شكرت الوفود مديرة البرنامج على بيانها الشامل والزاهر بالمعلومات وأثنت على التزامها بتولي قيادة البرنامج الإنمائي خلال عملية إدارة التغيير التي يشهدها. كما أعربت عن تقديرها لروح القيادة التي تحلت بها مديرة البرنامج كرئيسة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأكدت على الحاجة إلى تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعربت عن أملها في أن تحقق خطة عمل مديرة البرنامج لسير الأعمال تغييرات أساسية وملموسة ومكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة للبرنامج الإنمائي. وكررت عدة وفود التأكيد على أهمية عمل البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري. وأعرب عدد من الوفود عن نفس القلق من أن تقوض التقلبات الخارجية نتائج التنمية. وفي هذا الصدد، رحبت بجهود مديرة البرنامج الرامية إلى تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على نطاق المنظومة.

٩ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها البالغ إزاء تقلص الموارد العادية ودعت جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها لكفالة التدفق الموثوق للأموال. ولاحظ أحد الوفود أنه ينبغي استخدام التمويل المخصص بصورة استثنائية وليس كقاعدة. وشجعت بعض الوفود البرنامج الإنمائي على السعي إلى توسيع قاعدة المانحين بحيث يكون من الممكن التصدي بوجه أفضل للتحديات الناشئة عن البيئة الإنمائية المتغيرة ودعت إلى استخدام أكثر فعالية وكفاءة للميزانية الأساسية. وطلب أحد الوفود موجزا أكثر موضوعية للإيرادات والنفقات إذ لوحظت تناقضات بين المتحصلات والنفقات من الموارد.

١٠ - وشددت عدة وفود على أنه يتعين على مكتب تقرير التنمية البشرية أن يتبع نهجا أكثر اتساما بالمسؤولية في عملية وضع تقرير التنمية البشرية بما يكفل موضوعية وموثوقية التقرير تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤. وأبرزت هذه الوفود ضرورة أن يشارك مكتب تقرير التنمية البشرية في مزيد من المشاورات مع اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة والسلطات الوطنية ذات الصلة. وفي معرض الإعراب عن شواغل تتعلق ببعض الحالات التي تفتقر إلى الدقة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، أعربت بعض الوفود عن ضرورة تعزيز طابع الحياد والشفافية للتقرير.

١١ - وأقرت الوفود بأهمية استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية في تقييم الإنجازات وتحديد الأولويات المستقبلية. وطلب أحد الوفود معلومات عن الطريقة التي يمكن بها استخدام استعراض منتصف المدة لتوجيه عملية التخطيط البرنامجي. وبالنسبة للتقييمات، أكدت الوفود أهمية ضمان استقلال ونزاهة مهمة التقييم وأضافت أن الخطة الاستراتيجية والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وقرار الجمعية العامة

٢٨٩/٦٤ عن الاتساق على نطاق المنظومة من شأنها أن توفر التوجيه المفيد للتقييمات المقبلة. وفي حين لاحظ عدد من الوفود التقدم المحرز في سياسة التقييم المنقحة للبرنامج الإنمائي، رأى أحد الوفود أنه كان من الممكن تضمين السياسة المنقحة قدراً أكبر من التحليل بشأن المسائل المتصلة ببناء القدرات على المستوى الوطني.

١٢ - ودعا عدد من الوفود إلى اتباع طريقة جديدة في التعاون بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط. وشددت على أن البلدان ذات الدخل المتوسط مختلفة عن البلدان النامية الأخرى؛ فهي تمثل تحديات إنمائية متفاوتة وتتطلب، بالتالي، معاملة خاصة. أما فيما يتعلق بمعيار الرفع من القائمة، فأكدت الحاجة إلى التحول عن المعايير الحالية القائمة على نصيب الفرد من الدخل القومي إلى تبني مجموعة من المؤشرات تشمل دليل التنمية البشرية.

١٣ - وحددت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه شريكاً حيوياً في مجال الحد من الفقر وأيدت التزام مديرة البرنامج بالتنمية المستدامة وإطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت على أهمية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة عملية تستخدمها أقل البلدان نمواً - لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأعربت عن تقديرها لمساهمة البرنامج الإنمائي في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع القادم المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في اسطنبول. ومن هذا المنطلق، شدد أحد الوفود على ضرورة مساعدة البلدان على إطلاق إمكانات النمو لديها من خلال التصدي للتحديات ذات الصلة الكامنة في جوهر الارتباط بين الحوكمة وتنمية القطاع الخاص.

١٤ - وشكرت مديرة البرنامج الوفود على ما أبدته من تعليقات متنوعة بشأن العديد من مجالات عمل البرنامج الإنمائي وكررت الإعراب عن التزامها بتوحيد الأداء. وأحاطت علماً بشواغل البلدان المتوسطة الدخل وأكدت أن البرنامج سيواصل إيلاء الأولوية في تركيزه إلى أقل البلدان نمواً.

ثالثاً - الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٥ - افتتحت مديرة البرنامج هذا البند من جدول الأعمال. وعرضت التقرير الشفوي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، وأكدت الالتزام القوي للإدارة العليا للبرنامج الإنمائي بكفالة الإدماج الكامل لمسألة المساواة بين الجنسين في جميع مجالات عمل البرنامج الإنمائي. وقدمت المديرة المعاونة فكرة عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٠، وأبرزت التحديات

القائمة في المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الإجراءات. وقدّمت لحة عامة عن الإجراءات التي أُتخذت خلال العام الماضي بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل مجال من مجالات العمل المواضيعية للبرنامج الإنمائي. وقدّمت تفاصيل عما تحقق من إنجازات في إطار الأهداف المواضيعية الأربعة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين. وعرضت النتائج الأولية لاستعراض منتصف المدة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، ونتائج مؤشر المساواة بين الجنسين. وأشارت كذلك إلى أن محتويات التقرير الشفوي، واستعراض منتصف المدة الجاري لاستراتيجية المساواة بين الجنسين، عنصران من شأنهما توفير مدخلات هامة لاستعراض منتصف المدة الجاري للخطة الاستراتيجية.

١٦ - ورحّبت الوفود بالتقرير الشفوي وبتطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين على نطاق المنظمة ككل. وأثنى الكثيرون على التقدم المحرز في مختلف المجالات المواضيعية لعمل البرنامج الإنمائي، واعترفوا بالدور الفعال الذي يضطلع به البرنامج في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وجدّدت غالبية الوفود تأكيد الأهمية التي توليها للمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ورحّبت، في هذا الصدد، بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وشددت على أن البرنامج الإنمائي، بحكم توليه رئاسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأمانة نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، يتحمل مسؤولية مواصلة دعم عمل هذه الهيئة. وأشارت أيضا إلى أن تواصل الإدارة العليا مع موظفي البرنامج الإنمائي مهم لكفالة مواصلة جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ومن المهم أيضا التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على جميع المستويات. ودعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى تعزيز التعاون مع الهيئة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة الأخرى بهدف تعزيز الكفاءة وتفاذي الأزدواجية.

١٧ - وأشارت الوفود إلى أنها تتوقع أن يكون تعميم مراعاة المنظور الجنساني موضوعا من المواضيع الشاملة في التقرير السنوي لمديرة البرنامج. وأعربت عن اهتمامها بالطريقة التي سيُعكس بها استعراض منتصف المدة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، وطلبت تقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الاستعراض، وآثار ذلك على أولويات المنظمة في المستقبل. وتساءل العديد من الوفود عن الطريقة التي يعتزم البرنامج الإنمائي اتباعها لاستخدام بيانات مؤشر المساواة بين الجنسين لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج الإنمائي، والطريقة التي تعتمزم المنظمة اتباعها لدمج هذه الأداة في التقييمات المقبلة للبرنامج. وأعربت الوفود أيضا عن تطلّعها إلى رؤية كيف سيُمكن نظام مؤشر المساواة بين الجنسين من إجراء مقارنة بين درجات التقدم المحرز في مختلف المجالات المواضيعية، وشجّعت البرنامج الإنمائي على زيادة مناقشة مؤشر المساواة بين الجنسين مع الوكالات الأخرى من أجل مضاهاة هذه الأداة بالأدوات المماثلة

التي تستخدمها الوكالات والجهات المعنية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، طلبت تقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز صوب تنفيذ خطة عمل تكافؤ الجنسين.

١٨ - واعترفت الوفود بأن البرنامج الإنمائي يضطلع بدور مهم للغاية في كفالة إدراج المنظور الجنساني في الأنشطة المتصلة بتغير المناخ. وشجعت الوفود أيضا البرنامج الإنمائي على مواصلة إدراج جوانب المساواة بين الجنسين في عمله في مجال السلام والأمن. وأكد أحد الوفود على أهمية كفالة سلامة وأمن المرأة في حالات ما بعد النزاع وتشجيع مشاركة المرأة بقدر أكبر في عمليات وضع سياسات بناء السلام.

١٩ - وشكرت المديرية المعاونة الوفود على تعليقاتها الوجيهة. وأكدت من جديد التزام البرنامج الإنمائي بالمساواة بين الجنسين، وبالعامل بشكل وثيق مع جميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تعد أحدث شركائه، للاستفادة من أوجه التكامل القائمة بين الوكالات. وأعربت عن تأييدها لفكرة نشر بيانات مؤشر المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وأشارت إلى أنه سيجري إطلاع المجلس التنفيذي على النتائج الجديدة لاستراتيجية المساواة بين الجنسين خلال الدورة السنوية. وأضاف المدير المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية أن التقرير الشفوي يصور التقدم الهائل الذي أحرز في السنوات الأخيرة، ولا سيما في مجال إدماج المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات البرمجة والممارسة.

٢٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١١ بشأن التقرير الشفوي لمديرية البرنامج عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين.

رابعاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة

٢١ - عرضت مديرة البرنامج هذا البند من جدول الأعمال. وقدم المدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا لمحّة عامة عن مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة (DP/FPA-ICEF-WFP/DCCP/2011/TZA/1)، وهو مشروع يتضمن سرداً مشتركاً وأطراً للنتائج الإنمائية ويحدّد الاحتياجات من الموارد ذات الصلة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي.

٢٢ - وشكر أحد الوفود المجلس على إتاحة هذه الفرصة للنظر في وثيقة برنامج قطري مشترك على أساس استثنائي. وذكر هذا الوفد أن وثيقة البرنامج القطري المشترك تستند

إلى خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وأوضح أوجه التآزر والتحديات التي ميّزت عملية إعداد الوثيقة.

٢٣ - وأشادت وفود كثيرة بالدور الريادي لحكومة تترانيا في دعم عملية الإصلاح الرامية إلى توحيد الأداء في البلد، وتبنيها لهذه العملية، وأشادت أيضا بفريق الأمم المتحدة القطري في تترانيا لما بذله من جهود لكفالة توفير استجابة استراتيجية للأولويات الوطنية بطريقة جماعية ومتسقة بدرجة أكبر. وأعربت هذه الوفود أيضا عن تأييدها لوثيقة البرنامج القطري المشترك، التي تعزز أوجه التآزر بين مختلف وكالات الأمم المتحدة في تترانيا وتحسّن كفاءة عمل الأمم المتحدة في ذلك البلد.

٢٤ - وأشارت الوفود أيضا إلى التحديات المستمرة المتعلقة بوثيقة البرنامج القطري المشترك، بما في ذلك ما يلي: الحاجة إلى مزيد من المساعدة من مقر الأمم المتحدة؛ والمواءمة مع التقويم المالي لحكومة تترانيا؛ والحاجة إلى تحسين اتساق الأمم المتحدة وكفاءتها وفعاليتها في جمهورية تترانيا المتحدة؛ وتعبئة الموارد.

٢٥ - وسأل أحد الوفود عما إذا كان من الممكن تبسيط المرفقات، مضيفا أنه من الصعب فهم المقترحات، وأن الوفد سي طرح أسئلة متصلة بالإدارة القائمة على النتائج. وسأل هذا الوفد أيضا عما إذا كان بإمكان البرنامج الإنمائي وصندوق السكان تقديم دعم مشترك في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسأل وفد آخر عن الممارسة الحالية لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بدورة ميزانية خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعن التحديات التي تواجهها المكاتب القطرية فيما تبذله من جهود لجمع الأموال، مع تفادي المنافسة مع الصناديق والبرامج الأخرى. وأعربت وفود أخرى عن رغبتها في أن تُدرج الدروس المستفادة من وثيقة البرنامج القطري المشترك لتترانيا في المبادئ التوجيهية الخاصة بوثائق البرامج القطرية المشتركة المقبلة.

٢٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تترانيا المتحدة.

٢٧ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني للبرنامج القطري لبيرو لمدة سنة واحدة (DP/2011/19).

٢٨ - ووفقا للمقررين ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦، اعتمدت البرامج القطرية الثمانية التالية على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة:

منطقة أفريقيا: بوركينا فاسو وزامبيا؛

منطقة الدول العربية: الصومال؛

منطقة آسيا والمحيط الهادئ: إندونيسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
وملديف؛

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: أوروغواي وشيلي.

خامسا - التقييم

٢٩ - افتتحت مديرة البرنامج باب النظر في هذا البند، مؤكدة التزام الإدارة العليا للبرنامج بضمان تقييم جيد ومستقل. وأعربت عن أملها في دعم المجلس التنفيذي لسياسة التقييم المنقحة.

٣٠ - وعرضت مديرة البرنامج المعاونة التقرير المتعلق بسياسة التقييم المنقحة (DP/2011/3) وأبرزت بإيجاز التغييرات الرئيسية الخمسة التي أدخلت على هذه السياسة. وأكدت أن تنقيح السياسة كان نتاج عملية تشاورية واسعة النطاق مع مختلف الشركاء، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وانعكاساً للكثير من التعليقات التي وردت خلال هذه العملية. وأشارت كذلك إلى التزام الإدارة بتعزيز ثقافة التقييم في جميع أنحاء المنظمة.

٣١ - وأعربت الوفود عن تأييد واسع لمشروع سياسة التقييم المنقحة، مُشيرة إلى أن السياسة المنقحة كانت أداة تعلّم شاملة واستشرافية بالنسبة للمنظمة. غير أن وفوداً كثيرة أعادت تأكيد ضرورة أن تتسم وظيفة التقييم بالاستقلالية والتراهة. ودعت إلى تعزيز جودة التقييمات اللامركزية ونطاق تغطيتها واستخدامها. وشدد أحد الوفود على أهمية وظيفة التقييم في تحسين مستوى المكاتب القطرية. وأعرب عدد من الوفود عن التقدير لتوضيحات أدوار ومسؤوليات كل مكون من مكونات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك المجلس التنفيذي، وطلبت إدراج بيان بآخر المستجدات عن حالة تنفيذ هذه السياسة ضمن التقرير السنوي الذي يعدّه مدير البرنامج عن التقييم.

٣٢ - وفي معرض الإشارة إلى التحديات المعقدة التي يواجهها البرنامج الإنمائي، شدد أحد الوفود على الحاجة الملحة لمعالجة "المواقع المعزلة" الموجودة داخل المنظمة بدقة من خلال تشجيع اعتماد ثقافة تقييم على نطاق المنظمة. وأوصت الوفود بضرورة التعلّم من نتائج التقييمات لتحسين نتائج البرنامج الإنمائي التشغيلية والبرنامجية وتوجيه عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وطلبت الوفود إدراج لمحة عامة عن حالة تنفيذ هذه النتائج ضمن التقرير السنوي لمديرة البرنامج. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء استمرار ضعف نوعية تقييمات

البرنامج الإنمائي اللامركزية وتغطيتها، واقترح تعزيز عملية تصميم البرامج والمشاريع. وأوضح أحد الوفود أن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة يشتملان بالفعل على المبادئ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقييم، وتساءل عن السبب الذي يحتم على البرنامج الإنمائي إعادة التفاوض على العناصر الموجودة أصلاً. وأشار ذلك الوفد أيضاً إلى ضرورة التوزيع الجغرافي العادل للمقيمين وذلك للتأكد من أنهم يمثلون بأمانة الطابع الدولي للبرنامج الإنمائي.

٣٣ - وقدم مدير مكتب التقييم تقييمات لمساهمة البرنامج الإنمائي في المجالات التالية: (أ) تقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتقاء الكوارث والإنعاش (DP/2011/4)؛ و (ب) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية (DP/2011/6)؛ و (ج) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة البيئية من أجل الحد من الفقر: الصلة بين الفقر والبيئة (DP/2011/8)؛ و (د) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الإدارة المحلية (DP/2011/10)؛ و (هـ) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الإقليمي في التنمية والنتائج المؤسسية (DP/2011/12).

٣٤ - وقدمت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب منع الأزمات والتعافي منها استجابة الإدارة لتقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتقاء الكوارث والإنعاش (DP/2011/5). وقدمت المديرة المساعدة للبرنامج ومديرة مكتب وضع السياسات استجابة الإدارة لتقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية (DP/2011/7)؛ الإدارة البيئية من أجل الحد من الفقر: الصلة بين الفقر والبيئة (DP/2011/9)، وتعزيز الإدارة المحلية (DP/2011/11). وقدمت مديرة البرنامج المعاونة استجابة الإدارة لتقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الإقليمي في التنمية والنتائج المؤسسية (DP/2011/13).

٣٥ - وذكر أحد الوفود أن المجالات المواضيعية الخمسة للتقييم ينبغي أن تشمل التنسيق والمدخلات على نطاق المنظومة، وطلب معلومات مستكملة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة.

٣٦ - وفي شأن استجابة الإدارة لاتقاء الكوارث والإنعاش، رأى بعض الوفود أنها تفتقر إلى تحليل متعمق لدور البرنامج الإنمائي باعتباره قائد المجموعة العالمية المعنية بالانتعاش في وقت مبكر. وسألت عن التحديات التي يواجهها البرنامج الإنمائي في جهوده الرامية إلى تحسين أدائه في هذا المجال، بما في ذلك التنسيق مع البنك الدولي والوكالات المشاركة في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وأشارت كذلك إلى ضرورة تعزيز الدور الاستشاري للبرنامج الإنمائي في مجال سياسات الحد من مخاطر الكوارث، فضلاً عن ميزته

النسبية في الحالات الهشة وحالات ما بعد انتهاء النزاع. وحضت هذه الوفود على اتباع نهج أكثر شمولاً على المستوى القطري. وشددت بعض الوفود الأخرى على أهمية إقامة علاقة واضحة بين الحد من مخاطر الكوارث والأنشطة الإنمائية الأخرى في المكاتب القطرية. وحثت على أن تكون المساواة بين الجنسين وتغير المناخ هما الأولويتين في هذا الصدد.

٣٧ - وأقر عدد من الوفود بالدور الرئيسي الذي يؤديه البرنامج الإنمائي في بناء القدرات الوطنية، لكنها شددت في الوقت ذاته على أهمية ضمان أن تتولى البلدان المضيفة زمام التنفيذ بنفسها. وسأل أحد الوفود عن مدى استفادة البرنامج الإنمائي من التعاون بين بلدان الجنوب عند العمل على تعزيز القدرات الوطنية وعملاً بذلك من جهود من أجل الإبقاء على الخبرات المدربة داخل الدول. وأكدت عدة وفود الحاجة إلى الأمور التالية: الانتقال من المشاريع القصيرة الأجل إلى المشاريع المحلية المنشأة التي تديرها قيادات وطنية من أجل تحقيق نتائج مستدامة وطويلة الأجل؛ والترويج لثقافة قوامها تبادل المعرفة؛ وجعل تنمية القدرات جزءاً من جميع مجالات الممارسة في المنظمة. وطلبت وفود كثيرة إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم تقريراً إلى المجلس عن حالة الترتيبات المتعلقة بالموارد المبرمة بين البرنامج الإنمائي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وذلك في شكل بيان بأخر المعلومات عن نقل بعض المهام من البرنامج الإنمائي إلى الشركاء الوطنيين في بلدان مختارة.

٣٨ - واعترفت بعض الوفود بأن البرنامج الإنمائي يوجد في وضع مثالي يمكنه من أخذ زمام المبادرة في معالجة الصلات الرابطة بين الفقر والبيئة على المستوى القطري. وأشارت إلى أهمية الصلة بين الفقر والبيئة، لأن إدارة الموارد الطبيعية تؤخذ في الاعتبار عند وضع برامج التنمية. وطلبت هذه الوفود رداً من البرنامج الإنمائي في ما يتعلق باستخدام هذا النموذج بوصفه طريقة عملها. كما طلبت إطلاعها على التقدم المحرز في إدماج نهج الصلة بين الفقر والبيئة في أعمال البرنامج الإنمائي بشكل أعم. وأكدت عدة وفود أن مبادرة الفقر والبيئة مثال هام على ممارسة جيدة ينبغي الارتقاء بها كنموذج للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ورحبت بإدماج هذه الصلة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وضمن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية. وحثت عدة وفود أخرى البرنامج الإنمائي على الانخراط في المزيد من أنشطة التوعية للتكيف مع تغير المناخ اعتماداً على الدروس المستخلصة.

٣٩ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء النهج التدريجي المستخدم في تناول قضايا الإدارة المحلية وعدم وجود تركيز استراتيجي أكثر وضوحاً. وطلب أحد الوفود موافاة الدول الأعضاء بنتائج مناقشة دارت بشأن تحديات بناء القدرات المحلية - وهي المناقشة التي جرت في مؤتمر 'القدرات هي التنمية' الذي عقد في مراكش عام ٢٠١٠. وأوضح الوفد كذلك أن

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مجالان يتطلبان دعماً أكبر، لا سيما في ما يتعلق ببناء القدرات المحلية. وحث وفد آخر البرنامج الإنمائي على تعزيز الصلة بين الإدارة المحلية والديمقراطية. وشدد وفد آخر على ضرورة وضع سياسة مؤسسية واضحة بشأن اللامركزية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يكون استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية بمثابة فرصة لجعل نهج صريح في اللامركزية والإدارة المحلية مجال اهتمام يشمل عدة قطاعات. وفي ما يتعلق بالجهود الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد، أكدت بعض الوفود ضرورة إدراج منظور حقوق الإنسان في مجال الإدارة المحلية وكذلك في مجال تعميم المنظور الجنساني.

٤٠ - ولئن أقر أحد الوفود بالميزة النسبية للبرنامج الإنمائي في ما يتعلق بالاستجابة للاحتياجات المحلية، فإنه شجّع المنظمة على اتخاذ نهج أكثر شمولاً في عملية الهيكلة الإقليمية وباعتبارها منظمة قائمة على المعرفة. وقال إن عملية الهيكلة الإقليمية يمكن أن تكون جسراً جيداً بين المقر والمكاتب القطرية، كما حث البرنامج الإنمائي على اتخاذ تدابير إصلاح شاملة من أجل تعزيز دوره في هذا المجال. وينبغي للمنظمة أن تقتدي بتجارب منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها اليونيسيف.

٤١ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠١١ بشأن سياسة التقييم؛ والمقرر ٤/٢٠١١ بشأن تقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتقاء الكوارث والإنعاش، ورد الإدارة عليه؛ والمقرر ٥/٢٠١١ بشأن تقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية، ورد الإدارة عليه؛ والمقرر ٦/٢٠١١ بشأن تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة البيئية من أجل الحد من الفقر: الصلة بين الفقر والبيئة، ورد الإدارة عليه؛ والمقرر ٧/٢٠١١ بشأن تقييم مدى مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الإدارة المحلية، ورد الإدارة عليه؛ والقرار ٨/٢٠١١ بشأن تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الإقليمي في التنمية والنتائج المؤسسية، ورد الإدارة عليه.

سادساً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٢ - افتتحت مديرة البرنامج المساعدة باب النظر في هذا البند، مُشيدة بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لما بذله من جهود من أجل مواصلة شحذ وتوسيع نطاق دعمه للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأقل نمواً. وقدم الأمين التنفيذي للصندوق تقريراً شفويّاً عن النتائج الأولية التي حققتها المنظمة ووجهات نظرها للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٤٣ - وشكرت الوفود الأمين التنفيذي على بيانه الشامل وأعربت عن ثقتها في قيادته. وأشارت الوفود، التي سرّھا الأداء القوي للصندوق، إلى تركيز الصندوق على أقل البلدان نمواً، بما في ذلك العديد من أقل البلدان نمواً التي تمر بمحالات ما بعد النزاع أو بمحلة ما بعد الأزمة. ولاحظت بارتياح زيادة شاملة في المساهمات المالية، ولكنها أعربت عن قلقها من أن هذه الزيادة تُعزى أساساً إلى زيادة المساهمات المخصصة. ولاحظت كذلك أن قاعدة المانحين للصندوق من حيث المساهمات غير المخصصة ظلت صغيرة نسبياً. وأعرب أحد الوفود عن سروره لسماع أن الصندوق قد أفلح في إقامة شراكات جديدة مع جهات مانحة من القطاعين العام والخاص على السواء، وطلب في هذا الصدد وضع خطط للصندوق لتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية مع الجهات المانحة الناشئة. وأعرب الوفد ذاته عن تقديره للدور الذي قام به الصندوق في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في اسطنبول، وطلب مزيداً من المعلومات عن الاجتماع الموازي الذي يعتزم الصندوق تنظيمه على هامش المؤتمر.

٤٤ - ورحب الأمين التنفيذي للصندوق بفرصة العمل مع الدول الأعضاء استعداداً لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وأكد مجدداً التزام الصندوق باستكشاف مجموعة متنوعة من الشراكات.

سابعاً - تقرير التنمية البشرية

٤٥ - قدم أحد الوفود مشروع المقرر المتعلق بتقرير التنمية البشرية، شارحاً غرض مشروع المقرر ومحتواه.

٤٦ - وأكدت الوفود دعمها للقيمة الأساسية للتقرير باعتباره منشوراً رائداً في مجال التنمية الدولية.

٤٧ - وقبل اعتماد مشروع المقرر المتعلق بالتقرير، تكلم بعض الوفود دعماً لروح مشروع المقرر، بغرض تحسين شفافية التقرير ودقته، مشيرين إلى أهمية ضمان الاستقلالية التحريرية لمكتب تقرير التنمية البشرية. وعقب اعتماد مشروع المقرر، أعرب مزيد من الوفود عن دعمهم للمقرر، معيدين تأكيد أهمية تحسين مصداقية وجودة التقرير وعملية التشاور مع الدول الأعضاء.

٤٨ - وأعرب أحد الوفود، متكلماً باسم عدد من الوفود، عن الأسف لأن المقرر لم يعبر بما فيه الكفاية عن الدعم الواسع النطاق من الدول الأعضاء لتقرير التنمية البشرية. وأعرب عن الأسف أيضاً لأن البنود الأخرى من جدول أعمال المجلس التنفيذي تأثرت سلباً

بالطريقة التي أجريت بها المشاورات حول المقرر المتعلق بالتقرير، ولأن عملية التفاوض على المقرر لم تلتزم تماما بممارسة المجلس المتمثلة في السعي إلى توافق الآراء والشفافية في مناقشاته واتخاذ قراراته.

٤٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٢/٢٠١١ بشأن تقرير التنمية البشرية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا - ملاحظات تمهيدية من رئيسة المجلس التنفيذي

٥٠ - رحبت رئيسة المجلس التنفيذي بالمدير التنفيذي الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الدكتور باباتوندي أوسوتيمييهين، وأكدت له دعم المجلس. وذكرت أن المجلس يتطلع إلى العمل معه على نحو وثيق. وأثنت الرئيسة ثناء خاصا على المديرية التنفيذية السابقة للصندوق، السيدة ثريا عبيد، نظرا لمهارتها القيادية وإنجازاتها.

تاسعا - بيان من المدير التنفيذي

٥١ - حدد المدير التنفيذي في بيانه رؤيته وتوجيهه الاستراتيجي للصندوق (للاطلاع على البيان الكامل، انظر: www.unfpa.org/public/home/news/pid/7206). وشكر الدول الأعضاء والشركاء في المجتمع المدني على دعمهم، وأشار إلى أن تقوية الشراكات ستكون أولوية استراتيجية مستمرة تحت قيادته. وأثنى على سلفيه، السيدة ثريا عبيد والدكتورة نفيس صادق. وشدد على أن تدعيم المساءلة هو الأولوية الأولى للصندوق في عام ٢٠١١، وأن الشفافية والمساءلة سيكونان مبدئين أساسيين لقيادته. وذكر أن الصندوق قد اتخذ سلسلة من الإجراءات لتقوية إدارة نفقات التنفيذ الوطني وتحسين المساءلة العامة، وتقوية الضوابط في المكاتب القطرية، ومعالجة مختلف المسائل التي أثارها مراجعو الحسابات. وأورد ملامح السبل التي سوف يقود بها التغيير التحولي لجعل الصندوق منظمة إنمائية عالمية رائدة. وقدم استكمالا للمجلس التنفيذي عن تمويل الصندوق. واختتم المدير التنفيذي بيانه بأن ذكر أنه سيركز على تقوية الصندوق لكي يصبح منظمة كأفضل ما تكون: أكثر مساءلة وأكثر استجابة لاحتياجات البلدان والشباب.

٥٢ - وهنأت عدة وفود المدير التنفيذي المعين حديثا وأكدوا له دعمهم. وأثنوا على رؤيته وتوجيهه الاستراتيجي للصندوق. وأعلن ممثلو الشركاء في السكان والتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، اهتمامهم بمواصلة الشراكة مع الصندوق. وأشارت عدة وفود إلى مآثر المديرية التنفيذية السابقة، السيدة عبيد،

وأثنوا على إنجازاتها. وأثنت الوفود على تركيز الصندوق على القيادة الوطنية والملكية الوطنية، وعلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ورحبوا بقرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦٥، الذي مدد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية المتصلة به إلى ما بعد عام ٢٠١٤. وشددوا على الروابط التي لا تنفصم بين أهداف المؤتمر وبين الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى الإعراب عن قلق من أن بعض البلدان الأفريقية لن تصل إلى الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأهاب بعض الوفود بالمدير التنفيذي أن يجعل حشد الموارد أولوية قصوى، ويشمل ذلك زيادة التمويل للصحة الإنجابية وأمن السلع الأساسية.

٥٣ - وشددت عدة بعثات على الأهمية المحورية لحماية وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والربط بين تنظيم الأسرة وصحة الأمهات من جهة وبرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية من جهة أخرى، ورحبوا بتركيز المدير التنفيذي على المراهقين والشباب لتحقيق تقدم صوب أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وشددوا على ضرورة ضمان وصول الشباب إلى الصحة الجنسية والإنجابية. وجرى إبراز مفهوم الأمن البشري وروابطه مع الصحة العالمية وولاية الصندوق. وجرى الثناء على استخدام الصندوق لنهج يراعي الخصائص الثقافية في وضع برامجه. وحثت الوفود على الإشراف الفعال للصندوق في الاستراتيجية العالمية للأميين العام بشأن صحة المرأة والطفل، وأشارت إلى أن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية يمثل فرصة لوضع الصندوق في الاستراتيجية العالمية.

٥٤ - وشجع عدد من الوفود الصندوق على مواصلة دعمه لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها في وضع السياسات والتخطيط والميزنة. وطلب أحد الوفود إلى الصندوق التشاور مع السلطات الوطنية بشأن مواءمة البيانات. وشدد بعض الوفود على ضرورة الاستثمار في معالجة مسائل مثل الشيخوخة وتناقص السكان والشعوب الأصلية والتوسع الحضري وتغير المناخ. ووجه بعض الوفود الشكر إلى الصندوق على دعم تعداداتهم الوطنية. وجرى الثناء على الدعم التقني الذي قدمه الصندوق في مجال تبادل أفضل الممارسات على الصعيد العالمي، ودُعِيَ الصندوق إلى تيسير نقل المعارف وأفضل الممارسات وتبادلها بين البلدان النامية.

٥٥ - وإدراكا من بعض الوفود للعلاقة التكاملية بين الصندوق وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فقد دعت إلى التعاون الوثيق بين المنظمين مع تقسيم واضح للعمل، للاستفادة من الميزات النسبية لكل منهما في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشددت الوفود على أن المساواة بين الجنسين ما زالت أولوية قصوى للصندوق، ويجب تركيز اهتمام خاص على

معالجة العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما في الظروف الإنسانية. وجرت الإشارة إلى أنه يجب إشراك الشبان في مرحلة مبكرة من أجل معالجة العنف الجنسي والجنساني. وشجع عدد من الوفود الصندوق على تعميم الأنشطة الإنسانية وأنشطة الطوارئ. ولفت أحد الوفود الانتباه إلى مقترح بلده بإقامة آلية متخصصة تابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية خلال الكوارث الطبيعية.

٥٦ - وأنتت وفود عديدة على التزام الصندوق ومساهمته في الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، بما في ذلك الدور الريادي القوي الذي يضطلع به الصندوق في توحيد الأداء، ودعوا الصندوق إلى مواصلة مشاركته الفعالة. وجرت الإشارة إلى أن من الضروري إجراء إصلاحات على صعيد المقرر فيما يخص إدارة الموارد البشرية والممارسات المتعلقة بسير الأعمال وتقديم التقارير. ولفت عدد من الوفود الانتباه إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لأقل البلدان نموا الذي سيعقد قريباً، وشددوا على الدعم اللازم لتمكين تلك البلدان من تلبية أهداف مؤتمر السكان والأهداف الإنمائية للألفية. وأعربوا عن سرورهم للملاحظة أن المدير التنفيذي يخطط لحضور المؤتمر، وأهابوا بالصندوق أن يواصل دعمه لتلك البلدان.

٥٧ - وشددت وفود عديدة على ضرورة تقوية المساءلة، ويشمل ذلك إدارة المخاطر وتخفيفها، والإبلاغ عن النتائج وتقييمها. وجرى الترحيب بالجهود التي بذلها الصندوق لتحسين الميزنة القائمة على النتائج. وأشار إلى أن تقوية الضوابط الداخلية والرصد يجب أن يكون أولوية قصوى للصندوق، بما في ذلك تحسين الرقابة على نفقات التنفيذ الوطني. وأشارت وفود إلى أن استعراض منتصف المدة القادم للخطة الاستراتيجية يتيح فرصة لصقل توجهه الاستراتيجي وتحسين إطار النتائج، ويشمل ذلك إقامة روابط أكثر وضوحاً بين النواتج الإنمائية المباشرة للصندوق والنواتج التي تساهم فيها. وإضافة إلى ذلك، يتيح استعراض منتصف المدة فرصة لتقوية الشفافية والمساءلة. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى عملية شاملة للجميع لاستعراض منتصف المدة، تُشرك أصحاب المصلحة. وجرى إبراز أهمية الموارد المالية المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها، كما جرى تشجيع الصندوق على استطلاع قنوات ومصادر جديدة للتمويل، ومن بينها القطاع الخاص.

٥٨ - وشكر المدير التنفيذي جميع الوفود على تمنيائهم الطيبة ودعمهم. وتعهد بتدعيم التقدم الذي أحرز في عهد السيدة عبيد ومواصلة تقوية الصندوق، لجعله منظمة إنمائية رائدة. وشكر الوفود على التعبير عن دعم اعتبار المساءلة الأولوية الأولى للصندوق، وعلى الإشارة إلى أن الصندوق لديه "رأس مال قوي من الثقة" بين الشركاء وأصحاب المصلحة. وأكد

لوفود أن الصندوق يتابع توصيات مجلس مراجعي الحسابات بصورة منهجية، وأنه يقوي الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر. وقال مشيراً إلى أن التقييم هو جانب مهم من المساءلة، إن هناك خطوات تتخذ لتحسين جودة التقييم على جميع المستويات في الصندوق.

٥٩ - وقال المدير التنفيذي أنه قد استمع بعناية إلى التعليقات التي تخص استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، وأنه يتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع أعضاء المجلس التنفيذي. وأكد لهم أن استعراض منتصف المدة سيكون عملية شاملة للجميع ومثمرة. وشكر المجلس على تأجيل تقديم استعراض منتصف المدة إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١، حيث أن ذلك سيشجع للصندوق صقل التوجيه الاستراتيجي وتقوية المساءلة والنتائج. وشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مشيراً إلى أنه حاسم الأهمية من أجل تحقيق فعالية التنمية. وشكر المجلس على دعم رؤيته المتمثلة في جعل المراهقين والشباب أولوية، إدراكاً لأهم محور التنمية البشرية والأمن البشري.

٦٠ - وشدد على دعم الصندوق لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأعرب عن تطلعه إلى تعاون قوي وتقسيم واضح للعمل في تعاونهما معاً لتقوية تعميم الشؤون الجنسانية وتمكين المرأة. وأشار إلى أنه أجرى عدة مناقشات مع المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأهما متفقان في نقاط كثيرة بشأن كيفية المضي قدماً. وذكر أن الصندوق يقوم بتعميم الشؤون الجنسانية في مجالي السكان والتنمية، والصحة الإنجابية، وأنه يعمل في المجال الجنساني بما يتماشى مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ورحب بقرار الجمعية العامة الذي مدد بموجبه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، وشدد على أنه يتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء لضمان عملية نشطة في تنفيذ القرار.

٦١ - وأكد المدير التنفيذي التزامه القوي والتزام الصندوق بالمضي قدماً في إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة وتوحيد الأداء. وشدد على أن الصندوق سيواصل القيام بدور رائد في تحقيق اتساق الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي عن طريق الدور القيادي للمقر. وسيواصل الصندوق على الصعيد القطري مساهمته القوية في عمل فريق الأمم المتحدة القطري وفي تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، وذلك بسبل من بينها تدعيم الصفة الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرامجها المشتركة. كما أن الصندوق ملتزم بمواءمة الممارسات المتعلقة بسير الأعمال.

٦٢ - وفيما يخص الاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال التي وضعها الأمين العام، أشار إلى أن الصندوق يعمل مع شركاء آخرين للشراكة الصحية الرباعية، لتقديم مساعدة تقنية إلى الحكومات لتنفيذ التعهدات ولجلب تعهدات جديدة. وعن طريق هذه

الاستراتيجية، يجري الترويج لحزمة شاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، تشمل تنظيم الأسرة وأمن السلع الأساسية.

٦٣ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على الاعتراف بالعمل الإنساني الذي يضطلع به الصندوق وعلى تشجيعه. وأكد أن الصندوق سيواصل دوره الرائد فيما يخص العنف الجنسي والجنساني في ظروف الطوارئ. وفيما يخص التأهب للكوارث والوقاية منها، أشار إلى أن العمل جار على تقوية القدرات القطرية والإقليمية. وشدد، مشيراً إلى مشاركته في المؤتمر الرابع المقبل لأقل البلدان نمواً، على أن أقل البلدان نمواً جزء محوري لتركيز الصندوق، حيث أنها بلدان تمس فيها الحاجة إلى دعم الصندوق. وأضاف قائلاً إن أقل البلدان نمواً تعد محورية لتركيز الصندوق حيث أنها بلدان تمس الحاجة فيها إلى دعم الصندوق. وأضاف قائلاً إن أقل البلدان نمواً تفيد من تخصيص الموارد على أساس الأولوية.

٦٤ - واعتمد المجلس التنفيذي مقراً شفويًا بشأن بيان المدير التنفيذي للصندوق.

عاشرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦٥ - بعد الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها المدير التنفيذي ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، ناقش المجلس التنفيذي مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة.

٦٦ - وأثنى بيان مشترك صادر عن ٢٩ بلداً على روح القيادة والملكية التي تخلت بها الحكومة التنزانية في دعمها لعملية الإصلاح "توحيد الأداء". وأيدت الوفود وثيقة البرنامج القطري المشترك التنزانية، وأشارت إلى أنها تعزز التآزر بين مختلف وكالات الأمم المتحدة في البلد. وأثنت على الاستجابة الاستراتيجية الجماعية والمتسقة لفريق الأمم المتحدة القطري إزاء الأولويات الوطنية. وفي معرض تعليقها على التحديات، أشارت إلى الحاجة إلى: الحصول على مزيد من المساعدة من المقر، والتوافق مع التقويم المالي للحكومة، وتعبئة الموارد، وتحسين كفاءة وتماسك وشفافية الأمم المتحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان بالوسع تبسيط مرفقات وثيقة البرنامج القطري المشترك، وعما إذا كان صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيشاركان في العمل المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. واقترح وفد آخر إنشاء إطار مشترك داخل البلدان بشأن المساءلة عن النتائج. واستفسر أحد الوفود عن الدروس المستفادة، والآثار المترتبة على الموارد البشرية، وتقسيم العمل، وسبل التأكد من أن الأمم المتحدة تتحدث بصوت واحد.

٦٧ - وتحدث وفد جمهورية تنزانيا المتحدة بإسهاب عن عملية وثيقة البرنامج القطري المشترك، بما في ذلك الإنجازات والتحديات، وأشار إلى أن النهج الجديد قد خفض من الازدواجية في مجال التخطيط للاحتياجات لوكالات الأمم المتحدة والشركاء، وقدم استجابة أكثر تماسكا من منظومة الأمم المتحدة إزاء الأولويات الوطنية. ولاحظ الوفد عدم وجود تفسير موحد لقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وعدم كفاية الدعم والضمان المنسقين للجودة؛ وعدم الاتفاق حول التغييرات المتعلقة بصيغة المرفقات، ولما كانت وثيقة البرنامج القطري المشترك عبارة عن مجموعة فرعية لخطة المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، فإنها لم توضح المساهمة الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال الأولويات الوطنية. وأضاف الوفد أنه ينبغي إجراء استعراض واثاق البرنامج القطري المشترك في المستقبل خلال دورة رسمية مشتركة تعقدها المجالس التنفيذية للمنظمات الأربع.

٦٨ - وشكر وفد بوركينا فاسو المجلس التنفيذي على الموافقة على برنامجه القطري وأعرب عن تقديره للدعم الذي يقدمه الصندوق.

٦٩ - وشكر مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا الوفود على تعليقاتها ودعمها، وأشار إلى أن الخبرات المكتسبة في إعداد وثيقة البرنامج القطري المشترك التراتبية قد جمعت وصنفت لتبادلها مع الجهات الأخرى، مع أنه من السابق لأوانه تحديد جميع التحديات والدروس المستفادة. وأضاف أن عدم وجود مبادئ توجيهية أدى بطريقة ما إلى حرية الابتكار. وفيما يتعلق بالسؤال حول الموارد البشرية، فقد قال إنه ستم إعادة النظر في معالم ملاك الموظفين لتلبية مطالب الموازنة. وفيما يتعلق بالتحديث بصوت واحد، لاحظ أنه في الوقت الذي جعل فيه "توحيد الأداء" الأمور أكثر سهولة، فإن المستوى لم يكن مثاليا.

٧٠ - ووفقا للقرار ٢٠٠٦/٣٦، وافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية الست التالية، على أساس عدم الاعتراض، من دون عروض أو مناقشات: بوركينا فاسو وزامبيا من منطقة أفريقيا؛ والصومال من منطقة الدول العربية، وإندونيسيا وجزر ملديف من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأوروغواي من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأحاط المجلس علما بمشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة والتعليقات عليه.

حادي عشر - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية

٧١ - عرض المدير التنفيذي هذا البند، مشددا على أن المساءلة تحتل صدر أولويات الإدارة وقال إن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، يشكل فرصة لتعزيز ثقافة المساءلة وتحقيق النتائج في الصندوق برمته. وأشار إلى أن تأجيل تقديم استعراض

منتصف المدة للخطة الاستراتيجية إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ سيتيح له إمكانية التشاور على نطاق أوسع لتثذيب الخطة الاستراتيجية. وأدلى مدير شعبة البرامج، بعرض شفوي بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، حدد فيه العملية، وأوجه التقدم، والنتائج الأولية، وإطار النتائج، والخطوات المقبلة.

٧٢ - وأيدت جميع الوفود التي أخذت الكلمة طلب المدير التنفيذي بشأن تأجيل تقديم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية من الدورة السنوية لعام ٢٠١١ إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١. وأثنت الوفود على عملية التشاور المفتوحة والشفافة مع الدول الأعضاء. وأشارت إلى أن الطريقة التي يتبعها الصندوق في البرمجة وروح القيادة التي يتحلى بها هما السبيل الرئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٤ و ٥ و ٦. ورحبت الوفود بالعزم على وضع مسألة المراهقين وزيادة الاستثمارات في المجتمع المدني والشراكات مع القطاع الخاص في صدر سلم الأولويات. وطلبت بعض الوفود تقديم تعابير أوضح عن العلاقات القائمة بين ديناميات السكان، والقضاء على الفقر، وتغير المناخ، والصحة والحقوق الإنجابية، فضلا عن التركيز أكثر على المؤشرات والأهداف. ودعت الوفود إلى إحراز تقدم في الأداء بشأن تقسيم العمل الذي اتفقت عليه الشراكة الصحية الرباعية. وتساءلت كيف ستكون وضعية البرنامج العالمي إزاء أمن سلع الصحة الإنجابية بالنسبة لاستراتيجية الأمين العام العالمية المعنية بصحة المرأة والطفل، وتساءلت عن تقسيم العمل بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حول العمل ذي الصلة بالمساواة الجنسانية.

٧٣ - وأكدت وفود عديدة على ضرورة أن تظل المساعدة الإنسانية جانباً هاماً من جوانب عمل الصندوق، بما في ذلك إبراز مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والصحة والحقوق الإنجابية وقضايا المساواة بين الجنسين في مركز الصدارة في حالات الطوارئ. وسألت بعض الوفود كيف سيتم تعزيز الدعوة، والتنفيذ والمساءلة على الصعيد الوطني. ودعت الوفود إلى استعراض إطار نتائج التنمية واستكمال الأهداف حتى عام ٢٠١٣، وشددت على ضرورة إبراز النتائج على نحو أفضل، بما في ذلك رصد النواتج. وأشارت إلى أن الإطار يضم أهدافاً ونتائج لكنه لا يشمل نواتج. وطلبت إدراج نواتج محددة لقياس وفورات الكفاءة التي حققها الصندوق في إطار نتائج الإدارة. وسألت بعض الوفود كيف يمكن لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية أن يحدد الاتجاه الاستراتيجي ويعالج متطلبات الإبلاغ. وذكر أحد الوفود ضرورة التأكيد على الدور الهام للشركاء في تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

٧٤ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على الدعم الذي قدمته، وأشار إلى أن تأجيل تقديم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية من شأنه أن يتيح مزيداً من الوقت للعمل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني لاستعراض القضايا الرئيسية وتسهيل الملكية من قبل الجميع. وقال إن المنظمة ستدرس بدقة المجالات التي يجب التوسع فيها والمجالات التي لا تتطلب مزيداً من الجهود. وكان التوسع في مجال المراهقين والشباب مجدياً من دون إحداث تغيير كبير في تكوينه الحالي. وأكد للوفود أن الصندوق سيواصل إجراء مشاورات وثيقة مع الدول الأعضاء.

٧٥ - وذكرت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) أن الصندوق قد أحاط علماً بالاقتراح المتعلق بمؤشر محدد لقياس الكفاءة. وفيما يتعلق بدور الصندوق وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أشارت إلى أن الصندوق سيظل يركز على المساواة بين الجنسين في سياق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. أما فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، فقد قالت إن الصندوق سيواصل التركيز على التكامل بين فيروس نقص المناعة البشرية والصحة الجنسية والإنجابية، وهو المجال الذي يأخذ فيه الصندوق زمام المبادرة.

٧٦ - وذكر مدير شعبة البرامج أنه تم تبسيط التقرير السنوي لكي يركز على المعلومات التي يطلبها المجلس التنفيذي. وكجزء من التحسين الأمثل للإدارة القائمة على النتائج، تم تبسيط النتائج ويؤمل إيجاد نظم تتماشى مع حجم المنظمة لدرجة أكبر. وأضاف أن التقارير تستهلك وقتاً كبيراً وتترك وقتاً أقل للتنفيذ. وقال إن الصندوق يحاول تقليل عدد المؤشرات. ولاحظ أن إحدى العضلات تتمثل في كيفية تحقيق التوازن بين اللامركزية ووجود رقابة وثيقة للمكاتب القطرية. وأشار إلى أن الصندوق يقوم بتعميم الاستجابة الإنسانية في جميع أعماله وأقر بأنه ينبغي أن تكون الاستجابة استراتيجية ومستدامة وقابلة للتطوير. وأشار إلى الحاجة إلى بناء القدرات وأكد على التزام الصندوق بتحقيق التوازن بين السرعة والفعالية والمساءلة.

٧٧ - واتخذ المجلس التنفيذي قراراً شفويًا بتأجيل تقديم استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للصندوق من الدورة السنوية لعام ٢٠١١ إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثاني عشر - بيان من المدير التنفيذي

٧٨ - قدم المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي معلومات مستجدة عن أداء المكتب وأولوياته لعام ٢٠١١، وأشار إلى أن المكتب كان قد تلقى رأياً ثانياً غير مشفوع بتحفظات بشأن المراجعة الخارجية للحسابات على التوالي. وفي معرض إبراز سبل عمل المكتب بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة ككل، أكد المدير التنفيذي للمجلس التنفيذي أن المكتب هو أفضل حالاً الآن لتقديم خدمات إدارية ودعم التنفيذ إلى شركائه كي يتمكنوا من تحقيق نتائج على أرض الواقع. وجدد التزامه بزيادة الشفافية والمساءلة في المنظمة. وفي الختام، قال إنه يتطلع إلى تقديم التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ في الدورة السنوية القادمة. وسيعقب العرض الذي قدمه مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، المقرر تقديمه في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١١.

٧٩ - وأشادت الوفود بالتقدم الذي أحرزه المكتب خلال السنوات القليلة الماضية على النحو المبين في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وأعربت عن تأييدها للجهود التي يبذلها المكتب من أجل تحسين الفعالية والشفافية المالية، وشجعت على رؤية التزام المكتب بكفالة الاتساق على نطاق المنظومة في دوره في مجال التنفيذ مع المنظمات الشريكة. وأعرب أحد الوفود عن أمله بإيلاء التعاون بين بلدان الجنوب مزيداً من الاهتمام في التقرير السنوي المقبل للمكتب، وطلبت معلومات مستحدثة عن عملية المكتب في بنغلاديش.

٨٠ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على التعليقات الإيجابية التي قدمتها وأكد لها بأن المكتب ملتزم بضمان الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة. وشدد على أهمية الشراكة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بما أنه ليس من مهام المكتب وضع سياسات، بل أن مهمته تتمثل في دعم تنفيذ المشاريع بالنيابة عن مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وأعرب المدير التنفيذي عن سروره لمشاركة المكتب في العمل في بنغلاديش، وخاصة في مجالات تدريب الشرطة.

الجزء المشترك

ثالث عشر - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨١ - عرضت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب الشراكات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير

المشارك الذي قدمه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2011/5).

٨٢ - ورحبت الوفود بما أحرز من تقدم في إعداد التقرير، ويشمل ذلك تحسين النوعية وإدراج الدروس المستفادة. وأكدت مرة أخرى أهمية هذا التقرير لإدراك مساهمات الوكالات وما أحرزته من تقدم في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وشددت الوفود على ضرورة إدراج العناصر الرئيسية للاستعراض، والاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك على ضرورة ترشيد عملية تقديم التقارير بحيث تفي بغرضها على نحو أفضل. وذكر بعض الوفود أن التقرير لا يتضمن توصيات، بما في ذلك ما يتعلق بتحسين الأنشطة التنفيذية. وذكر أحد الوفود أن التقرير يثير الالتباس في أغلب الأحيان نظراً إلى أنه يركز على النتائج الموضوعية (موضوع التقارير السنوية للمنظمات بشأن الخطة الاستراتيجية لكل منها) عوضاً عن تناول المسائل المتعلقة بالعمليات ذات الصلة بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، أي أن التقرير لا يركز بما فيه الكفاية على الطريقة التي تمارس بها الوكالات عملها.

٨٣ - وطلب بعض الوفود تركيز المزيد من الاهتمام على الشراكات الاستراتيجية، وتوسيع قاعدة المانحين، وتحسين كفاءة البرامج، والحد من الازدواجية. وشدد أحد الوفود على ضرورة تحقيق التوازن الصحيح بين الموارد العادية والموارد الأخرى وحث على بذل المزيد من الجهود لحشد الموارد من أجل التنمية. وطلب هذا الوفد إلى المنظمات الحد من تكاليفها الإدارية. وأشار بعض الوفود إلى استعداده للعمل مع المنظمات من أجل مواصلة تحسين عملية تقديم التقارير وترشيدها.

٨٤ - ورحبت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب الشراكات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالملاحظات البناءة التي أدلت بها الوفود وأشارت إلى إمكانية إدراج خطة عمل في التقرير. وأحاطت كذلك علماً بالشواغل التي أثبتت في ما يتعلق بالاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل.

٨٥ - وذكرت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) أن الصندوق وضع استراتيجية بشأن العمل مع البلدان المتوسطة الدخل ويمكن اطلاع المجلس التنفيذي عليها لاحقاً.

٨٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المشترك الذي قدمه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتعليقات عليه، بغية إحالته إلى المجلس.

رابع عشر - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٨٧ - عرض كل من المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) ونائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع تقرير منظمته (DP/2011/14؛ DP/FPA/2011/1؛ DP/2011/15) بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقبل عرض تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، أدلى المدير التنفيذي للصندوق بملاحظات مقتضبة، وشدد على أنه جعل تعزيز المساءلة في صدارة أولويات الصندوق لعام ٢٠١١.

٨٨ - وأقرت وفود عديدة بالتقدم الكبير الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بتوصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات وأشادت بالبرنامج الإنمائي على الرأي غير المشفوع بتحفظات الذي تلقاه بشأن مراجعة الحسابات لفترة السنتين الثانية على التوالي. ولاحظت عدة وفود أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفذ بنسبة ٩٠ في المائة التوصيات الـ ٤٢ المستهدف إنجازها بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٠، ودعت إلى مواصلة الجهود لتنفيذ التوصيات المتبقية الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات وفقاً لتواريخ الإنجاز المستهدفة المتفق عليها مع هذا المجلس. ودعا أحد الوفود إلى بذل الجهود على وجه الخصوص لتحديد تواريخ الإنجاز المستهدفة لتوصيات مراجعة الحسابات الـ ١٧ التي لم تحدد لها تواريخ إنجاز مستهدفة. وطلبت عدة وفود أخرى الحصول على المزيد من المعلومات بشأن: الخطوات المتخذة لكفالة السلامة المالية؛ أسباب ارتفاع مستوى الأموال غير المنفقة؛ الوضع الحالي للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ التدابير المتخذة لكفالة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاحتيال والفساد.

٨٩ - وأعربت عدة وفود عن سرورها لأنها لاحظت أن المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وضع المساءلة ومعالجة المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات في صدارة أولوياته لعام ٢٠١١. ورحبت الوفود بالتزام الصندوق متابعة التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات وبما أبداه من انفتاح لمواجهة هذه التحديات. وطلبت الحصول على معلومات مستكملة بشأن ما تبقى من توصيات عالقة ذات أولوية قصوى. وشددت الوفود على الفوائد الناجمة عن التوجيهات القوية، والتدريب، وآليات الرقابة، والدروس المستفادة. وفي ما يتعلق بطريقة التنفيذ الوطني، أعربت هذه الوفود عن قلقها بشأن الرأي المشفوع بتحفظات بشأن مراجعة الحسابات وحثت على التعجيل في تنفيذ التوصيات المتصلة بطريقة التنفيذ الوطني، وكذلك تعزيز تدابير الرقابة وتحليل المخاطر. ولاحظت، مع تطلعها إلى تلقي

معلومات بشأن تطور أنماط الأعمال وأساليبها الأخرى، أن العودة حصراً إلى التنفيذ المباشر لن يكون الرد الأفضل على الرأي المشفوع بتحفظات. وأشار بعض الوفود إلى أن طريقة التنفيذ الوطني ينبغي أن تشكل الخيار الأول، حيثما أمكن، وأن السعي ينبغي أن يكون على الدوام وراء تعزيز القدرات الوطنية. واستفسر أحد الوفود بشأن تنفيذ إطار المراقبة الداخلية وما تبقى من تحديات في ما يتعلق بأرصدة حساب صندوق التشغيل. واعتبر هذا الوفد أن النهج المنسق في التحويلات النقدية لا ينبغي أن يستخدم إلا في البيئات المحدودة المخاطر.

٩٠ - ورحبت الوفود بالرأي غير المشفوع بتحفظات بشأن مراجعة الحسابات الذي تلقاه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ويكون أكثر من ٩٠ في المائة من التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات قد نفذت بالفعل. وأشادت بما أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من تقدم كبير في تحسين الإدارة التنظيمية وزيادة الشفافية. وحث أحد الوفود البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تسديد الأرصدة العالقة المشتركة بين الصناديق على وجه السرعة. وأوضح نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن جميع هذه الأرصدة تعود إلى الفترات السابقة لعام ٢٠٠٧ وأن المنظمتين بادرتا إلى تسويتها جميعاً بشكل كامل. وأضاف أنه يجب التفاوض على تسوية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع لإلغائها. والمناقشات جارية لتحقيق ذلك.

٩١ - وشدد بعض الوفود على ضرورة كفاءة أن يقدم بدء العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عام ٢٠١٢ صورة مرضية عن الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتساءلت هذه الوفود عما إذا كان من المستصوب إيلاء أولوية أكبر للتوصيات التي تكتسب أهمية حاسمة لنجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وحثت المنظمات على كفاءة التزامن الضروري لنماذج نظام أطلس قبل بدء العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وطلبت الوفود التي شددت على ضرورة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الفساد إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان توضيح أسلوب التعاطي مع حالات الاحتيال.

٩٢ - وشكرت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب شؤون الإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود على ما أظهرته من دعم واهتمام على نطاق واسع. وأشارت إلى أن التواريخ المستهدفة لتوصيات مراجعة الحسابات قد تقررت على نحو مشترك مع مجلس مراجعي الحسابات وأكدت للمجلس التنفيذي أنه يجري تنفيذ الأنشطة ذات الصلة. وأوضحت أن ما تبقى من التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات يتسم بطابع

مستمر، وطلبت إلى مجلس مراجعي الحسابات المزيد من التوضيح بشأن المعايير المتوقعة للتنفيذ الكامل. وأكدت للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي يتصدى بجملة للشواغل المتصلة بالأموال غير المنفقة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وفي ما يتعلق بمحالات الاحتيال، أوضحت أن البرنامج الإنمائي يركز اهتمامه على مكافحتها إلى جانب اتخاذ إجراءات تأديبية. وفي ما يتعلق بنظام أطلس، قالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سوف تواصل العمل على حل المسائل المتصلة بنظام أطلس والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشكرت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود على ما أدلت به من تعليقات سديدة وأكدت للمجلس التنفيذي أن البرنامج الإنمائي يعقد العزم على التصدي للشواغل التي أعربت عنها الوفود.

٩٣ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) الوفود على ما أدلت به من تعليقات. ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يركز اهتمامه على تحديد المجالات الرئيسية للمخاطر من أجل تحديد أولويات المتابعة والبحث في الأسباب الجذرية. وفي ما يتعلق بطريقة التنفيذ الوطني، أكدت أن الصندوق يولي أهمية فائقة لتناول التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات. ويعتمد الصندوق خطة عمل واضحة وحازمة، ويتعين الحصول على دعم المجلس التنفيذي وتوفير الوقت اللازم من أجل معالجة المسائل. ولاحظت أن الصندوق مدعو لأداء المهام نفسها على الرغم من أنه أصغر حجماً من الوكالات الشقيقة. غير أن الصندوق يكفل أن تتابع المكاتب القطرية بصرامة التوصيات الصادرة عن مكتب مراجعي الحسابات. ويرصد الصندوق حالياً بحزم أرصدة حساب صندوق التشغيل ويعمل مع الشركاء الوطنيين على إدارة الحسابات باستخدام النهج القائم على المخاطر. وأوضحت، في ما يتعلق بالنهج المنسق في التحويلات النقدية، أن هذا النهج، إذا نفذ بالشكل الصحيح، يوفر تقييماً سديداً ويحدد الثغرات وسبل معالجتها. ولاحظت أن الصندوق سعى سعياً دؤوباً واستشرافياً لاتخاذ خطوات ملموسة من أجل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. كما سار الصندوق وفق الجدول الزمني المحدد في ما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشددت على أن الصندوق قام بتعزيز إطار الرقابة الداخلية الخاص به لاستيفاء المعايير الصناعية ودرّب موظفيه على تطبيق هذا الإطار. وفي ما يتعلق بالاحتيال، شددت على أن الصندوق يلتزم التزاماً كاملاً بمكافحة الاحتيال ويعتمد إزائه سياسة عدم التسامح إطلاقاً. وعلاوة على ذلك، يضطلع مديرو الصندوق بمسؤولية مكافحة الاحتيال والكشف عنه وهناك إجراءات

تأديبية واضحة. وأشارت إلى أن المديرية التنفيذية أفادت في العام الماضي أن مستوى الاحتيال في المنظمة منخفض جداً، ويمثل نسبة ٠,١ في المائة من النفقات.

٩٤ - ولاحظ مدير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة أن العلاقة بين مجلس مراجعي الحسابات والمجلس التنفيذي هامة وضرورية على حد سواء، ولا سيما لكي يتمكن المجلس التنفيذي من متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات مع المنظمات. وأضاف أن مجلس مراجعي الحسابات سوف يقدم معلومات عن حالة تنفيذ مختلف المنظمات للتوصيات أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة.

٩٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠١١ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ما يتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

خامس عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

تقريراً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن إدارة الموارد البشرية

٩٦ - قدّمت مديرة البرنامج المساعدة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة مكتب التنظيم، إلى جانب مديرة مكتب الموارد البشرية في مكتب التنظيم، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2011/16). وقدمت نائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) ومدير شعبة الموارد البشرية، بالصندوق، تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2011/2). وأدلت رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ببيان.

٩٧ - ولقي التقريران ترحيباً لما اتسما به من توازن وإعداد جيد. وطرح عدد وفود أسئلة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المسائل المتصلة بالتوظيف، بما في ذلك مسألة التوزيع الجغرافي العادل، واختيار الموظفين على أساس جدارتهم، والتطوير الوظيفي للموظفين الشباب من الفئة الفنية، وقنوات الالتحاق بالوظائف على المستوى الإداري المتوسط وكيفية استعداد المنظمين للعدد الكبير من الموظفين الذين سيتقاعدون قريباً. واستفسرت بعض الوفود عن الاستحقاقات المتصلة بالعمالة، مثل التوازن بين العمل والحياة والترتيبات المتعلقة بمراكز العمل التي تصطبح فيها الأسرة وتلك التي لا تصطبح فيها الأسرة، ومزج مهارات الموظفين من أجل كفاءة مشاركتهم في المرحلة

التمهيدية، ومكافأة الموظفين العاملين في مواقع العمل التي تنطوي على مشقة، بما في ذلك في بيئات النزاع وما بعد النزاع، وتقديم حوافز للعمل معاً على تحقيق مبادرة توحيد الأداء. وفي ما يتعلق بتنفيذ مبادرة توحيد الأداء، طلبت بعض الوفود الحصول على معلومات عن الآثار المترتبة على قرارات الجمعية العامة في إدارة الموارد البشرية ومواءمة الإصلاحات التعاقدية وإقامة العدل. كما طلبت الوفود تعزيز الانتقال فيما بين الوكالات.

٩٨ - وشجعت بعض الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على المشاركة بفعالية في الجهود الرامية إلى تنسيق قواعد وأنظمة إدارة الموارد البشرية في الأمم المتحدة وطرحت أسئلة لمعرفة كيف تعزم كل من المنظمتين الإشراف على تنفيذ سياسات الموارد البشرية الخاصة بها. وطلب أحد الوفود توضيح معنى تنمية القدرات في سياق إدارة الموارد البشرية وسأل عن التحديات التي تمت مواجهتها من منظور الموارد البشرية، في سياق مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة. وأكد هذا الوفد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يحظى باحترام وتقدير الشركاء لأن لدى موظفيه خبرة تقنية والتزام مهني رفيع المستوى. وسأل الوفد عن التدابير التي وضعها الصندوق لضمان توافر الكفاءات في إدارة الموارد البشرية على مستوى المكاتب القطرية.

٩٩ - وشكرت مديرة مكتب الموارد البشرية التابع لمكتب التنظيم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود على تعليقاتها المفيدة وعلى اعترافها بالتقدم المحرز على صعيد عدة مبادرات في مجال الموارد البشرية. وأشارت إلى الجهود الجارية لتقليص الحيز الزمني الذي يتطلبه الاستقدام وإلى اكتمال الإصلاحات التعاقدية وإلى أن استعراض لنظام تقييم جديد للمنسقين المقيمين قد تم في إطار عملية مشتركة بين الوكالات. ويهدف هذا النظام إلى إدماج مزيج المهارات التي تعزز إدارة الأشخاص والفطنة السياسية والمهارات القيادية في سياق العمل الإنساني.

١٠٠ - وأشار مدير شعبة الموارد البشرية بصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن لدى المنظمتين آليات للانتقال فيما بين الوكالات وأن الصندوق يحتل موقعا رياديا على مستوى استقبال وإرسال الموظفين على حد سواء. كما أشار بإيجاز إلى بعض التحديات. وردًا على أسئلة طُرحت عن كيفية إشراف الصندوق على تنفيذ سياسات الموارد البشرية وتتبعه لهذا التنفيذ، ذكّر المدير، على سبيل المثال، بما قام به الصندوق عند رصد الامتثال لنظام تقييم الأداء وتطويره الذي كان في مستوى ٩٧ في المائة. وكان هناك مثال آخر تمثل في استخدام نظام الاستقدام الإلكتروني الذي مكّن الصندوق من تحديد حالات التأخير ورصد حالات الاستقدام. أما في ما يتعلق بإقامة العدل، فأشار إلى أن لدى مكتب أمين المظالم الصلاحيات الكافية للاضطلاع بدور الوساطة. وفي ما يخص توحيد الأداء، أفاد بأن صندوق الأمم

المتحدة للسكان شارك بعمق في عمليات متباينة، بما في ذلك مواءمة الممارسات في مجال الأعمال. وعلى سبيل المثال، في فييت نام كان فريق الاتصالات التابع لفريق الأمم المتحدة القطري يستخدم نظام الصندوق لتقييم الأداء وتطويره من أجل تقييم الأداء. ورغم الإقرار بأن عددا كبيرا من موظفي الصندوق في سن الخمسين أو أكثر، أشار المدير إلى أن منظومة الأمم المتحدة ككل تواجه تحديا رئيسيا متصلا بارتفاع معدلات أعمار الموظفين ومسألة تقاعدهم في المستقبل القريب. وأفاد بأنه يجب توفير المزيد من الوظائف برتب مبتدئين، وأن منظومة الأمم المتحدة بحاجة لبذل المزيد من الجهود الجماعية لاستقطاب موظفين شباب من الفئة الفنية. وأكد أن الصندوق متمسك تماما بالتطوير الوظيفي بما في ذلك عن طريق تدريب الموظفين. وشجّع الصندوق أيضا على تحقيق التوازن بين العمل والحياة بما في ذلك عن طريق عدة ترتيبات تُتيح مرونة العمل.

١٠١ - وأحاط المجلس علما بتقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن إدارة الموارد البشرية.

نموذج لميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

١٠٢ - أدلت مديرة البرنامج المساعدة ومديرة مكتب التنظيم، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان مشترك باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأشارتا إلى أنه تم إعداد مذكرة غير رسمية بشأن خارطة الطريق لميزانية متكاملة عملا بالمقرر ٣٢/٢٠١٠ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٣ - وأعربت العديد من الوفود عن تقديرها للجهود التي تبذلها المنظمتان وللمشاورات التي تجريها مع الدول الأعضاء وعن ارتياحها للصيغة المنقحة للميزنة القائمة على النتائج المقترحة في نموذج الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ورأت الوفود أنها تعكس تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف وتلبية الطلبات التي تضمنتها مقررات المجلس التنفيذي السابقة. وطلبت الوفود توضيحا بشأن إدراج الإيرادات من استرداد التكاليف في إطار النتائج وتقديرات الميزانية المقترحة، بما في ذلك تبيان التكاليف غير المباشرة المتغيرة للمنظمات. كما طلبت توضيحات عن المجالات التي ستطالها التغييرات في الميزانية بالنسبة لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وعن أساسها المنطقي.

١٠٤ - وفي سياق التذكير بأن المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قد طلب من الهيئة مواءمة صيغة ميزانيتها ومنهجيتها مع ما يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم

المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، طلبت عدة وفود من البرنامج الإنمائي ومن الصندوق دعم الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إنجاز ميزانية متكاملة في عام ٢٠١٤. وأكدت عدة وفود التزامها بتعزيز الروابط بين نتائج التنمية ومستويات الموارد المتاحة، وتحديث خارطة الطريق لتحديد الخطوات والمراحل اللازمة للفترة المؤدية إلى إعداد ميزانية متكاملة في عام ٢٠١٤.

١٠٥ - وشكر مدير شعبة الخدمات الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان الوفود على تعليقاتها المفيدة. وأوضح أن الخطة الاستراتيجية ستبين الروابط بين نتائج التنمية والموارد المتاحة. وأشار إلى أنه سيجري تسليط الأضواء على جميع التغيرات الهامة التي حدثت بين ميزانيتين فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ وستتم إعادة تقييم معدلات استرداد التكاليف في ميزانية ٢٠١٢-٢٠١٣. وأضاف أن الإيرادات من استرداد التكاليف ستشكل جزءاً من الموارد الأخرى. وسيتم تحديث خارطة الطريق تلبية لما طلبته الدول الأعضاء. وشدد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ستواصل تعاونها وستسعى إلى إشراك هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٠٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٠/٢٠١١ بشأن نموذج ميزانيات فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف.

سادس عشر - مسائل أخرى

١٠٧ - عرض نائب مدير البرنامج المساعد، بمكتب السياسات الإنمائية، مذكرة مدير البرنامج (DP/2011/17) وشدد على التعديلات المقترحة إدخالهما على صك مرفق البيئة العالمية. ولم تصدر أي تعليقات عن الوفود بهذا الشأن.

١٠٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١١/٢٠١١ بشأن مرفق البيئة العالمية: التعديلات على صك مرفق البيئة العالمية.

مشاورات غير رسمية

١٠٩ - عقد المجلس التنفيذي مشاورات غير رسمية مشتركة بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف بشأن نموذج الميزانية القائمة على النتائج، وقدم إحاطة بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي.

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي

الإنصاف: تضييق الفجوات للدفع في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١ - إثر كلمة ترحيب مقتضبة ألقاها رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف، سعادة الدكتور أ. ك. عبد المؤمن (بنغلاديش)، الذي ترأس الاجتماع، عرض المدير التنفيذي لليونيسيف السيد أنتوني ليك الورقة المفاهيمية. ونوّه المدير التنفيذي بمجمل التقدم الذي أحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لكنه استدرك قائلاً إن تتبّع الأهداف يتم من خلال معدلات وطنية لا تُقيم حالات عدم الإنصاف داخل المجتمعات. وقدم السيد ليك المثال عن حالات عدم إنصاف يواجهها الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتعرض على الأرجح أطفال الفئة السكانية الخمسية الأفقر بين مرتين وثلاث مرات أكثر من غيرهم لأن يتوقف نموهم، ولعدم حصولهم على اللقاحات، وعدم التحاقهم بالمدرسة. وقد حملت هذه التباينات الشاسعة لليونيسيف على إعادة التركيز على الإنصاف. كما سلّط المدير التنفيذي الضوء على دراسة عن النمذجة أعدها فريق من الخبراء من داخل اليونيسيف وخارجها، تهدف إلى تقييم فعالية تكلفة اتباع نهج قائم على الإنصاف. وأتت نتائج هذه الدراسة مغايرة للحكمة التقليدية: إذ تبين أن اتباع نهج قائم على الإنصاف، يقترن بتركيز الجهود على أضعف الأطفال والأسر والأصعب وصولاً إليهم، هو أكثر السبل فعالية من حيث التكلفة وأسرعها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد السيد ليك على التحدي المقبل الذي يتمثل في الحاجة إلى الانتقال من النمذجة إلى العمل ضماناً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بسرعة، وعلى نحو منصف وفعال من حيث التكلفة.

٢ - وأشارت السيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ملاحظاتها الافتتاحية إلى وجود "انقطاع بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية" في العديد من المجتمعات التي تحرز تقدماً عاماً إنما تخلّف وراءها أفقر الفقراء. وقالت إن "نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يضمن تحقيق الإنصاف. "ويطلب الآن التركيز بشكل واضح على عدم المساواة".

٣ - وعقب هذه الملاحظات الاستهلاكية، ألقى ١٨ وفداً بيانات طرحوا فيها عدداً من القضايا:

- (أ) إمكانات القطاع الخاص والمجتمع المدني لإقامة شراكة مع الحكومة من أجل الاضطلاع بدور في النهج القائم على الإنصاف؛
- (ب) مدى اعتماد الحكومات الوطنية للنهج القائم على الإنصاف، ولا سيما في البلدان التي تشهد أوجه تفاوت كبيرة؛
- (ج) طريقة التعامل مع النهج القائم على الإنصاف في أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل، لا سيما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية؛
- (د) مسألة ما إذا كان من الممكن تطبيق نتائج دراسة اليونيسيف عن النهج القائم على الإنصاف التي استندت إلى نموذج قطاع الصحة، على نطاق أوسع يطال جميع المجالات المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية؛
- (هـ) التوصيات التي يمكن تقديمها لمساعدة السياسات والبرامج الوطنية على تحقيق الإنصاف في سياق الأوضاع المتقلبة.

٤ - وشدد الدكتور باباتونديه أوسوتيمييهين، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في ملاحظاته على أهمية معالجة حالات عدم الإنصاف بين الجنسين تنفيذاً لخطّة التنمية الأوسع نطاقاً، ذلك لأن النساء والفتيات يتعرضن بشكل خاص للفقر والاستبعاد. وقال "إن الإنصاف أساسي لكل ما نقوم به". وأكدت السيدة ميشيل باشيليت، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مشكلة التفاوت بين الجنسين في التعليم. وقالت في حين تقلصت الفجوة في التعليم بين الفتيات والفتيان لدى معظم الشعوب، فإن أوجه عدم الإنصاف لا تزال قائمة في المجتمعات المهمشة - حتى في المناطق التي خطت خطوات جبارة، كتلك الموجودة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأضافت قائلة إن "دور المرأة أساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". واعتبر السيد أمير عبد الله، نائب المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، الإنصاف بمثابة عامل رئيسي لتحقيق التقدم في التنمية. وقال إن "الجوع والأمن الغذائي يشكّلان بدون شك مسألة إنصاف". وأضاف قائلاً إن أفقر شعوب العالم "يستنفدون أصولهم وثرواتهم ليتمكنوا من إطعام أنفسهم فحسب".

٥ - ورداً على المسائل التي أثارها الوفود، أكد المشاركون في حلقة النقاش على النقاط التالية:

- (أ) الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب الحكومة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باتباع نهج قائم على الإنصاف؛

(ب) القبول الواعد الذي منحتة الحكومات الوطنية للتركيز على الإنصاف، حيث شجعت فعالية تكلفته العديد منها؛

(ج) ضرورة اتباع نهج قائم على الإنصاف في جميع المناطق، يتناسب مع الأوضاع الخاصة بكل من البلدان؛

(د) الدور المحوري لتطبيق نهج الإنصاف في جميع المجالات المشمولة بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وبالنظر إلى الطابع المترابط لهذه الأهداف، من المهم مواصلة تحليل أثير نهج الإنصاف في جميع القطاعات؛

(هـ) الدور الهام لأنظمة الحماية الاجتماعية، ولا سيما في مواجهة الأوضاع المتقلبة.

٦ - وعموماً، لقد طرح الوفود والمشاركون في حلقة النقاش عدداً من المواضيع المشتركة. وكان أحدها أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، حظيت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بترحيب حار بوصفها كيانا سيضطلع بدور حيوي في تسريع تحقيق هذه المساواة. وكانت الحاجة إلى العمل التعاوني والجماعي على المستوى القطري موضوعاً آخر حظي بالتركيز. وأعربت الوفود عن الأمل في أن تتمكن البلدان من تبادل الخبرات في ما بينها والتعلم من بعضها البعض في مجال إعداد البرامج القائمة على الإنصاف.

تعميم المساواة بين الجنسين من خلال عمل الوكالات والتعاون المتوخى مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٧ - استهلّت الجلسة السيدة أ. جوي أوغوو (نيجيريا)، رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مرحبةً بالمديرين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ونائب المديرية التنفيذية ومدير العمليات برنامج الأغذية العالمي في الدورة، ودعتهم إلى تناول الكلمة. وأشارت وكيلة الأمين العام والمديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة ميشيل باشيليت إلى أنها أخذت، منذ توليها منصبها، تجري مشاورات مثمرة مع رؤساء العديد من شركاء منظومة الأمم المتحدة حول الطريقة التي يمكن من خلالها أن تشارك الهيئة في الجهود المبذولة للتوصل إلى نتائج أكثر فعالية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أو أن تنسقها، وفي بعض الحالات، أن تقودها. وبينت أيضاً، أثناء تأكيدها أن الهيئة ستعمل مع منظومة الأمم المتحدة لتحقيق النتائج، أن الهيئة لن تتنافس مع الصناديق والبرامج الأخرى، بل ستعطي الأولوية

لتقديم الدعم القطري المطلوب بالتركيز على عدد قليل من المجالات المواضيعية الحيوية بغية تحقيق نتائج ملموسة. وشددت على ضرورة بناء شراكات على نطاق المنظومة وإتاحة المزيد من الفرص لكل مؤسسة تابعة للأمم المتحدة لتقديم الدعم للمساواة بين الجنسين، على أساس المزايا النسبية. وأشارت إلى أن الهيئة لن تقوم بدور "شرطة القضايا الجنسانية" أثناء تعزيز المساواة، بل ستقوم عوضاً عن ذلك بزيادة دعمها لتطبيق الآليات القائمة، كمؤشرات الأداء، وبتعزيز نظام التتبع المشترك، أو "مؤشر المساواة بين الجنسين" للأمم المتحدة وذلك بالعمل مع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٨ - واغتتم المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدكتور باباتونديه أوسوتيمييهين الفرصة ليهنئ السيدة باشيليت على الإنشاء الرسمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتطرق في بيانه إلى ثلاث قضايا هي: (أ) تنمية القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني؛ (ب) التعاون مع الهيئة؛ و (ج) المساواة في القضايا الجنسانية. وأكد على استمرار التزام الصندوق العمل مع الهيئة جنباً إلى جنب مع شركائه في برنامج "الشراكة الصحية الرباعية" (منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والبنك الدولي) لدعم جهود الدعوة القوية بما يكفل حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية. وكرر التأكيد، أثناء إلقاء الضوء على بعض الإنجازات الرئيسية للصندوق في مجال المساواة بين الجنسين، على التزام الصندوق العمل جنباً إلى جنب مع الوكالات الأخرى على إحراز مزيد من التقدم لصالح النساء والفتيات.

٩ - ورحبت السيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في تعليقاتها، بهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكررت تأكيد التزام البرنامج في العمل بشراكة مع الهيئة. وبينت أثناء إبرازها لبعض الأمثلة الرئيسية عن الشراكة الفعالة بين البرنامج والهيئة أن التقييم الدولي الذي تجريه المنظمة لما يتطلبه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على الاستثمارات الموظفة لصالح النساء والفتيات. كما أكدت، في معرض إشارتها إلى إن لكل وكالة مزيته النسبية في قضايا المساواة بين الجنسين، أن مناقشات أولية بدأت بين البرنامج والهيئة لوضع مذكرة توجيهية مشتركة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية حول كيفية عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية معاً في القضايا ذات الصلة بالشؤون الجنسانية على الصعيد القطري.

١٠ - ورحب السيد أنتوني لايك، المدير التنفيذي لليونيسيف، بالسيدة باشيليت وكرر تأكيد التزام منظمته العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم القضايا المتعلقة بحقوق الطفل. ورأى أنه رغم الإنجاز الكبير الذي تحقق سعياً للوصول إلى الأهداف المتصلة بالصحة

والتغذية والتعليم، ما زال يتعين القيام بالكثير. واعتبر التعاون مع الصناديق والبرامج الأخرى أساسيا لتحقيق النتائج المرجوة. وشاطر المديرين التنفيذيين الآخرين إعرابهم عن دعمهم للهيئة في خطواتها الأولى.

١١ - ولدى الترحيب باضطلاع السيدة باشيليت بدورها الجديد، بين السيد أمير عبد الله، نائب المديرية التنفيذية ومدير العمليات ببرنامج الأغذية العالمي، كيف تشكل الولاية الجنسانية إحدى الولايات التي عملت جميع وكالات الأمم المتحدة وما زالت تعمل، معا للاضطلاع بها. وأكد الدور الرئيسي الذي تؤديه المرأة في الزراعة والإنتاج الغذائي معربا عن أسفه لضآلة الفرص المتاحة أمامها للاستفادة من الخدمات والمشاركة في صنع القرار رغم اضطلاعها بهذا الدور الحيوي. واعتبر أن الحد من الفقر لن يتحقق ما دام توزيع السلطة والقدرة على الوصول هو توزيع غير منصف. وأكد أنه سيكون لهيئة الأمم المتحدة للمرأة دور رئيسي تؤديه في إسماع صوت المرأة المهمشة. ولا يوجد بعض التداخل فحسب، إنما أيضا فجوات، وينبغي للهيئة أن تضطلع بدور في ضمان عمل جميع الصناديق والبرامج معا على نحو أكثر تماسكا لتحقيق النتائج المرجوة.

١٢ - وأقرت الوفود أثناء تناوّلها الكلمة بأن التعاون الوثيق بين مختلف الصناديق والبرامج سيكون أساسيا خلال المرحلة الانتقالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد طلب العديد توضيحا لدور الهيئة في زيادة التنسيق على المستوى القطري وطريقة ترجمة ذلك في المستقبل القريب. ونوه المتكلمون بأهمية العمل المشترك لوضع خطط استراتيجية منسقة، وتوضيح مجالات عمل المنظمات المعنية، وضمان أوجه التكامل بين النتائج تحقيقا للمساواة بين الجنسين، مع الإشارة إلى أنه ينبغي ألا يحل إنشاء كيان منفصل للشؤون الجنسانية الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من بذل الجهود في إطار العمل على قضايا المساواة بين الجنسين.

١٣ - وردا على ذلك، أشارت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن ولايات المنظمات تبين توزيع العمل وأن الخطة الاستراتيجية للمنظمة ستزيد من وضوحها. وأكدت مع مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضرورة التحلي بالمرونة والقدرة على الاستجابة وفقا للاحتياجات والقدرات في حالات قطرية محددة. وكرر نائب المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي تأكيد ضرورة اتباع نهج عملي في حين أكد المدير التنفيذي للصندوق أن البرمجة المشتركة والتمويل المشترك سيحظيان بالدعم تحت إشراف المنسق المقيم، بهدف الارتقاء بمستوى التعاون بين الوكالات وتحقيق نتائج إيجابية بشأن المساواة بين الجنسين.

١٤ - وأعربت رئيسة المجلس التنفيذي عن امتنانها لجميع الممثلين لما قدموه من مساهمات رئيسية واغتنت الفرصة كذلك لتعرب عن امتنانها مرة ثانية لدعمهم المستمر في ضمان أن تشكل المساواة بين الجنسين وتعميم المساواة بين الجنسين رؤية مشتركة للجميع. وأعربت عن تفاؤلها إزاء مستقبل الهيئة في ضوء الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة على حد سواء للتعاون مع الهيئة بشكل وثيق.

كفاءة الاستجابة لحالات الطوارئ والانتقال نحو الانتعاش والتنمية طويلة الأجل:
الدروس المستفادة

١٥ - افتتحت رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، سعادة السيدة آغنيس فان آردين - فان دير هوفن (هولندا) الجلسة بدعوة نائب المديرة التنفيذية للعمليات بعرض الورقة. وأوضح نائب المديرة التنفيذية في تلخيصه لمضمون الورقة أن الوكالات الست حاضرة وتقوم بعملها قبل الأزمات وأثناءها وبعدها بحكم ولايتها في مجالات المساعدة الإنسانية والإنمائية، كما أشار إلى أن الاستثمارات في مجال المساعدة الإنسانية وتلك الموجهة للمدى الطويل نحو الأمان الاجتماعي والزراعة هي في الواقع استثمارات متكاملة. واعتبر أن حالات ما بعد النزاع تمثل تحديات فريدة بسبب الصلات المتبادلة بين النشاطات الإنسانية وتلك المتعلقة بالإنعاش والتنمية؛ وأعرب عن ضرورة بذل الجهود لتحسين إدماج تقييم المخاطر وتحليل مواطن الضعف ورسم معالمها ضمن نظم الإنذار المبكر والتأهب. ورغم الاتفاق على أن اتباع النهج العنقودي قد حقق قدراً أكبر من الاتساق، يجب تعزيز استجابة هذا النهج أثناء الأزمات الكبرى.

١٦ - وبدعوة من الرئيسة تحدث المتكلم الضيف من ليبريا، الأستاذ توغبا - ناه تيبوتيه، فأعرب عن شكره للأمم المتحدة لمساعدتها ليبريا في الانتقال إلى مرحلة الانتعاش، لكنه شدد أن المجتمع الدولي سيستمر في إنفاق الملايين على تدابير مؤقتة ما لم تعالج جذور أسباب الفقر بشكل سليم.

١٧ - وأشار ممثل اليونيسيف إلى أن القضايا المتعلقة بهيكل المعونة المقدمة في الحالات الانتقالية أو الهشة تظل دون معالجة بينما من المرجح أن تتزايد حالات الطوارئ ويزداد تعقيدها وحجمها في السنوات المقبلة. لذلك وجب سد هذه الثغرة الخطيرة خلال فترة الستة إلى ١٨ شهراً الأولى باستخدام آليات التمويل القائمة حسب الحاجة. وأصرت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ضرورة ضمان معالجة قضايا المرأة بشكل منسق في حالات الطوارئ، وسد النقص المعروف في تمويل احتياجاتها. وأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضرورة إدخال التفكير الإنمائي ضمن العمليات الإنسانية، وبدء التنمية في وقت

مبكر مع الإبقاء على المساعدة الإنسانية لفترة أطول، وذلك بالاستفادة من القدرات المحلية وآليات التنسيق القائمة. ولاحظ ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الانتقال إلى الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية منذ مرحلة الاستجابة. واعتبر أن عام ٢٠١٠ قدم دروساً لا تقدر بثمن من باكستان وهايتي يجب التفكير فيها ملياً واتخاذ إجراءات بشأنها.

١٨ - ودعت الرئيسة الحضور إلى طرح الأسئلة والتعليق، وتم التعقيب بالملاحظات التالية:

(أ) لم يتم التفكير بشكل كافٍ في مرحلة الانتقال؛ ولا ينبغي التعامل مع حالات الطوارئ باعتبارها مراحل، كما يجب تطبيق مبدأ "توحيد الأداء" في البلدان المهشة أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ب) ينبغي تحسين التمويل المقدم من المانحين وجعله أكثر مرونة في الحالات الانتقالية أو المهشة؛

(ج) تشجيع مبادرات الشراء المحلي وبرامج التحويلات النقدية؛

(د) التمييز بين حالات الطوارئ المزمنة والمفاجئة فيما يتعلق بالتصدي للفقير؛

(هـ) يقوم منسق الشؤون الإنسانية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بدور حيوي في تنسيق النهج العنقودي وتطبيقه؛ وينبغي إدماج الحد من مخاطر الكوارث في هذا النهج، كما يجب تحسين آليات التأهب؛

(و) يجب تحسين التنسيق بين مؤسسات الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام والمؤسسات متعددة الأطراف للمساعدة في تحسين إدارة العمليات المعقدة، بالاستفادة من القدرات الوطنية بعد انتهاء حالة الطوارئ؛ كما جرى التشديد على أهمية الاستثمار في المجتمعات المحلية؛

(ز) ينبغي تبادل الدروس المستفادة في بناء المقاومة وقدرات مواجهة الأزمات الكبرى، وتناول أفضل الممارسات وأسوتها مع إعطاء قدر أكبر من الأمثلة.

١٩ - وردّ نائب المدير التنفيذية لعمليات برنامج الأغذية العالمي قائلاً إن الموارد المتلقاة تم تخصيصها بالفعل مما حال دون تطبيق نهج شامل. رغم كون التمويل خطياً، إن الأوضاع لم تكن كذلك، مما دعا لاستخدام أدوات تكييفية. وشدد على المخاطر التي تتهدد الموظفين والعمليات وعلى المخاطر التي قد تنال من سمعة الجهات التي تقوم بنشاطات في مثل تلك الظروف. كما برزت ضرورة اتباع نهج مشترك للأمم المتحدة في بناء القدرات لضمان الاستدامة.

٢٠ - واختتمت الرئيسة الجلسة مقترحة أن يكون الانتقال هو الموضوع الرئيسي في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لعام ٢٠١٢.

توحيد الأداء: متابعة هانوي

٢١ - ترأست الجلسة رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سعادة السيدة إديتا هردا (الجمهورية التشيكية)، وأدلت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة هيلين كلارك ببيان استهلاكي باسم مؤسسات الأمم المتحدة الممثلة في الاجتماع المشترك.

٢٢ - وقدم وكيل وزير شؤون الرئاسة في أوروغواي السيد ديغو كانيبا ونائب وزير الخارجية والتعاون في موزامبيق السيد هنريكه بانزي عروضاً عن تجارب البلدين في إطار مبادرة "توحيد الأداء".

٢٣ - وبعد العروض، تم إفساح المجال لإبداء التعليقات وطرح الأسئلة على المشاركين في حلقة النقاش. وأثارت الوفود القضايا التالية:

(أ) طُرح سؤال عما يمكن القيام به لتعزيز الإرادة السياسية اللازمة لتشجيع هذه المبادرة؛

(ب) تم الحديث عن ضرورة العمل في المقر لتخفيف عبء تقديم التقارير عن كاهل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ووجهت دعوة أخرى إلى المنظمات لتطبيق نظام الإدارة والمساءلة، وتم تقديم طلب للإحاطة بآخر المستجدات بهذا الصدد؛

(ج) قُدم طلب للحصول على معلومات عن العمل الجاري لتمكين المنسقين المقيمين للأمم المتحدة؛

(د) طُرح سؤال عن كيفية ضمان النظام لتحقيق التوازن الصحيح بين تخصيص الموارد واحتياجات التمويل الخاصة بكل من البلدان؛

(هـ) تم التشديد على أن "توحيد الأداء" ليس غاية في حد ذاته بل أداة، كما أشير إلى أن الأموال المخصصة تضعف مبدأ الملكية والقيادة الوطنيتين؛

(و) التُمست آراء المشاركين في حلقة النقاش حول طريقة إطلاع الدول الأعضاء على تقييم "توحيد الأداء"، وكيف يمكن تنفيذ ذلك بحيث يفضي إلى نتائج تحظى بتأييد واسع، يجري إدراجها في الاستعراض الشامل للسياسات الذي تجرى كل أربع سنوات؛

(ز) طُرح سؤال عن احتمال وجود فجوات في التمويل بالنسبة للتقييم المستقل وعمما يمكن القيام به لتنسيق تقديم التقارير.

٢٤ - وقدمت السيدة كلارك الإجابات التالية:

(أ) تقوم شركة استشارية حالياً باستعراض نظام الإدارة والمساءلة. وستكون نتيجة هذا العمل مهمة في تمكين قدرات المنسقين المقيمين؛

(ب) تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وليس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنسيق التقييم المستقل لنهج "توحيد الأداء" وهناك فجوة في التمويل مقدارها ٦٠٠ ٠٠٠ دولار؛

(ج) تعي منظومة الأمم المتحدة قضايا الاستدامة التي تحيط بمبادرة "توحيد الأداء"، وشكّل هذا الموضوع محور مناقشات أجريت مع جهات رئيسية أخرى. ولكن الوكالات لا تملك الموارد اللازمة ويلزم إيجاد صيغة مواءمة منصفة.

٢٥ - صدرت تعليقات إضافية عن ممثلي اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(أ) أكد السيد أنطوني لايك، المدير التنفيذي لليونيسيف، أن اليونيسيف ملتزمة التزاماً قوياً بنهج "توحيد الأداء"، ورأى أن تكاليف المعاملات على المدى القصير يتم تعويضها بالنتائج طويلة المدى التي تتحقق على الصعيد القطري، وشدد على ضرورة حفاظ الوكالات على هوياتها؛

(ب) قالت السيدة ماري سيمونين، نائبة المدير التنفيذي (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان إنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تستثمر في القدرة على إدارة التغيير. وأضافت أن العمل المتصل بالممارسات المتعلقة بسير الأعمال يشمل الارتقاء بالمبادرات المتخذة حتى الآن إلى المستوى المطلوب، كالمشتريات المشتركة والخدمات المشتركة، حيث يسهل نسبياً تحقيق بعض المكاسب، إلا أن ذلك يتطلب الكثير من العمل، وفي مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الضروري الحصول على استثمارات أولية، وهذه الاستثمارات تؤتي ثمارها في نهاية المطاف، كما ظهر في حالة موزامبيق؛

(ج) أشار السيد أمير عبد الله، نائب المدير التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، كذلك إلى أن استثمار رأس المال الأولي وبخاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يشكل تحدياً. كما شدد على أهمية الدور الذي تقوم به الأفرقة الإقليمية فيما يتعلق بنهج

”توحيد الأداء“، وكذلك على ضرورة التركيز على تقديم ”برنامج مشترك“، أي برنامج في إطار وحدة العمل في الأمم المتحدة يأذن منسقا بالكامل بدلاً من برامج مشتركة متعددة.

(د) أفادت السيدة غولدين توركوز - كوسليت، المستشارة الأقدم في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن الهيئة ستسعى إلى تحقيق قيمة مضافة في آليات التنسيق القائمة. واعتبرت أن نهج ”توحيد الأداء“ ساعد في مواجهة غياب نهج منسق إزاء الشؤون الجنسانية؛

(هـ) شدد السيد بروس مكّارن، مدير المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على الالتزام الراسخ للمكتب بنهج ”توحيد الأداء“ وتحدث عن تجارب الأفرقة القطرية في الإنجاز المشترك في أفغانستان.

الجزء الثاني
الدورة السنوية لعام ٢٠١١
المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك
في الفترة من ٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

أولاً - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١١ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.
- ٢ - أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال دورته السنوية لعام ٢٠١١ وخطة عمله (DP/2011/L.2)، كما أقر تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١ (DP/2011/20).
- ٣ - وقد وافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي القادمة في ٢٠١١:
 - الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١: من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.
- ٤ - وقد أُدرجت المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١١ في الوثيقة DP/2011/32، التي يمكن الحصول عليها على موقع الإنترنت www.undp.org/execbrd.
- ٥ - وأخبر نائب المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب مدير مكتب الشراكات المجلس التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة قد وافقت على نهج مشترك لضمان استمرار البرمجة في جنوب السودان في الشهور التالية للاستقلال المخطط وعلى أن تُخبر المنظمات الثلاث على نحو مشترك المجلس التنفيذي بعد وضع التفاصيل.
- ٦ - ووافق المجلس التنفيذي على إرجاء النظر، من الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١، في ترتيبات البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - بيان مديرة البرنامج وتقاريرها السنوي

- ٧ - وضعت المديرة بخطوط عريضة في بيانها الذي أدلت به للمجلس التنفيذي (المتاح على الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.beta.undp.org/content/undp/en/home/operations/executive_board/overview.html جدول الأعمال للتعديل التنظيمي في سياق تعديل المشهد الإنمائي. وسلطت الضوء على كيفية تحويل العمل الجاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من منظمة جيدة إلى منظمة عظيمة وزيادة تحسين قدرة المنظمة على تحقيق نتائج إنمائية ملموسة على المستوى القطري. وشددت المديرة على النتائج الرئيسية

لاستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، والطرق التي من شأن جدول أعمال التغيير الداخلي أن يعزز بها أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفضلا عن ذلك، أشارت بخطوط عريضة إلى بعض نتائج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي التي ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيقها في ٢٠١٠ عبر العالم وفي مجالات النتائج الثمانية التي تحظى بالتركيز في تقرير النتائج لعام ٢٠١٠.

٨ - بعد ذلك تكلمت المديرية عن التقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي بشأن جدول أعمال اتساق الأمم المتحدة، ملاحظة الالتزام القوي من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجنيد موارد النظام الإنمائي للأمم المتحدة للاستجابة على نحو أكثر فعالية واستراتيجيا للتحديات الإنمائية على المستوى القطري. وبالتأكيد على حقيقة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحاجة إلى كمية مستقرة وحرحة من الموارد الأساسية، ناشدت المديرية جميع الجهات الشريكة زيادة المساهمات الأساسية للعام ٢٠١١، ولما يتبقى من الخطة الاستراتيجية الحالية.

٩ - وأشارت المديرية إلى أهمية تعزيز الشفافية عن طريق تعزيز سياسة الكشف التنظيمي وأخبرت المجلس التنفيذي بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مسار اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وختاما، أخبرت المديرية المجلس التنفيذي بالموقع الشبكي المُطلق مؤخرا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠ - علّقت وفود على مجالات التركيز المنعكسة في بيان المديرية، بما في ذلك جدول أعمال التغيير التنظيمي، وعملية الاستعراض لمنتصف المدة والخطة الاستراتيجية التالية، والالتزامات بالتمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكشف قدر أكبر من المعلومات لتعزيز الشفافية، وأيضا المسائل المتعلقة بتقرير التنمية البشرية ومشروع المقرر الذي قُدّم للنظر فيه بشأن البلدان ذات الدخل المتوسط.

١١ - وأخذ رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الكلمة فشكر المديرية على بيانها الشامل الذي أشار بخطوط عامة إلى الأنشطة والمساهمات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعبر عن تأييده لعملية استعراض منتصف المدة وأيد الاتجاه الموضوعي الوارد في التقرير السنوي. وشملت المسائل التي تناولها: أهمية مشاريع وثائق البرامج القطرية والحاجة إلى التمويل المستقر الذي يمكن التنبؤ به للسماح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ ولاياته الإنمائية.

١٢ - وفيما يتعلق بإدارة التغيير والإصلاح التنظيمي، رحب عدد من الوفود بالعملية بوصفها فرصة لأن يستعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل حاسم البنية الحالية غير المركزة المثقلة بالوظائف العليا، ولأن يشهد مجالات العمل للتغيير المنطوي على التحول. وفي

هذا الصدد، شجعت تعزيز نظام المنسقين المقيمين والبناء على مجموعتي المهارات لموظفي المقر وأفرقة المكاتب القطرية.

١٣ - وعلى الرغم من الاعتراف بالتقدم المحرز في عملية استعراض منتصف المدة، رأت وفود كثيرة أنه يوجد متسع لمزيد من التحسين، خصوصا فيما يتعلق بإطار نتائج التنمية لاستعراض منتصف المدة. وبينت الوفود، بتعبيرها عن قلقها، أن من اللازم توفير قدر أكبر من الوضوح والاقتراحات للتحسين على المستوى الاستراتيجي، نظرا إلى أن استعراض منتصف المدة كشف عن توقعات لم تُلبَّ حول عدد من المسائل. وشملت هذه: كيفية تكييف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتركيزه الاستراتيجي من أجل إعادة توجيه برامجه القطرية، وإدراج الدروس المستفادة لتعزيز النتائج على أرض الواقع؛ وما هي مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية في التنمية؛ وكيفية تحسين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإبلاغ عن النتائج والأداء. وتؤيد الوفود تأييدا قويا وضع خارطة طريق لإرشاد الاستعدادات والمشاورات للخطة الاستراتيجية التالية، التي أملت الوفود في أن ترسي بوضوح الوضع الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن بيئة التنمية الأوسع.

١٤ - ورحبت بعض الوفود الأخرى على نحو مجمل باستعراض منتصف المدة وأعربت عن تأييدها للعملية بينما كانت تطلب أن يشار إلى وجوه قلق أقل البلدان نموا خلال المناقشة. وبالمثل شدد عدد من الوفود على الحاجة إلى إعادة النظر في معايير التخرج الحالية على ضوء الاحتياجات الخاصة والتمايزة للبلدان المتوسطة الدخل.

١٥ - وأشارت بعض الوفود إلى أهمية اعتماد نهج يقوده الطلب للحد من الفقر وأكدت على الحاجة إلى أن يدمج برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا للعقد من ٢٠١١-٢٠٢٠ برنامج العمل القادم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن عدة وفود دعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يظل أكثر تركيزا على المجالات التي يتوقع فيها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكون له ميزة نسبية، من جملة أمور، والحكم الديمقراطي ومنع نشوب الأزمات والانتعاش. وشددت بعض الوفود الأخرى على أهمية الحد من التباين الاجتماعي في سياق مكافحة الفقر.

١٦ - وأعربت وفود كثيرة عن وجوه قلقها العميق فيما يتعلق باستمرار الاتجاه التناقصي للمساهمات في الموارد الأساسية ودعت البلدان المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها بتناول عدم التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وشددت أيضا على أهمية تأمين موارد أساسية مستقرة وكبيرة ومن الممكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنفيذ بفعالية لولاياته الإنمائية.

١٧ - وحث وفود أخرى، بينما تعترف بالحاجة إلى إدامة التمويل المستقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنويع قاعدة الجهات المانحة لها واتباع مثال الانضباط الصارم في الميزانية الذي يشجعه الأمين العام للأمم المتحدة. وأثناء المناقشة انتهزت بعض الوفود الفرصة لبيان التزامها بالمساهمة في الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبي سنة ٢٠١١.

١٨ - وأكدت الوفود التي تكلمت تأييدها الصريح للكشف عن تقارير المراجعة الداخلية المتعلقة بالمشاريع والبرامج للمنظمات الحكومية الدولية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بغض النظر عن حجم مساهماتها. وفضلا عن ذلك، شددت على أن هذه المنظمات من غير الدول ينبغي أن تمنح نفس مستوى إمكانية الوصول بصفتها دولا أعضاء، شريطة الإبقاء على متطلبات السرية.

١٩ - وفي التشديد على الحاجة إلى تناول الاحتياجات الخاصة والتمايز للبلدان المتوسطة الدخل، أعربت وفود كثيرة عن تأييدها القوي لمشروع المقرر بشأن البلدان المتوسطة الدخل الذي قدمته دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للنظر فيه. ولاحظ وفدان، وهما يشيران إلى وجوه القلق في الماضي المتعلقة بتقرير التنمية البشرية، أنه أحرز تقدم كبير في عملية المشاورات مع الدول الأعضاء خلال صياغة التقرير.

٢٠ - وشكرت المديرية الوفود على تعليقاتها الزاخرة بالمعلومات واهتماماتها، واستجابت للمسائل المتعلقة بما يلي: استعراض منتصف المدة، وخصوصا التعليقات المتعلقة بمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنمية وإطار نتائج التنمية؛ وجدول أعمال التغيير التنظيمي؛ وأهمية محافظة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حضوره العالمي؛ والحاجة إلى الاستجابة للطلب الناشئ على الحصول على قدر أكبر من الوصول إلى تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. واستجاب معاون المديرية أيضا للتعليقات المثارة فيما يتعلق بالجوانب التقنية والمنهجية لاستعراض منتصف المدة.

٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠١١: استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأحاط علما بالتقرير السنوي للمديرية عن الأداء والنتائج لعام ٢٠١٠ (DP/2011/22) ومرافقه، وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في ٢٠١٠ (DP/2011/22/Add.1) والمرفق الإحصائي (DP/2011/22/Add.2).

ثالثا - التزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٢ - عرضت المديرية البند المتعلق بالتزامات تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شاكرة جميع الجهات الشريكة في جميع الحالات على توفير الموارد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشارت أيضا إلى البلدان التي حافظت على التمويل أو زادتته للبرنامج في ٢٠١١. وتوسع كذلك مساعد المديرية ومدير مكتب الشراكات في تناول تعقيدات بيئة التمويل وشددوا على أهمية توفير موارد أساسية مستقرة ووافية بالغرض ومن الممكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة تحقيق ولايات التنمية للمنظمة. وأشارت بخطوط عامة إلى جهود البرنامج لتوسيع قاعدة الجهات المانحة؛ وتعزيز الاتصالات الاستراتيجية؛ ووضع نهج أكثر تكاملا حيال التمويل وتعبئة الموارد.

٢٣ - وتكلم وفدان، مع إبداء الأسف على أن البرنامج أخفق في تحقيق الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية للعامين ٢٠١٠ و ٢٠١١. وأكد وفد، تكلم أيضا باسم عدد من الوفود، على مبدأ تشاطر المسؤوليات المالية فيما بين جميع الدول الأعضاء. ودعا ذلك الوفد أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة وقال إن البرنامج بحاجة إلى أن يحقق منجزات أكثر بموارد أقل.

٢٤ - وشجع وفد آخر، وهو يلاحظ التواريخ المستهدفة للأهداف الإنمائية للألفية، البلدان المانحة على تناول اللاتوازن المستمر بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وأعاد الوفد التأكيد على التزامه التمويلي بالموارد الأساسية في ٢٠١١.

٢٥ - وأحاطت المديرية والمدير المساعد ومدير مكتب الشراكات علما بالتعليقات الصادرة، ويتطلعون قدما إلى تلقي الإرشاد المستمر من المجلس التنفيذي.

٢٦ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠١١: حالة التزامات تمويل الموارد العادية للبرنامج الإنمائي ولصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١١ فصاعدا.

رابعا - التقييم

٢٧ - قدم مدير مكتب التقييم التقرير السنوي المتعلق بالتقييم لعام ٢٠١٠، مسلطا الضوء على وظيفة التقييم في البرنامج الإنمائي وما يقترن به من الصناديق والبرامج، والنتائج الرئيسية والدروس المستفادة من التقييمات المستقلة، وبرنامج العمل المقترح لعامي ٢٠١١-٢٠١٢ لمكتب التقييم.

٢٨ - أقرت الوفود بتحسين توفير ردود الإدارة واستعمال التقييمات، ويحدوها الأمل في أن يعزز استعمال نتائج التقييم الإدارة القادمة للنتائج. بيد أن بعض الوفود أعربت عن القلق إزاء التقدم المحدود المحرز فيما يتعلق بالتقييمات اللامركزية من ناحية النوعية والتغطية والامتثال، وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على كفالة أن تشكل خطط التقييم النشط جزءاً من البرامج القطرية وأن تجري التقييمات المخططة. وطلبت تفسيراً لخطط الإدارة لتناول الهبوط في عدد المتخصصين في التقييم.

٢٩ - وانتاب القلقُ عدداً من الوفود من أن أياً من تقييمات النتائج التي أجريت في ٢٠١٠ لم يكن مرضياً للغاية، ملاحظة في نفس الوقت أن أياً منها لم يكن غير مرضٍ للغاية. وشدت، وهي تعلق على ضعف تصاميم البرامج التي تفتقر إلى أطر النتائج الحسنة التحديد، على الحاجة إلى اتخاذ تدابير ذات مغزى لعلاج وجوه الضعف الواقعي. واندعشت حينما علمت بأن ميزانية مكتب التقييم قد حُفِضت بنسبة ١٤ في المائة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠، وطلبت الإيضاح. ولدى الوفود اهتمام أيضاً بالاطلاع على مجالات التركيز لتقييم الخطة الاستراتيجية المقررة لعام ٢٠١٢.

٣٠ - ولدى بعض الوفود اهتمام خاص بعملية تعيين مدير جديد لمكتب التقييم وطلبت استكمالاً متعلقاً بالعملية. وهي تتطلع قُدماً لترى جميع مشاريع وثائق البرامج القطرية القادمة التي ترافقها تقييمات النتائج وردود الإدارة التي تم إصدارها وفقاً لذلك لجميع التقييمات والتنفيذ الحسن التوقيت لردود الإدارة.

٣١ - والوفود مسرورة بحدوث زيادة في عدد المقيمين من البلدان النامية في أفرقة التقييم المستقلة، ولاحظ بعضها أن مكتب التقييم قد حافظ على التوازن بين الجنسين في أفرقة التقييم هذه ولكن وجد أن من الصعب زيادة عدد قائدات الأفرقة. ودعت إلى توجيه الانتباه إلى بناء القدرة على التقييم من أجل زيادة عدد المقيّمات المهنيات في البلدان النامية.

٣٢ - وقال أحد الوفود، لدى تقديم تعليقات عامة على وظيفة التقييم ككل، إن ازدواج العمل يمكن أن يخفض إلى الحد الأدنى إذا أمكن زيادة التقييمات المشتركة على المستوى القطري.

٣٣ - ورد المدير المعاون ومدير مكتب التقييم على التعليقات وأعاداً تأكيد التزام البرنامج الإنمائي بتحسين وظيفة التقييم بغية تحقيق التغيير المنطوي على التحول.

٣٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠١١: التقرير السنوي عن التقييم (DP/2011/24).

خامسا - تقرير التنمية البشرية

٣٥ - وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٢/٢٠١١، قدم المدير عرضا شفويا يتعلق بالتدابير المتخذة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تقرير التنمية البشرية لضمان تنفيذ التوصيات والمبادئ التوجيهية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧. وسلط المدير الضوء على بعض الجوانب التنظيمية الرئيسية لمكتب تقرير التنمية البشرية، بما في ذلك طبيعة الاستقلالية التحريرية، وأعاد التأكيد على أهمية تقرير التنمية البشرية بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوجز مدير مكتب تقرير التنمية البشرية عملية التشاور، وأيضا عملية وضع التقرير لعام ٢٠١١ (DP/2011/25).

٣٦ - وأعربت الوفود عن التقدير للعرض الشفوي للمدير وأثنت على الجهود المبذولة من قبل مكتب تقرير التنمية البشرية لتنفيذ التوصيات الواردة في مقرر المجلس التنفيذي ١٢/٢٠١١ وقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧. ورحبت بعملية المشاورات المعززة مع الدول الأعضاء وأيضا مع الأوساط الإحصائية ذات الصلة بغية تعزيز جودة وموضوعية التقرير. وأعدت التأكيد على أهمية العملية الاستشارية في وضع تقارير قادمة. وأعربت بعض الوفود عن تهنئتها للمدير المقبل لمكتب تقرير التنمية البشرية.

٣٧ - وحذّر وفد من استخدام مؤشرات لفاهيم غير محددة على نحو واضح من قبل الأوساط الحكومية الدولية (على سبيل المثال، حقوق الإنسان). وأشار ذلك الوفد بارتياح إلى التعاون بين مكتب تقرير التنمية البشرية وحكومته من أجل حلّ المسائل التي تكتنف تقديرات الدخل الوطني، وأمل في أن يكون من الممكن التوصل إلى حلول مناسبة لبلدان أخرى قد استُبعدت من تقرير ٢٠١٠. ورحب وفد آخر بمقرر مكتب تقرير التنمية البشرية بعدم عرض مؤشرات جديدة على الاستدامة البيئية في تقرير ٢٠١١ نظرا إلى التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+٢٠ بشأن التنمية المستدامة.

٣٨ - وشددت وفود أخرى، وهي تعترف بحاجة مكتب تقرير التنمية البشرية إلى المشاركة في الحوار مع الدول الأعضاء ومع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، على أهمية ضمان الاستقلالية التحريرية لمكتب تقرير التنمية البشرية.

٣٩ - وشكرت المدير المعاون الوفود على عبارات التشجيع التي تفوهت بها وأكد من جديد على التزام مكتب تقرير التنمية البشرية بالمشاركة في الحوار مع الجهات صاحبة المصلحة، وعلى وجه الخصوص الدول الأعضاء والأوساط الإحصائية الدولية.

٤٠ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠١١: مستجدات تقرير التنمية البشرية.

سادسا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤١ - عرض المدير المعاون البند. وبعد تقديم ٢٢ مشروع برنامج قطري، ومشروع وثيقة برنامج قطري مجمعة وبرنامج دون إقليمي، دُعيت الوفود إلى التعليق عليها.

٤٢ - شكرت الوفود التي كانت بلدانها موضوع المشروع الجديد للبرامج القطرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمه وطلبت إلى المجلس التنفيذي إيلاء النظر الإيجابي في مشاريع وثائق البرامج القطرية المعروضة عليها. وشددت الوفود، بتسليط الضوء على مجالات التركيز الرئيسية المنعكسة في مشاريع وثائق البرامج القطرية، كل في مجاله، على أن عمل منظمات الأمم المتحدة يجب أن يكمل جهود الحكومات، كل في مجالها، لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في المجالات الحرجة. وشددت بعض الوفود الأخرى على أنه يجب إيلاء النظر أيضا للبلدان المتوسطة الدخل.

٤٣ - ودعت وفود أخرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز قدرات المكاتب القطرية وطلبت أن تركز مشاريع وثائق البرامج القطرية القادمة على مسائل شاملة هامة مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز الإصلاح القضائي وتوفير الدعم الانتخابي والاستجابة لتغير المناخ. وأشارت أيضا إلى الضعف في أطر النتائج التي تؤدي إلى نشوء الصعوبة في تقديم التقارير عن النتائج والإدارة المستندة إلى النتائج، واقترحت أن ينشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة نتائج أكثر شمولا وأن يورد معلومات أكثر عن تحليل المخاطر وتخفيف حدة المخاطر.

٤٤ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان مكتب الأمم المتحدة الإنمائي يمدد عبر مجالات برنامجية كثيرة أكثر مما ينبغي نظرا إلى قدرات وولايات مكاتب قطرية. وأضاف الوفد أن من شأن التركيز على مجالات برنامجية مختارة أن يكون نهجا بديلا. وأعرب وفد آخر عن القلق إزاء الامتثال لخطط التقييم المشمولة في مشاريع وثائق البرامج القطرية، وخصوصا فيما يتعلق بالاتجاه المتردي في الامتثال للتقييمات اللامركزية. وحث الوفد البرنامج الإنمائي على ضمان مشاركة الأخصائيين في المسائل الجنسانية خلال مرحلة وضع البرامج القطرية وتعزيز آليات المساءلة لضمان الجودة عند وقت النفاذ.

٤٥ - فيما يتعلق بمشاريع وثائق البرامج القطرية لجمهورية ترازيا المتحدة وألبانيا، طلب وفد آخر، تكلم أيضا باسم عدد من الوفود، المستجندات المتعلقة بما إذا كانت نتائج الدروس المستفادة ستعرض على المجلس التنفيذي وبوقت ذلك، وإشارة إلى التقدم الذي يجري إحرازه

بشأن التقييمات المستقلة، وأيضا بشأن استعراض نظام الإدارة والمساءلة، كما شدد الوفد على الحاجة إلى تحديد هوية العراقيل المؤسسية التي تواجهها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ورسم مخطوط عامة كيف يمكن للمجالس التنفيذية للوكالات ذات الصلة أن تساعد في تحريك هذه العملية قُدماً.

٤٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للإمارات العربية المتحدة وتونس وغينيا ومصر ومولدوفا وموريشيوس وهايي. وأقر المجلس التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا والتمديدات لمدة سنتين للبرامج القطرية لباراغواي وكرواتيا ومدغشقر.

٤٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتعليقات المدلى بها فيما يتعلق بمشاريع البرامج القطرية الـ ٢٢ (عن المنطقة الأفريقية): إثيوبيا وتشاد وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنگال وسيشيل وغابون وغانا وموريشيوس؛ (وعن المنطقة العربية): البحرين والمغرب والمملكة العربية السعودية؛ (وعن آسيا ومنطقة المحيط الهادئ): بنغلاديش والفلبين ومنغوليا؛ (وعن أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة): أوكرانيا والجبل الأسود وقيرغيزستان؛ (وعن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي): ترينيداد وتوباغو، وجامايكا والسلفادور وهندوراس.

٤٨ - وعلاوة على ذلك، أحاط المجلس التنفيذي علماً بالتعليقات المدلى بها فيما يتعلق بمشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لألبانيا ومشروع وثيقة البرنامج دون الإقليمي لريبادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٤٩ - وأقر المجلس التنفيذي، وفقاً لمقرري المجلس التنفيذي ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦، وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية ترازيا المتحدة التي قُدّمت على أساس استثنائي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١.

استعراض منتصف المدة للبرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٣

٥٠ - تولى المدير المعاون عرض البند. وتولى المدير المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية عرض التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للبرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٣ (DP/2011/27)، مقدمين نتائج استعراض منتصف المدة للبرنامج العالمي والطرق المقترحة للتحرك قُدماً.

٥١ - لم تصدر تعليقات عن الوفود.

٥٢ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠١١: استعراض منتصف المدة للبرنامج العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سابعاً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٥٣ - عرض المدير المعاون البند، مشيداً بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على النتائج التي حققها في ٢٠١٠ قبل تقديم عرض موجز بشأن عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وشراكته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدم الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير عن النتائج المحققة من قبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في ٢٠١٠، بما في ذلك تقرير مرحلي عن تنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٤ - وأشادت الوفود بالأداء القوي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وخصوصاً على المستوى القطري، ورحبت بالتوسيع المستمر لأنشطته، ما يوضح الثقة المتنامية التي يتمتع الصندوق بها. بيد أن عدداً من الوفود أعربت عن القلق إزاء هبوط مستوى الموارد الأساسية وشجعت صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على توسيع قاعدته للجهات المانحة من أجل ضمان قاعدة تمويل أكثر استقراراً وذات إمكانية تنبؤ أكبر.

٥٥ - واستمدّ وفد، تكلم باسم أقل البلدان نمواً، التشجيع من أن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية قدّم مساهمات كبيرة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نمواً. ويأمل الوفد في رؤية صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في التركيز القادم على زيادة تغطية أنشطته، خصوصاً برامج التمويل البالغ الصغر والتنمية المحلية، على المستوى القطري في جميع أقل البلدان نمواً، كما طلب ذلك الوفد إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إن يعمم مراعاة الأحكام والمبادئ ذات الصلة لبرنامج عمل إسطنبول بشأن أقل البلدان نمواً وشكر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تنظيم نشاطين على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

٥٦ - وأشاد وفد بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على اتساع إطاره لقياس النتائج وعلى تكليفه بإجراء تسعة تقييمات كاملة لبرامجه وأيضاً استعراض خارجي لحافظة تمويله البالغ الصغر في ٢٠١٠. ورحب وفد آخر بالشراكة الاستراتيجية بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي أصبحت أكثر وثوقاً في السنوات القليلة الماضية. ولاحظ الوفد أيضاً أن جميع البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تقريباً قد نُفّذت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٧ - وشكر الأمين التنفيذي الوفود على ملاحظاتها وتعليقاتها الكريمة وقال إنه ستنشأ تحديات لتوسيع تغطية صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى المزيد من أقل البلدان

نموا دون زيادة التمويل. وأشاد المدير المعاون بقيادة الأمين التنفيذي وأعاد التأكيد على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز عمله مع صندوق المشاريع الإنتاجية من أجل إحداث التغيير المنطوي على التحول.

٥٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠١١: تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٠ (DP/2011/28).

ثامنا - متطوعو الأمم المتحدة

٥٩ - عرض المدير المعاون البند المتعلق بالتخطيط للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين والذكرى السنوية الأربعين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ولاحظ الانجازات الإيجابية التي حققتها المنظمة خلال السنوات الأربعين الماضية. وتوسعت المنسقة التنفيذية لـ "متطوعي الأمم المتحدة" في تناول عمل "متطوعي الأمم المتحدة"، وقدمت مستجدات تتعلق بمختلف المبادرات المضطلع بها استعدادا للسنة الدولية للمتطوعين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٣/٦٣. وأشادت أيضا بمتطوعي الأمم المتحدة الذين فقدوا حياتهم في وقت سابق من هذه السنة.

٦٠ - وأشادت الوفود بعمل متطوعي الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار وملكية التنمية، مثنية على المساهمات والعمل الشاق من قبل متطوعي الأمم المتحدة حول العالم. وقالت الوفود إنها تتطلع قُدمًا، بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين، إلى القيام بالمزيد من تعزيز قيم التطوع، وبناء وتعزيز شبكات المتطوعين والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦١ - وقال وفد إن الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين ينبغي أن يُنظر إليها بوصفها فرصة طيبة لاستعراض وتقييم الحركة والمساهمة بالجهود التي بذلها المتطوعون وأضاف أن المتطوعين ينبغي أن يتمتعوا بنفس مستوى الحصانة الوظيفية التي يتمتع بها الخبراء الدوليون. وتطلع وفد آخر، في توضيح أهمية التطوع، ودوره في أنشطة التنمية المحلية على النطاق العالمي، إلى "تقرير حالة التطوع في العالم" الأول، الذي يقوم متطوعو الأمم المتحدة بإعداده.

٦٢ - ونسبَ عدد من الوفود برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى الأنشطة التطوعية الجارية في بلدانهم، كل في بلده، وأعربت عن التأييد القوي للأهداف البرنامجية لمتطوعي الأمم المتحدة. وانتهزت بعض الوفود الفرصة لتأكيد مساهماتها المالية ودعت بلدانا أخرى في وسعها أن تسهم في صندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة إلى أن تفعل ذلك

أيضا. وانضمت وفود أخرى إلى المنسقة التنفيذية في الإشادة بالذين فقدوا حياتهم خلال السنة أثناء قيامهم بواجباتهم.

٦٣ - وشكرت المنسقة التنفيذية الوفود على تعليقاتها وملاحظاتها، وأكدت على أهمية التنويه بالمساهمات التي قدمها المتطوعون. وقالت إنه، نظرا إلى أن هؤلاء المتطوعين يعملون في ظروف تنطوي على التحدي وأحيانا خطرة، من الضروري أن يُمنحوا الأمن وأيضا نفس مستوى الحصانة الوظيفية الممنوحة لأفراد آخرين من الأمم المتحدة. كما أعربت عن شكرها للدعم المستمر من مختلف الجهات الشريكة وقالت إن متطوعي الأمم المتحدة سيواصلون التزامهم بتعزيز التطوع وإتاحة فرص التطوع لكفالة أوسع تمثيل ممكن يقوم على أساس الجغرافيا والجنس.

٦٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠١١: التخطيط للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين والذكرى السنوية الأربعين لمتطوعي الأمم المتحدة.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تاسعا - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي وتقريره السنوي

٦٥ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير السنوي والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٠-٢٠١٣، مسلطا الضوء على إسهام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عمل الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها لتحقيق فوائد ملموسة للناس المحتاجين. وقدم موجزا لأداء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ٢٠١٠، بما في ذلك دفع مليار و ٢٧٠ مليون دولار في خدمات المشاريع وتنظيف وتحسين الممارسات في مجال الأعمال التجارية، ما أدى إلى مراجعة حسابات غير مشفوعة بتحفظ لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وإلى إنجازات تنفيذية على أرض الواقع في عدد من البلدان. وبعرض الجهود المستمرة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تعزيز كفاءة وجودة الخدمات التي يقدمها، سلط المدير التنفيذي الضوء على التصديق الذي تلقاه مؤخرا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. كما بين أن نتائج تنفيذ سياسة شاملة لتقدير العمل ومكافأة المجيدين ومعاقبة المسيئين ستُدْرَج في التقرير السنوي لعام ٢٠١١ إلى المجلس التنفيذي.

٦٦ - وشكرت وفود كثيرة المدير التنفيذي على تقديمه التقرير السنوي وسلطت الضوء على الإنجاز الإيجابي الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال السنوات

الماضية. وفي ذلك الصدد، أشادت بإدارة المكتب على قيادتها لكفالة الاستقرار المالي للمنظمة.

٦٧ - وشجع وفد، مشيراً إلى مناقشات سابقة بشأن التقارير عن المراجعة الحسابية والتحقيقات والأخلاقيات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الإدارة على مواصلة دعم هذه الجديدة نسبياً المتعلقة بوظائف مراجعة الحسابات والأخلاقيات حتى تستطيع أن تضطلع بولاياتها بفعالية. وشجع ذلك الوفد أيضاً مكتب خدمات المشاريع على مساعدة البلدان النامية على ألا تبني قدراتها التقنية فقط ولكن أن تبني قدراتها المؤسسية أيضاً على تعزيز الاستدامة. ولاحظ وفد آخر أن مكتب خدمات المشاريع يواصل الاستجابة للطلب المتزايد على بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك الخدمات الاستشارية الإدارية، ضمن سياق ولايته واختصاصاته الأساسية.

٦٨ - وأمل وفد، بملاحظته مع الارتياح أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حقق منجزات أكثر بموارد أقل في ٢٠١٠، في أن تُعتبر جهود المكتب نموذجاً تتبعه منظمات أخرى للأمم المتحدة، وتطلع قُدماً إلى رؤية المكتب ينهض بسعي الأمم المتحدة إلى تحقيق الاتساق بوصفه عضواً هاماً في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وشجع وفد آخر المكتب على مواصلة توفير الخدمة العالية الجودة والسريعة بينما ينعم النظر أيضاً في إمكانية زيادة المشتريات من البلدان النامية.

٦٩ - وبيّن وفد أنه يتطلع قُدماً إلى مناقشة ميزانية دعم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين خلال الدورة العادية الثانية المقبلة للمجلس التنفيذي. وشجع وفد آخر، وهو ينوه بالنجاح المحرز في ٢٠١٠، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على استكشاف فرص أكثر للأداء الفعال التكلفة وإبلاغ المجلس التنفيذي بالنتائج.

٧٠ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على عبارات التشجيع والإرشاد وأكد للوفود على أن المكتب يخطط لأن يستعرض بعناية التعليقات المقدمة، بما في ذلك التعليقات المتعلقة بالتوقعات المعقودة على مكتب خدمات المشاريع ليشاطر ممارساته الإدارية الجيدة مع منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، قال إن المكتب سيواصل المشاركة في بناء القدرات الوطنية والكفاءات الأساسية ضمن ولايته.

٧١ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/٢١: التقرير السنوي للمدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

عاشرا - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

٧٢ - تولى مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير شعبة خدمات الرقابة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، عرض التقارير السنوية، كل في منظمته (DP/2011/29؛ و DP/FPA/2011/5؛ و DP/OPS/2011/2) عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية.

٧٣ - إن عروض التقارير السنوية تبعتها ردود منفصلة من الإدارة قدمها المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب الإدارة والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ونائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٧٤ - وشكرت الوفود مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشعبة خدمات الرقابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الداخلية لصندوق الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على التقارير السنوية الزاخرة بالمعلومات والمحفزة لإعمال التفكير. وهي تقدّر ردود الإدارة والتقارير من اللجان الاستشارية للمراجعة الداخلية. وعلقت الوفود على المسائل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأيضا تلك المحددة لكل من المنظمات الثلاث. واستمدت التشجيع من أن الإدارة العليا للمنظمات الثلاث تحمل توصيات ونتائج مراجعة الحسابات محل الجد وتستثمر جهودا تنظيمية لتناول النقائص بطريقة حسنة التوقيت وصارمة. وأشاد بعضها ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تعجيلهما بجهودهما للقيام على نحو فعال بتناول توصيات مراجعة الحسابات التي كانت أقدم من ١٨ شهرا. بيد أن بضعة وفود أخرى أعربت عن القلق إزاء حالة ملاك الموظفين للوحدات المسؤولة عن وظيفة الرقابة، وطلبت تحسين الإبلاغ عن حالات الغش والغش المفترض على أساس منتظم، إما في التقارير السنوية عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية أو في ردود الإدارة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٥ - لاحظ عدد من الوفود أن النسبة المئوية للمكاتب القطرية المصنفة بأنها "مرضية" هبطت من ٣٩ في المائة إلى ٢٥ في المائة، بينما بقيت النسبة المئوية للمكاتب القطرية المصنفة بأنها "غير مرضية" على نفس المستوى الذي كان في ٢٠٠٩. وطلبت، وهي تعرب عن

القلق فيما يتعلق بهذا الاتجاه، أن تطلع من إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأسباب المفترضة، بما في ذلك وجوه ضعف النظام، لتصنيف غير المرضي.

٧٦ - وبالمثل لاحظت بعض الوفود أن ٢٢ في المائة من التوصيات المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات تتعلق بالمهام الوظيفية المتعلقة بالاشتراء في المكاتب القطرية وهي تتطلع قُدمًا إلى إجراء حوار في المستقبل حول كيفية معالجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتوصيات. وهي مهتمة أيضا بقدر أكبر من الاطلاع على التأهب لعرض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ٢٠١٢، بما في ذلك الواجهة الالكترونية للاستعداد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧٧ - وشجعت بعض الوفود الأخرى مكتبَ مراجعة الحسابات والتحقيقات على مواصلة المشاورات مع منظمات أخرى من منظمات الأمم المتحدة بغية دراسة إمكانية اعتماد نهج مشترك حيال البرامج المشتركة لمراجعة الحسابات. وبالإشارة إلى التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنة التقويمية ٢٠١٠، علّق وفد، وهو يتكلم أيضا باسم بضعة وفود أخرى، على الافتقار إلى المتابعة لمختلف جوانب طريقة النهج المنسق في التحويلات النقدية وطلب المزيد من التوسّع في إيضاح هذا الأمر.

٧٨ - ورحب وفد آخر بالتنقيحات المدخلة على ميثاق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وطلب إلى المدير أن يُوفّر للمجلس التنفيذي ملحقا مشروحا للدلالة على التغييرات التي أُجريت مع أسباب هذه التغييرات.

٧٩ - وردّ مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات على التعليقات المتعلقة بالتوصيات بشأن مراجعة الحسابات فيما يتعلق بالمهام الوظيفية المتعلقة بالاشتراء في المكاتب القطرية؛ وبالتحويلات في تصنيفات مراجعة الحسابات؛ وبنهج مراجعة الحسابات المتمثل في توحيد الأداء؛ وبالتحقيقات عموما. وأوضح أنه على الرغم من أن هبوطا حادا في التصنيفات "المرضية" سيكون مصدر قلق، ينبغي أن يكون من المفهوم أن تصنيفات مراجعة الحسابات تتقلب وينبغي ألا تُعتبر اتجاهها ولكن نتيجة عن مراجعة حسابات أكثر شمولا. وعلاوة على ذلك، أوضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوفر حاليا موجزا موحدًا لمراجعة الحسابات ولكنه يحتاج إلى التحرك صوب نهج مشترك في مراجعة الحسابات وأن جميع التحقيقات، بقطع النظر عن جدية المزاعم، تتطلب اتخاذ الإجراءات الواجبة.

٨٠ - وأوضح المدير المساعد ومدير مكتب الإدارة النهج المتخذة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تناول وجوه ضعف النظام في المجال الوظيفي ومجال السياسات، وقال إنه يجري اتخاذ تدابير متعلقة بتخفيف شدة المخاطر وسياسة المساءلة. وأوضح أيضا

نائب المدير المساعد ونائب مدير مكتب الإدارة السبب في التحوّل في تصنيفات مراجعة الحسابات وأوضح أنه لا يتلقى نفس التصنيف غير المرضي سوى مكتب قطري واحد.

٨١ - وأعربت رئيسة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التقدير على الرد الحسن التوقيت والشامل من قبل البرنامج الإنمائي على رد الإدارة. بالإشارة إلى التعليق المتعلق بالنهج المنسق في التحويلات النقدية، أوضحت أن التقرير السنوي لم يكن القصد منه أن يتضمن أن طريقة النهج المنسق في التحويلات النقدية كانت تتأصل فيها مستويات ضمان أخفض من المستويات للمنظمات غير الحكومية ومراجعات الحسابات للتنفيذ الوطني. بل كان هناك خطر وجود مستويات ضمان أخفض إذا لم تجر مراقبة جميع عمليات وإجراءات النهج المنسق في التحويلات النقدية. لقد أظهرت إحدى مراجعات الحسابات للنهج المنسق في التحويلات النقدية بعض النقص في مراقبة جميع الضمانات، ومن هنا الملاحظة المتعلقة بالمخاطر إذا لم تُتبع تلك.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٢ - أشادت بضعة وفود بالشكل الجديد للتقرير وبالتوصيات العملية التي يشملها. وطلبت أن تشمل ردود الإدارة المقبلة المزيد من التفاصيل حول التدابير التي يجري اتخاذها لتناول التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات، بما في ذلك الأطر الزمنية المتوقعة للتنفيذ. وسرّها مستوى الشفافية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تناول قضايا التحقيق.

٨٣ - ورحب عدد من الوفود بالأخبار الإيجابية بشأن شغل مناصب شاغرة في شعبة خدمات المراقبة وشدت على أنه ينبغي أن تتوفر لدى جميع الموظفين المهارات والكفاءات اللازمة للقيام بأعمالهم. ورحبت بخطة المدير التنفيذي لتعزيز التعلم والتنمية لكفالة قدر أكبر من الاتساق بين المهارات والكفاءات حتى يستطيع الموظفون الاضطلاع بواجباتهم بفعالية.

٨٤ - وأعربت بعض الوفود عن القلق من أن المسائل المسؤولة عن رأي متعلق بمراجعة حسابات مشفوع بتحفظات من قبل مجلس مراجعي الحسابات بشأن بيانات مالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ومسائل إدارة الحسابات المتكررة لم تعالج على نحو واف بالغرض ولا تزال تواجه تحديات بنوية ونظامية. وأعربت عن الدعم لجهود المدير التنفيذي في تناول هذه المسائل.

٨٥ - وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء تزايد المخاطر المالية والتدهور في مراجعات الحسابات المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد الوطني؛ وعدد التصنيفات غير المرضية؛ والتحديات المستمرة في رصد وتقييم البرامج؛ والافتقار إلى الوضوح بين الموظفين بشأن أدوار مكاتب

وحدات المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية، كل في مكانه؛ والطبيعة المتباينة لبعض مبادرات الإدارة. وشجعت الوفودُ صندوقَ الأمم المتحدة للسكان على إدراج مزيد من الجهود، بما في ذلك في خطة الأعمال التجارية، لإضفاء الطابع المؤسسي على نظم الضوابط، بما في ذلك الدعم المناسب للمكاتب القطرية ونظم الرقابة، ضمن سياق استراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسة أعطت الأولوية لمجالات المخاطر العليا.

٨٦ - ورحب عدد من الوفود، وهي تلاحظ استنتاج تقرير شعبة خدمات المراقبة، بوجود حاجة إلى التغيير الأساسي في عمليات المكاتب القطرية لمنع عودة المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات، بالتدخل الشخصي للمدير التنفيذي في رئاسة لجنة رصد مراجعة الحسابات وضمانه بأن يكون ذلك مجالا ذا أولوية بالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعربت عن القلق، بينما تقدّر مختلف التدابير التي تتخذها الإدارة لتناول التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات وإذ تلاحظ أنه ثمة حاجة إلى الوقت لإظهار الأثر، إزاء إمكانية مراجعة حسابات أخرى مشفوعة بالتحفظات. وأشادت بضعة وفود بصندوق الأمم المتحدة للسكان على التعجيل بتناول التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات التي هي أقدم من ١٨ شهرا.

٨٧ - ورحب عدد من الوفود بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لصندوق الأمم المتحدة للسكان وطلبت إلى ممثل اللجنة الاستشارية تحديد الأولويات الثلاث العليا للصندوق وتقديم صورة لقدرة الإدارة على معالجة مسائل كما حددها الإدارة. ودعت بعض الوفود المدير التنفيذي إلى وضع أولويات في تناول توصيات المراجع الداخلي للحسابات وتقديم خطة عمل ذات تدابير وخطوط زمنية واضحة. واقترحت أن يقوم المجلس التنفيذي بعرض التقدم واستعراضه على فترات منتظمة.

٨٨ - وأكد المدير التنفيذي على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يحمل مسائل مراجعة الحسابات محمل الجهد وأنه كان يتناولها عن طريق استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية و/أو خطة الأعمال التجارية. وهو على ثقة بأن أعضاء المجلس التنفيذي مرتاحون للخطوات المتخذة من قِبل صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ مختلف التدابير الجاري اتخاذها للحد من تعرّض الصندوق للمخاطر، بما في ذلك شحذ التركيز الاستراتيجي للصندوق؛ واستعراض المشاركة مع الجهات الشريكة المنفذة؛ وانخفاض عدد النواتج البرنامجية. وأعاد التأكيد على أن الصندوق ملتزم التزاما كاملا بالشفافية والمساءلة.

٨٩ - ولاحظ مدير شعبة خدمات المراقبة أن عدد الموظفين في فرع التحقيقات قد ازداد. وفيما يتعلق بمسألة الغش بيّن أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد اشترى برامج تجعل الرصد المستمر ممكنا. وفيما يتعلق بالتصنيفات "غير المرضية"، أشار إلى أن من المهم أن

تؤخذ في الحسبان حقيقة أن الصندوق يعتمد على نموذج المخاطر ووحدات مراجعة الحسابات تحديدا التي كانت لها أعلى المخاطر. وبالتالي، فإن احتمال التصنيفات "غير المرضية" حتمي. بيد أنه وُجدت بعض حالات النقص النظامي وأن تلك الحالات يجري تناولها، كما لاحظ المدير التنفيذي، عن طريق استعراض منتصف المدة وخطة الأعمال التجارية.

٩٠ - ولاحظت ممثلة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في الرد على سؤال، أن الأولوية بالنسبة إلى الصندوق هي أن تُدمج استراتيجيا إدارة المخاطر في إدارة البرامج/المشاريع. وبينت أن كثيرا من المسائل التي تواجه الصندوق يمكن أن تُتناول بأن تُدمج خطة إدارة المخاطر في خطة الأعمال التجارية.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩١ - رحبت الوفود بالرأي غير المشفوع بالتحفظ المتعلق بمراجعة الحسابات الذي تلقاه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وأشادت بفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على أداء متفان لوظيفة التحقيقات. بيد أنها أدلت أيضا بتعليقات على المجالات التي تتطلب التحسين وطلبت توفير معلومات إضافية عن الآثار المالية المترتبة على نتائج مراجعة الحسابات، وأيضا عن كيفية معالجة فريق المراجعة الداخلية للزيادة البالغة ١٧٠ في المائة في الشكاوى المتلقاة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠.

٩٢ - وطلب عدد من الوفود، وهي تلاحظ الهبوط الحاد في العدد الإجمالي للتوصيات وفي عدد التوصيات العالية الأولوية من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ الذي عكس اتجاهه على نحو قوي في ٢٠١٠، المزيد من المعلومات عن أسباب التقلبات. وحثت أيضا مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تكثيف جهوده من أجل تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات والمتخذة منذ فترة طويلة.

٩٣ - وشجع وفد إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على ضمان تزويد فريق المراجعة الداخلية بالموارد للاضطلاع بولايته ولاستشارة المجلس التنفيذي بشأن التطورات المهمة التي تؤثر في عمل فريق المراجعة الداخلية.

٩٤ - وقالت مديرة فريق المراجعة الداخلية، في الرد على التعليق على الزيادة في الشكاوى المتلقاة، إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بذل جهودا لمنع تحول القضايا إلى قضايا التحرش. وقد تم ذلك عن طريق أمين المظالم وعمليات الوساطة. وقالت إن مكتب خدمات المشاريع سيبقي أعضاء المجلس التنفيذي على اطلاع على التطورات في قضايا متعلقة بالغش

والفساد، بينما يعتمد مكتب خدمات المشاريع حالياً على مجموعة من المعارف المتاحة لمنظمات منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتعليقات على الحاجة إلى المزيد من الموارد البشرية نظراً إلى الزيادة الحادة في عدد القضايا، قالت إن إدارة مكتب خدمات المشاريع بحاجة إلى النظر في المسألة في سياق ميزانيته والعدد الحالي لمراجعي الحسابات.

٩٥ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/٢٢: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة عام ٢٠١٠.

استجابة للطلب الناشئ على المزيد من الكشف عن المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٩٦ - عرضت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند، مؤكدة على الحاجة الملحة إلى أن يظهر البرنامج الإنمائي التزامه بضمان الشفافية والمساءلة. كما بينت أن البرنامج الإنمائي قد يتعرض لخطر تآكل الثقة والتمويل من جهاته المانحة المؤسسية إذا لم يتمكن من منحها إمكانية الوصول إلى تقارير مراجعة الحسابات الداخلية. وقدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير عن الاستجابة للطلب الناشئ للكشف عن المزيد من المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (DP-FPA-OPS/2011/1) باسم البرنامج الإنمائي وصندوق الإسكان ومكتب خدمات المشاريع.

٩٧ - إن المدير التنفيذي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي) أوصل، في ملاحظة علاقات العمل الحرجة بين الصندوق العالمي والبرنامج الإنمائي، القلق المتزايد لدى مجلس الصندوق العالمي فيما يتعلق بالمستوى الحالي لإمكانية وصول الإدارة إلى تقارير مراجعة الحسابات الداخلية. كما طلب المدير التنفيذي، وهو يعرب عن الاعتقاد بأن الخيارات المعقودة خطوة هامة إلى الأمام، أن يتيح المجلس التنفيذي حيزاً للمرونة.

٩٨ - ورحبت وفود كثيرة بفرصة مناقشة الخيارات للاستجابة للطلب الناشئ للكشف عن المزيد من المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وبالتحديد على أهمية تعزيز شفافية وانفتاح المنظمات، أعربت تلك الوفود عن الدعم الصريح للكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات المتعلقة بالمشاريع والبرامج إلى الجهات المانحة المؤسسية، بقطع النظر عن حجم مساهماتها، ونفس المستوى من إمكانية الوصول الذي تتمتع به الدول الأعضاء، شريطة الحفاظ على مقتضيات السرية. وفيما يتعلق بتبسيط الإجراءات، اقترحت الوفود دراسة إمكانية حل تكنولوجي مأمون للوثائق غير المصنفة، وطلبت إلى المنظمات الثلاث تقديم اقتراح مشترك

بالمشاهدة عن بُعد لتقارير مراجعة الحسابات الداخلية في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ للمجلس التنفيذي. وأعربت أيضا عن رأيها في إدارة سياسة كشف جديدة، مبيّنة أن المسؤولية ينبغي أن تبقى ضمن وحدات الرقابة للمنظمات، كل في منظماتها.

٩٩ - وكان في تقييم أحد الوفود أن الكشف عن تقارير مراجعة الحسابات الداخلية خطوة أولى ضرورية صوب إيجاد ثقافة شفافية ومساءلة أوسع داخل المنظمات. وحذر وفد آخر، في التأكيد على أهمية الاستعمال غير المسيء للأموال، من المناقشة السابقة للأوان للبند دون توفير معلومات كافية عن آثار الخيارات المعروضة. وشدد ذلك الوفد على أنه من غير المقبول، على أي حال، أن تُمنَح الكيانات من غير الدول نفس مستوى إمكانية الوصول إلى تقارير مراجعة الحسابات الداخلية كما مُنَحَت الدول الأعضاء.

١٠٠ - وأعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تأييدهم الكامل للشفافية والمزيد من الكشف عن المعلومات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات الداخلية. وأعاد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التأكيد على خطورة المسألة وأوضح النتائج الممكنة عن عدم الاستجابة للطلب الناشئ على المزيد من الكشف عن المعلومات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات الداخلية.

١٠١ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٣/٢٠١١: استجابة للطلب الناشئ على المزيد من الكشف عن المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

١٠٢ - عقب اتخاذ المقرر ٢٣/٢٠١١ أخذ وفد الكلمة وأوضح السبب في أن حكومته قد انضمت إلى توافق الآراء الذي سمح للجهات المانحة من غير الدول، وتحديد المنظمات غير الحكومية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، بالوصول إلى تقارير مراجعة الحسابات الداخلية للمشاريع والبرامج التي كانت تساهم فيها ماليا.

حادي عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٠٣ - عرض مدير مكتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمستشار المعني بشؤون الأخلاقيات، مكتب الأخلاقيات لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقارير مكاتب الأخلاقيات لمنظمتهم، كل في مجاله (DP/OPS/2011/3؛ DP/FPA/2011/6؛ DP/2011/30).

١٠٤ - أخذ وفدان الكلمة. أكد وفد، لدى الترحيب بتقارير مكاتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على تأييده القوي لمكاتب الأخلاقيات ورحب بمجهداتها الجماعي للإسهام في ثقافة النزاهة والمساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأكد الوفد على تأييده القوي لبرنامج الكشف المالي بوصفه أداة حيوية لتجنب تضارب المصالح بين الموظفين. وسرّ الوفد برؤية معدلات الامتثال البالغة ٩٩ في المائة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و ١٠٠ في المائة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، و ٩٥ في المائة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٠٥ - وبالعودة إلى الإبلاغ الهادف المقبل، طلب الوفد إدراج المعلومات عن عدد القضايا التي تتطلب التجرد من حيازة ممتلكات مالية أو عمل تصحيحي آخر. وحث الوفد المنظمات الثلاث على أن تعلن عن إتاحة بيانات الكشف عن كبار المسؤولين بغية تعزيز الشفافية. وعلاوة على ذلك، أوصى الوفد بأن يجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إبلاغها فيما يتعلق بحماية الإبلاغ عن المخالفات معياريا وبأن تطلب الإرشاد من رئيس لجنة الأمم المتحدة للأخلاقيات بشأن معالجة الشكاوى من الانتقام.

١٠٦ - وسلط وفد آخر الضوء على أهمية تحديد وظائف قوية في مجال الأخلاقيات داخل المنظمات الثلاث لإبقاء المنظمات صحية، حتى تستطيع تقديم خدمة أفضل لاحتياجات البلدان النامية. وشجّع ذلك الوفد إدارة المنظمات الثلاث على زيادة كفاءة إضفاء الطابع المؤسسي على الوظيفة في مجال الأخلاقيات.

١٠٧ - وأقرّ مدير مكتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحاجة إلى إدراج العدد الواقعي للأعمال التصحيحية المتخذة المتعلقة بالكشف المالي وقال إنه في تقارير قادمة ستُدرج إحصاءات ذات صلة. وقال المستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بينما كان يعرب عن تأييده للكشف المالي العام، إن مسألة الكشف التطوعي ينبغي أن تؤخذ إلى مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة.

١٠٨ - وشكرت المستشارة المعنية بشؤون الأخلاقيات لصندوق الأمم المتحدة للسكان الوفود على تعليقاتها وتأييدها. وهي تتفق مع رد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولاحظت أيضا أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل المواصلة مع منظمات أخرى ضمن إطار مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة.

١٠٩ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٢٠١١: تقارير مكاتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثاني عشر - الزيارات الميدانية

١١٠ - تولى قادة الأفرقة للزيارة الأولى المشتركة لجمهورية الفلبين وللزيارتين الميدانيتين لأوروغواي وبنما عرض البند. وقدم مقررو الزيارات الميدانية تقاريرهم كل في مجاله (DP-FPA/2011/CRP.1 والتصويب؛ DP/2011/CRP.2-DP/FPA/2011/CRP.1؛ DP/2011/CRP.3-DP/FPA/2011/CRP.2)، مسلطة الضوء على النتائج والتوصيات الرئيسية.

١١١ - وطلب وفد، وهو يقرّ بنجاح الزيارات الميدانية، أن تقدم أمانة المجلس التنفيذي معلومات عن التكاليف الإجمالية لتنظيم الزيارات الميدانية، وعلى نحو خاص التكاليف المتعلقة بالسفر.

١١٢ - أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير الثلاثة عن الزيارات الميدانية للفلبين وأوروغواي وبنما.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثالث عشر - البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي وتقريره السنوي

١١٣ - أبلغ المدير التنفيذي، في بيانه للمجلس التنفيذي (انظر الموقع الشبكي www.unfpa.org/public/home/news/pid/7763) بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية خلال السنوات الثلاث الماضية وسلط الضوء على خطط لجعل صندوق الأمم المتحدة للسكان منظمة أكثر تركيزاً وفعالية. ولاحظ أنه تجري مختلف العمليات لتعزيز المنظمة، بما في ذلك استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ووضع خطة داخلية للأعمال التجارية.

١١٤ - وشكرت الوفود المدير التنفيذي على بيانه العميق التفكير. وأعربت عن تقديرها لقيادته في إعادة تقييم الأولويات الاستراتيجية للمنظمة وعملية استعراض منتصف المدة الشفاف والشامل. وأكدت وفود كثيرة على أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ينبغي أن يكون في صميم عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، في مجالات منها السكان والتنمية، والصحة والحقوق الإنجابية، والمساواة بين الجنسين. وشددت الوفود على الحاجة إلى حماية توافق الآراء للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكدت على أهمية النهج الإنساني القائم على الحقوق في عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبينت الوفود، وهي تلاحظ الميزة في شحذ التركيز على الاتجاه الاستراتيجي للصندوق، أن جميع المداخل الممكنة ينبغي الحفاظ عليها بغية تعزيز التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة والجهات الشريكة في التنمية.

وأكدت الوفود، وهي تلاحظ أن التحرك في إنجاز الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية متخلف، على الدور الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مساعدة البلدان في تحقيق التقدم بشأن الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتم التأكيد على أهمية البيانات من أجل التنمية وتعزيز نظم البيانات الوطنية وبناء القدرات. ويُحثّ صندوق الأمم المتحدة للسكان على المحافظة على نهجه المراعي ثقافياً إزاء البرمجة. ونوهت الوفود بالدور الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في دعم التعاون بين بلدان الجنوب.

١١٥ - ورحبت الوفود بتركيز المدير التنفيذي على المراهقين والشباب وأكدت على الحاجة إلى الاستثمار في الشباب، بما في ذلك توفير المعلومات والتعليم والخدمات الصديقة للشباب. واقترح وفد إجراء مناقشة في دورة مقبلة بشأن أعمال كيانات الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب لتعزيز العمل المشترك. وحظي عمل الصندوق في ظروف الطوارئ/الظروف الإنسانية بالترحيب وشجعت بعض الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز آليات التنسيق التي يمتلكها وقدراته عليه وتلك التي تمتلكها الجهات الشريكة له لمنع العنف القائم على نوع الجنس والاستجابة له. وأُعرب عن التقدير لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للبلدان في تعدادها عام ٢٠١٠. وطلب وفد استعراضاً/مناقشة سنوية بشأن أنشطة الصندوق في المجال الإنساني.

١١٦ - وأشار بضعة وفود إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وشددت على الحاجة إلى التعجيل بإحراز التقدم في أقل البلدان نمواً بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥. وأُعرب وفد، باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، عن التقدير للدعم من المدير التنفيذي. وأُعرب الوفد، وهو يؤكد على التحديات الهائلة التي تواجهها أقل البلدان نمواً في تحقيق الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الحصول العام على الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، عن الثقة بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعطي الاهتمام ذا الأولوية لأقل البلدان نمواً.

١١٧ - إن دور المولدرات الماهرات، وخصوصاً القابلات، اعترف بجويته في تناول وفاة واعتلال الأمهات والمواليد. أعلن وفد مبادرة جديدة لرفع مستوى خطط الولادة الوطنية ولزيادة النسبة المئوية للولادات التي ترعاها المولدرات الماهرات. وبين الوفد أنه سيتعاون عن كثب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعلن وفد آخر عن مخطط وطني آخر يقدم خدمات مجانية للنساء الحوامل في المناطق الريفية والحضرية.

١١٨ - ورحبت الوفود بتأكيد المدير التنفيذي على المساءلة باعتبارها أولوية أولى لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وحثت الصندوق على تركيز الانتباه المعزز على التنفيذ الوطني،

والإدارة المالية والامتثال في مراجعة الحسابات والتقييم والبرمجة وصنع القرار القائمين على الدليل. وفيما يتعلق بالإبلاغ بالنتائج، أكدت بعض الوفود على الحاجة إلى وصف الدروس المستفادة والتحديات التي ووجهت وتم التغلب عليها. وأعربت الوفود عن تقدير مساهمات صندوق الأمم المتحدة للسكان في إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك توحيد الأداء. ولاحظت بضعة وفود الحاجة إلى تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لكفالة اعتماد نهج منسق وتكميلي حيال المساواة بين الجنسين.

١١٩ - وأكدت وفود كثيرة على حاجة الصندوق إلى زيادة الموارد المالية التي يمكن التنبؤ بها لمساعدة البلدان في تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستمدَّ صندوق الأمم المتحدة للسكان الشجاعة على السعي لتحقيق قدر أكبر من الكفاءات والفعالية من أجل تعبئة الموارد. وأعلن وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أنها ستحافظ على تمويلها الأساسي على المستوى الراهن، وهو مستوى ٢٠ مليون جنيه عن كل سنة لمدة السنتين القادمتين. وأكد الوفد على أن التمويل في المستقبل سيتوقف على ثلاثة مجالات حرجة: تحسين تنفيذ البرامج وأثرها على المستوى القطري؛ وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج؛ وتحسين الإدارة المالية، بما في ذلك الامتثال لمراجعة الحسابات. إن وفودا أخرى، بما في ذلك استونيا وأيرلندا وفنلندا ونيوزيلندا وهولندا، أشارت أيضا إلى مساهماتها الأساسية في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعرب وفد اليابان عن امتنانه العميق على التعاطف الذي أبداه صندوق السكان وموظفوه في أعقاب الهزة الأرضية التي حدثت مؤخرا في اليابان. ولاحظ الوفد أن حكومته ستفي، على الرغم من الحالة الراهنة، بالتزامها المالي تجاه صندوق السكان.

١٢٠ - وأعربت بضعة وفود عن القلق من أن عددا كبيرا من كبار الموظفين المهنيين في صندوق الأمم المتحدة للسكان سيحاولون على التقاعد خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥. ودعت، وهي تؤكد على أن الموظفين الجدد ينبغي أن يمتلكوا التدريب/الخبرة اللازمين، المدير التنفيذي إلى الحفاظ على التوازن الجغرافي والإنصاف بين الجنسين. وطلب وفد الحصول على معلومات عن الوحدات التي ستتأثر بمحالات التقاعد المقبلة.

١٢١ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على دعمها وأكد على أن صندوق السكان ملتزم بتحسين تقديم البرامج والإدارة القائمة على النتائج والكفاءة والشفافية والمساءلة، بما في ذلك تركيز على الإدارة المالية والامتثال لمراجعة الحسابات. واتفق مع وجود الحاجة إلى المرونة والتسليم بأنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ورحب بدعم استعراض منتصف المدة ووافق على أن من الحيوي إظهار النتائج. ولاحظ أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد اتخذ

فعلا خطوات واسعة لشحذ وتبسيط إطار النتائج. وأكد للبلدان على أن التركيز على النساء والفتيات والشباب لا يعني أن صندوق السكان لن يعمل مع البلدان لتناول احتياجاتها في مجالات السكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين، والصحة الإنجابية. ورحب بالاقتراح بإجراء مناقشة بشأن الشباب في دورة قادمة للمجلس التنفيذي. وأكد على أن صندوق السكان ملتزم بتناول احتياجات أقل البلدان نمواً وبتابعة برنامج عمل اسطنبول. ويين أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم أيضاً بتناول احتياجات البلدان المتوسطة الدخل.

١٢٢ - وأعرب المدير التنفيذي عن التقدير للمساهمات السخية من الدول الأعضاء وحثّ البلدان على القيام بالتزامات متعددة السنوات. ولاحظ أن مشروع الميزانية لفترة السنتين سيكون متاحاً في وقت لاحق من السنة وطمأن المجلس التنفيذي على أن صندوق السكان يدير بكفاءة كلا من التكاليف الإجمالية والدخل الإجمالي. ولاحظ أن الخطة الداخلية في مجال الأعمال التجارية تركز على تدريب الموظفين وتوجيههم والتخطيط لتعاقبهم.

١٢٣ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٥/٢٠١١: تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٠.

رابع عشر - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢٤ - عرض رئيس فرع تعبئة الموارد التقرير عن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١١ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2011/4)، وقدم معلومات مستجدة عن حالة تمويل الصندوق. وأشار إلى أن تقديرات الإيرادات المتنبأ بأن يحصل الصندوق عليها من المساهمات في الموارد العادية بلغت اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١١ حوالي ٤٥٥,٦ مليون دولار لعام ٢٠١١، أي أكبر بكثير من الـ ٤٤٤,٢ مليون دولار التي كانت متوقعة حينما وضع التقرير في صيغته النهائية في آذار/مارس ٢٠١١. وبلغت تقديرات الإيرادات المتوقعة لموارد أخرى (المشاركة في التمويل) ٢٧٠ مليون دولار لعام ٢٠١١. وشدد، وهو يؤكد أن الموارد العادية هي صخرة القاعدة لعمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان، على أن الموارد المالية الوافية بالغرض التي توفر على نحو ثابت ويمكن التنبؤ بها تلمس الحاجة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى.

١٢٥ - وأشارت وفود كثيرة، في بيان مشترك، إلى أنها تتفق مع الاستنتاج الرئيسي للتقرير بأن من الحيوي توفير قاعدة مستقرة للموارد العادية لتمكين الصندوق من دعم البلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكدت على أنها تعطي الأولوية للموارد العادية في مساهماتها في الصندوق لأن التمويل الأساسي هو صخرة القاعدة لجميع أعمال الصندوق. وأضافت أن موارد أخرى تمثل تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية للصندوق.

ورحبت بمشاركة أقوى من اقتصادات جديدة وناشئة وشدت على الحاجة إلى توسيع قائمة الجهات المانحة المهمة للصندوق.

١٢٦ - وشجعت الوفودُ صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة تحسين إدارته المالية والتنفيذية، وأكدت على أن القيام بذلك التحسين، وقد جُمعت معه البرمجة الفعالة القائمة على الدليل، من شأنه أن يكون هاما لاجتذاب الموارد العادية وغيرها من الموارد. ورحبت، وهي تشير إلى أن المنظمات بحاجة إلى أن "تحقق إنجازات أكثر بموارد أقل" في البيئة العالمية الحالية، بجهود المدير التنفيذي لجعل الصندوق ينجز بكفاءة أكبر ولإثبات تحقيق النتائج. وأكدت الوفودُ على أن من شأن ذلك أن يكون حاسما بالنسبة إلى قدرة الصندوق على تعبئة الموارد.

١٢٧ - وشكر المدير التنفيذي الوفودَ على ملاحظاتها فيما يتعلق بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين قاعدته المالية. وأكد على أن المساءلة والشفافية هما شعارا الصندوق ويكافح الصندوق لتحقيق إنجازات أكثر بموارد أقل.

١٢٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١١/٢٦: تقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها، والإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١١ والسنوات المقبلة.

خامس عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

١٢٩ - في مستهل الجلسة أقر المجلس التنفيذي العنصر الخاص بالوكالة من وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة، الذي استعرضه المجلس في وقت سابق من الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١.

١٣٠ - ووفرت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمحة عامة لـ ١٨ مشروع وثيقة برنامج قطرية مقدمة إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها: عن أفريقيا - إثيوبيا وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال وغابون وغانا وموريتانيا؛ وعن الدول العربية - المغرب؛ وعن آسيا والمحيط الهادئ - بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين ومنغوليا؛ وعن أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى - ألبانيا وأوكرانيا وقيرغيزستان؛ وعن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - السلفادور ووثيقة للبرنامج المتعدد البلدان للبلدان الكاريبية الناطقة بالإنكليزية والناطقة بالهولندية، وهندوراس. وعرضت أيضا تمديدات البرامج لباراغواي وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وتونس وغينيا ومدغشقر وهاييتي. وبعد ذلك، أدلى المديرون الإقليميون لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأفريقيا؛

والدول العربية؛ وآسيا والمحيط الهادئ؛ وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتفاصيل عن البرامج، كل للمنطقة المسؤول عنها.

١٣١ - وأعربت الوفود عن التقدير لوضع مشاريع وثائق البرامج القطرية بالتشاور الوثيق مع الحكومات والجهات الشريكة في التنمية، كل في مجاله، وقد جعلت متسقة مع خطط وأولويات وطنية. وأكدت وفود كثيرة، وهي تشير إلى تعاونها عبر العقود مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، على أن البرامج تستجيب للسياق المحدد للبلد. وتم التشديد على أهمية بناء القدرات في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والسكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين. وشجعت بعض الوفود، وهي تلاحظ وجود بيئة مالية واقتصادية مقيّدة على نحو متزايد، صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز وتوسيع نطاق مشاركته مع جهات شريكة إنمائية أخرى، بما في ذلك وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. وفي هذا الصدد، أكدت بعض الوفود على الحاجة إلى تحديد الفجوات وتفادي الازدواجية.

١٣٢ - ودعت بعض الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تعزيز التركيز البرنامجي وزيادة التأثرات بغية المساعدة في تحقيق الحد الأقصى من النتائج في مجال التنمية. ولوحظ أن النتائج والمؤشرات المتوقعة في بعض مشاريع ووثائق برامج قطرية كانت طموحة أكثر مما ينبغي وليست واقعية، نظرا إلى الموارد المحدودة. وطلبت وفود إلى الصندوق أن يوجه الانتباه الخاص إلى تناول احتياجات الشباب ومجموعات السكان الفقراء والمحرومين، ومنهم الشعوب الأصلية. وتمّ التأكيد على أهمية استخدام النهج المراعية لنوع الجنس والقائمة على الحقوق. وأشادت الوفود بالدور الهام الذي يؤديه الصندوق في الدعوة إلى تعزيز مركز القابلات وتشجيع الولادة بحضور القابلات الماهرات. وأدلت الوفود أيضا بتعليقات وطرح أسئلة عن مشاريع محددة لوثائق البرامج القطرية. وشكرت الوفود التالية المجلس التنفيذي وصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق ببرامجها القطرية وأعربت عن التقدير للدعم من الصندوق: ألبانيا، وإثيوبيا وأنتيغوا وبربودا (باسم ١٤ دولة عضوا عن الجماعة الكاريبية)، وأوكرانيا وبنغلاديش، وجمهورية ترازيا المتحدة وجنوب أفريقيا، وسان تومي وبرينسيبي، والفلبين والمغرب ومنغوليا وهندوراس.

١٣٣ - وشكر مديرو المكاتب الإقليمية للصندوق الوفود على تعليقاتها ودعمها. وأكدوا للمجلس التنفيذي على أن التعليقات على مشاريع ووثائق البرامج القطرية ستُوصّل، وفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦، إلى البلدان المعنية لتأخذها في حسابها عند وضع مشاريع ووثائق البرامج القطرية في الصيغة النهائية.

١٣٤ - وأقرّ المجلس التنفيذي التمديدات البرنامجية لباراغواي وجنوب أفريقيا ومدغشقر، وأحاط علما بالتمديدات البرنامجية لجمهورية مولدوفا وتونس وغينيا وهايتي. وبالإضافة إلى ذلك، أحاط المجلس علما بالـ ١٨ مشروع وثيقة برنامج قطري التالية والتعليقات عليها: إثيوبيا وألبانيا وأوكرانيا وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسلفادور والسنغال وغابون وغانا والفلبين وقيرغيزستان والمغرب ومنغوليا وموريشيوس ووثيقة البرنامج المتعدد البلدان لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والناطقة بالهولندية وهندوراس.

سادس عشر - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية

١٣٥ - عرض المدير التنفيذي بند جدول الأعمال. وعرضت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) التقدم والتحديات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١٣. وقدم مدير شعبة البرامج عرضاً حول المساءلة عن النتائج: شحذ نظام القياس.

١٣٦ - وأعربت وفود كثيرة عن التقدير للنهج الشامل والشفاف والتشاورى الذي اعتمده الصندوق للاستعراض الجارى لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١٣. وأكدت أهمية كفالة الالتزام الكامل لجميع الجهات الشريكة في الصندوق بالتغييرات اللازمة لجعل الصندوق أكثر فعالية. ورحبت بوضع خطة للأعمال التجارية توجز بوضوح الإجراءات الضرورية لتحقيق الأولويات الاستراتيجية والتنفيذية للصندوق. وأشارت الوفود إلى أن تعزيز النتائج والأثر على المستوى القطري يشكّل الأساس لتقييم فعالية الصندوق. وشجعت الصندوق على تقوية التآزر مع جهات شريكة أخرى في التنمية.

١٣٧ - وأشادت بضعة وفود بمقرر المدير التنفيذي بشحذ تركيز الصندوق على ولايته الأساسية. وأكدت على أن من الحيوى أن يبقى الصندوق نصيراً للصحة والحقوق الإنجابية وأن يقود الجهد العالمى للتعجيل بالتقدم في تحقيق أهداف المؤتمر الدولى للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية من أجل الحد من وفيات الأمهات وتوفير الحصول العام على الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة. ولاحظت أن تنظيم الأسرة والتركيز على الشباب، ومنهم الفتيات المراهقات، مركزيان بالنسبة إلى ولاية الصندوق ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت إلى أن عمل الصندوق المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وبالحقوق الإنجابية قاب قوسين أو أدنى من تحقيق نتائج تنفيذية لها أثرها في حياة مجموعات السكان المحرومين، وخصوصاً النساء والشباب.

١٣٨ - وبيّنت وفود كثيرة أنه ينبغي مواصلة كون المساعدة الإنسانية جانباً هاماً من عمل الصندوق. ودور الصندوق فريد في مكافحة العنف القائم على نوع الجنس وفي كفالة أن تكون المرأة قادرة على الولادة خلال الكوارث الطبيعية وفي حالات الصراع. وحثّ عدد من الوفود الصندوق على مواصلة كونه جهة فاعلة في المجال الإنساني في حد ذاتها، بالإضافة إلى دور التنسيق للسياسات والحماية على مستوى المجموعات الفرعية.

١٣٩ - ورحبت الوفودُ بجهود الصندوق من أجل زيادة خفض النقل الجنسي لفيروس نقص المناعة البشرية وتشجيع تحسين إدماج منع النقل من الأم إلى الطفل والصحة الجنسية والإنجابية وبرامج تنظيم الأسرة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشراكة الرباعية من أجل الصحة. وبإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أشارت بعض الوفود إلى أن الصندوق يحتاج إلى إعادة التفكير في دوره في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبيّنت أنه ينبغي للصندوق أن يواصل عمله للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولكن ينبغي له أن يركز على المسائل الجنسانية التي تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

١٤٠ - وأشارت بعض الوفود إلى أن التشرذم عبر أبعاد متعددة لعمل الصندوق وزّع أثره وأوجد تعقّداً ومخاطر ذات مغزى في الإدارة. وشجعت الصندوق على تعزيز تركيز الخطة الاستراتيجية والحد من عدد مجالات البرامج، عن طريق الحد من عدد النتائج والنواتج. ومن شأن تحقيق تركيز أقوى والحد من النتائج أن يسمح بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة وبزيادة الكفاءة والفعالية والأثر. وأعربت عن تأييدها لجهود الصندوق من أجل تحسين نظامي الرصد والتقييم وتعزيز جودة البيانات وشدت على أن سرد القصة عن أثر التنمية حرج لتأمين مزيد من الدعم السياسي والمالي.

١٤١ - وأشارت بضعة وفود إلى أن الصندوق، شأنه شأن منظمات أخرى، لم يمكنه فعل كل شيء في كل مكان. نظراً إلى الموارد المالية والبشرية المحدودة المتاحة، تعيّن على الصندوق أن يتخذ مقررات استراتيجية صعبة فيما يتعلق بما ينبغي أن يولى الأولوية. وينبغي للصندوق، حتى يحقق النتائج ويبلغ عنها، أن يركز على المجالات التي كانت له فيها ميزة نسبية وقيمة مضافة وفقاً لمسؤوليته عن دعم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، خصوصاً في بلدان جرى فيها نشر الموظفين والبرامج بما يتجاوز الحد كثيراً. واقترحت بعض الوفود بأن تتخذ الخيارات، بالإضافة إلى أن تؤخذ في الحسبان المزايا النسبية للصندوق، على أساس التحليل المميّز للاحتياجات والسياقات المحددة للبلدان.

١٤٢ - وفيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين قياس أداء الصندوق والإبلاغ عن النتائج، بينت بضعة وفود أنه يجب الحد من عدد المؤشرات في الخطة الاستراتيجية وأنه يجب تعزيز الربط بين النتائج والنواتج لتحسين إظهار مساهمة الصندوق في النتائج. وشجعت الوفود الصندوق على تنفيذ الممارسات ذات الأثر القوي وتعزيز التعاون مع الجهات الشريكة في التنمية في البلدان التي لم يكن فيها التقدم بشأن أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية على المسار الصحيح. وأشارت الوفود، وهي تلاحظ أن الأثر الرئيسي للصندوق كان عن طريق العمل المضطلع به على المستوى القطري، إلى أنه يجب على برامج الصندوق، بغية العمل بكفاءة وتحقيق النتائج الملموسة، أن تكيف تحديدا للاحتياجات الوطنية والمحلية ومستوى مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى.

١٤٣ - وشكر المدير التنفيذي الوفد على تعليقاتها، مشيرة إلى أنها قد ركزت على تحديد الأولويات فيما يتعلق بالشباب، وخصوصا الفتيات؛ والصحة الجنسية والإنجابية والبرامج التي تكفل توفير تنظيم الأسرة؛ وأهمية المساواة بين الجنسين، وأيضا القوى المحركة السكانية؛ وأخذ كل ذلك قُدماً في إطار جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب مدير شعبة البرامج عن التقدير على إرشاد ودعم الوفود وأشار إلى أن الصندوق سيشاطر مؤشرات إضافية في الجلسة غير الرسمية القادمة. وفيما يتعلق بالاشتراء، بين مدير شعبة الخدمات الإدارية أن الصندوق يقوم بفحص مختلف المجالات، بما في ذلك السلع الأساسية واتفاقات طويلة الأجل حيث يمكن للصندوق أن يؤثر في الأسعار.

سابع عشر - مسائل أخرى

مقررات أخرى متخذة

١٤٤ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٧/٢٠١١: رصد اعتماد مؤقت لميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛ والمقرر ٢٨/٢٠١١: أقل البلدان نمواً؛ والمقرر ٢٩/٢٠١١: البلدان المتوسطة الدخل.

١٤٥ - على إثر اتخاذ المقرر ٢٩/٢٠١١، أوضح وفد الغرض من تقديم المقرر بشأن البلدان المتوسطة الدخل وشدد على الحاجة إلى وسيلة أكثر تطوراً لقياس التنمية.

١٤٦ - وسأل وفد عما إذا كان من الممكن تنظيم مناقشة مواضيعية حول الشباب في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١. وأخذ وفد آخر الكلمة ليشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تناول

الشواغل المتعلقة بمقتضيات اللغة لوثائق المجلس التنفيذي وأعرب عن الأمل في رؤية استمرار التعاون.

أحداث أخرى

١٤٧ - حرت المناقشات/المشاورات المواضيعية التالية:

(أ) مناقشة مواضيعية مشتركة بشأن دور المنظمات في تناول الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل. قدم رئيس فريق الأمم المتحدة للتنمية في أمريكا اللاتينية ورئيس فريق الأمم المتحدة للتنمية في أوروبا وآسيا الوسطى عرضين بشأن الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، كل في منطقته. وتكلم أمين رئاسة أوروغواي عن دور الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل. وشاطر ممثل جمهورية ناميبيا تجارب البلدان الأفريقية، بما في ذلك تجارب ناميبيا، بشأن المسائل المتعلقة بالبلدان المتوسطة الدخل.

(ب) مناقشة مواضيعية مشتركة بشأن البيئة وتغير المناخ: دور ثلاث وكالات على المستوى الوطني. قدّم المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب السياسات الإنمائية عرضاً باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حول دور المنظمات الثلاث في البلدان النامية. وشاطر ممثل بوركينافاسو تجربة مشاركة بلده في برنامج التكيف الأفريقي، بينما كان يشير أيضاً إلى الأثر السلبي لتغير المناخ في تنمية بلده. وقدم مدير الشعبة الفنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عرضاً بشأن عمل الصندوق المتعلق بالسكان والبيئة وتغير المناخ، ملاحظاً أن الصندوق هو المنظمة الوحيدة المكلفة بولاية التركيز على المسائل السكانية. وقدم مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إسهامات المكتب في تناول تغير المناخ على المستويين الوطني والإقليمي. وتبعه عرض بصري قصير حول برنامج المنح الصغيرة في بربادوس.

(ج) مناقشة مواضيعية مشتركة بشأن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. رأس نائب رئيس المجلس التنفيذي، بلدان آسيا والمحيط الهادئ، المناقشة المواضيعية المشتركة بشأن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وقدم عرضاً المدير بالنيابة ورئيس مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ووكيل الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة (باسم رئيس مجموعة أقل البلدان نمواً)؛ والمدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي؛ ومدير الشعبة الفنية، صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمدير الإقليمي، مكتب أمريكا الشمالية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(د) أُجريت مشاورات غير رسمية بشأن تقديرات الميزانية المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، واستعراض منتصف المدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للخطة الاستراتيجية وميزانية الدعم لفترة السنتين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ٢٠١٢-٢٠١٣.

الجزء الثالث
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١
المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك
في الفترة من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١ في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٢ - وأقر المجلس جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١١ (DP/2011/L.3)، كما أقر تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١١ (DP/2011/33).

٣ - ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدوراته المقبلة في عام ٢٠١٢:

الدورة العادية الأولى: من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ (انظر الحاشية أدناه)*

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي:

الدورة السنوية: من ١٨ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (جنيف)

الدورة العادية الثانية: من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣١/٢٠١١ بشأن الترحيب بجمهورية جنوب السودان. وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ في الوثيقة DP/2012/2، التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع www.undp.org/execbrd.

* عقب الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١، وفي ضوء المشاورات التي أجريت مع المجلس التنفيذي، وافق مكتب المجلس على تحديد موعد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢ في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير، وموعد اجتماع المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي في يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - بيان مديرة البرنامج، والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٥ - أعربت مديرة البرنامج، في كلمتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (الكلمة متاحة على الموقع الشبكي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.undp.org/execbrd/)، عن استيائها للهجوم الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في نيجيريا، وأثنت على الموظفين لما أبدوه من شجاعة وجرأة وسط ظروف مأساوية. كما توجهت بالشكر إلى حكومة نيجيريا والمجتمع الدولي لما قدموه من دعم في أعقاب الهجوم.

٦ - وبدأت مديرة البرنامج بتناول التحديات الإنمائية الملحة اليوم: أسوأ أزمة من أزمات الأمن الغذائي على مدى ٢٠ عاماً تتكشف في منطقة القرن الأفريقي، والصومال يعاني من أول مجاعة في القرن الحادي والعشرين. ورحبت مديرة البرنامج بمولد دولة جنوب السودان الجديدة، التي وافقت الجمعية العامة مؤخراً على انضمامها إلى الأمم المتحدة بوصفها الدولة العضو الثالثة والتسعين بعد المائة. وذكرت أن مكتب البرنامج الإنمائي في جوبا أصبح مكتبا قطريا كاملا، وأن البرنامج الإنمائي سيقوم، بناء على طلب الحكومة، بوضع وتقديم أول وثيقة للبرنامج القطري للبلد إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢. ثم انتقلت إلى الحديث عن المساعدات التي يقدمها البرنامج الإنمائي في الدول العربية خلال الفترة الانتقالية، وسلطت الضوء على استجابة الأمم المتحدة المتكاملة لفترة ما بعد انتهاء النزاع في ليبيا، والحاجة إلى دعم إضافي من الجهات المانحة لخطة طفرة النشاط التي من شأنها تعزيز مشاركة البرنامج الإنمائي وقدراته في البلد في ذلك الوقت الحرج.

٧ - وشددت مديرة البرنامج على مشاركة البرنامج الإنمائي في عدد من العمليات الداخلية، مثل برنامج التغيير، والعمليات الخارجية، مثل الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، باعتبارها من العناصر التي ستشكل مستقبل البلد على مدى العامين التاليين. وعرضت بصفة خاصة تسلسل الأحداث الذي سيؤدي إلى وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويتضمن ذلك وضع خريطة طريق وتعزيز أطر نتائج البرنامج الإنمائي لإحداث تغيير تحولي أكبر. وشددت على أن عملية الخطة الاستراتيجية ستكون شاملة للجميع وشفافة وقائمة على المشاركة، وأنها ستستفيد من المناسبات والعمليات الدولية الهامة والشبكة، مثل المؤتمر الدولي الحكومي لتوحيد الأداة في أوروغواي، والمنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة في بوسان، ومؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ديربان، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المقرر عقده في البرازيل عام ٢٠١٢.

٨ - وعلى الصعيد التنسيق، أكدت مديرة البرنامج التزام البرنامج الإنمائي بقيادة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي نحو المزيد من التماسك على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، وتعظيم قدرته على إنجاز النتائج وقياسها وتوصيلها من خلال ثلاثة مداخل: البلدان التي تضع أطرا جديدة للمساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة، والبلدان الثمانية التي يجري فيها تجربة مبادرة توحيد الأداء، والبلدان الـ ٢١ المتضررة من النزاعات والتي تطوعت بتنفيذ المبادرة من تلقاء نفسها.

٩ - وبالمثل، فإن جدول الأعمال الداخلي للتغيير التنظيمي، والتوافق التام مع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ للبرنامج الإنمائي، سيكون من شأنهما تعزيز الفعالية التنظيمية من خلال تجديد الهياكل الداخلية لصنع القرار في البرنامج الإنمائي، مما يؤدي إلى توظيف استثمارات هامة وتبسيط عمليات التوظيف في المنظمة. وكان الهدف الأعم يتمثل في كفاءة قدرة البرنامج الإنمائي على الاستجابة لطلبات البلدان للمنتجات والخدمات الجديدة، وبالتالي المساهمة في نتائج التنمية بدرجة أكبر من الفاعلية.

١٠ - وأكدت مديرة البرنامج التزام البرنامج الإنمائي الثابت بكفاءة الشفافية والمساءلة بالنسبة لكل ما يتلقاه البرنامج من تبرعات. ووصفت قرار المجلس التنفيذي بالإذن بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات للمنظمات الحكومية الدولية المانحة وللصندوق العالمي بأنه خطوة هامة إلى الأمام. وكخطوة أولى، سيقوم البرنامج الإنمائي بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات للمنظمات الحكومية الدولية وللصندوق العالمي من خلال موقع إلكتروني مؤمن يمكن الوصول إليه من بعيد عبر شبكة الإنترنت. وشددت على أن أحد أهدافها كمديرة للبرنامج هو جعل البرنامج الإنمائي يكشف عمليات المراجعة الداخلية لحساباته بالكامل عبر موقعه على شبكة الإنترنت بحلول نهاية عام ٢٠١٢، مع احترام الحاجة إلى ضمانات السرية.

١١ - وأكدت مديرة البرنامج أنه لكي يواصل البرنامج الإنمائي أداء ولايته، فإنه يحتاج إلى ما يكفي من الموارد الأساسية، التي كانت تتناقص بصورة مطردة، وشجعت الدول الأعضاء على مساعدة البرنامج الإنمائي في الوصول إلى ما يستهدفه من الموارد العادية بأن تلتزم في أقرب وقت ممكن بتوفير الموارد الأساسية لعام ٢٠١١ وما بعده من خلال تعهدات متعددة السنوات حيثما أمكن ذلك. ففي عام ٢٠١٠، على سبيل المثال، انخفضت المساهمات الأساسية بنسبة ٥ في المائة عن مستواها في عام ٢٠٠٩. وفي حين كان هذا الاتجاه يرجع في جانب منه إلى تحركات أسعار الصرف، فإن الانخفاض الإجمالي اضطر البرنامج الإنمائي

لخفض النفقات الأساسية المخططة لتجنب السحب من الاحتياطي التشغيلي. ويعمل البرنامج الإنمائي على وضع نهج متكامل لتعبئة الموارد واستكشاف إقامة شركات جديدة للتمويل.

١٢ - ويلتزم البرنامج الإنمائي من جانبه التزاما كاملا بممارسة الانضباط المالي، على النحو الوارد في تقديرات ميزانية المنظمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، التي اقترحت تخفيضات لم يسبق لها مثيل بلغ حجمها ١٢٠,١ مليون دولار. واستفادت الميزانية المقترحة من توجيهات المجلس التنفيذي بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، واحترمت قرار المجلس بالموافقة على النهج الموحدة لتصنيف التكاليف والميزنة القائمة على النتائج كجزء من تحرك البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف نحو ميزانية متكاملة. ولاحظت مديرة البرنامج أيضا أن البرنامج الإنمائي بسبيله للوفاء بالموعد النهائي المحدد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وضمن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، يعرض البرنامج الإنمائي إدخال تغييرات على نظامه المالي وقواعده المالية كي يقرها المجلس التنفيذي في الدورة الحالية.

١٣ - وأعربت الوفود عن تعازيها للزملاء في الأمم المتحدة وللأسر المتضررة من الهجمات التي وقعت على مقر الأمم المتحدة في نيجيريا، وأثنت على الموظفين لما أبدوه من شجاعة في ظل ظروف صعبة.

١٤ - ورحبت الوفود بجمهورية جنوب السودان الجديدة باعتبارها أحدث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأذنت للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالمضي قدما في وضع البرنامج لها، واتفقت على مناقشة وإقرار مشروع البرنامج القطري في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢.

١٥ - وتوجهت الوفود بالشكر إلى مديرة البرنامج على بيانها الشامل والمفيد، وأثنت على التزامها بقيادة البرنامج الإنمائي عبر إدارتها للتغيير. وأعربت أيضا عن تقديرها للدور القيادي الذي قامت به مديرة البرنامج كرئيسة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على ضرورة زيادة المواءمة والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة مع التأكيد مجددا على أهمية تولى الجهات الوطنية لزام الأمور وإعطاء الأولوية لاحتياجات البلدان الأقل نموا والفئات الضعيفة. ومع سرور الوفود بقيادة مديرة البرنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقد حثت البرنامج الإنمائي على زيادة تفاعله مع البلدان المتوسطة الدخل، وشددت على أهمية التعبير عن الاحتياجات المتنوعة للبلدان المتوسطة الدخل عند تخصيص الموارد واستعراض ترتيبات البرمجة.

١٦ - وأظهرت الوفود دعماً قوياً لخطة البرنامج الإنمائي للتغيير، وأشارت إلى أهمية الإصلاح الإداري والشفافية والمساءلة. كما أشارت الوفود إلى أن قرار المجلس التنفيذي بالإذن بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات للمنظمات الحكومية الدولية المانحة وللصندوق العالمي هو خطوة هامة إلى الأمام. غير أنها أشارت إلى أنها وإن كانت توافق على أساس عدم الاعتراض على اقتراح الوصول من بعيد لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات، فإن أعضاء المجلس التنفيذي يدعون البرنامج الإنمائي للتحرك في اتجاه الكشف العلني الكامل لتقارير المراجعة الداخلية في أسرع وقت ممكن، وعرضت تسهيل هذه الخطوة من خلال تقديم مساعدات إضافية. وطلبت كذلك إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع أن يقدموا في الاجتماع المقبل للمجلس التنفيذي خطة واضحة الأهداف، تأخذ بعين الاعتبار الضمانات الإجرائية الواجبة ومقتضيات السرية والضمانات.

١٧ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق من أن هناك عدداً كبيراً من الوظائف في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لا تزال شاغرة، وشددت على ضرورة توفير ما يكفي من الموارد والموظفين للاضطلاع بالمهام الرقابية البالغة الأهمية للتقييم ومراجعة الحسابات والأخلاقيات، وطلبت مزيداً من المعلومات حول الطريقة التي تعتمزم الإدارة شغل الوظائف الشاغرة بها.

١٨ - أما على الصعيد المالي والمتعلق بالميزانية، ففي حين أثنت الجهات المانحة على الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لإجراء تخفيضات واستحداث تدابير لزيادة الكفاءة، فقد واصلت التشديد على انضباط الميزانية، وطرحت تساؤلات بشأن التكاليف ذات الصلة بتنفيذ خطة التغيير. وأشارت إلى أن من الحكمة أن تتم تغطية هذه التكاليف من خلال ملاك الموظفين والتمويل الحاليين، ولا سيما في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة.

١٩ - وواصلت الوفود بوجه عام الإعراب عن قلقها من أن الاتجاه إلى تقلص الموارد الأساسية يمكن أن يصبح عائقاً أمام قدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ ولايته، وأوصت بتكثيف وتوسيع نطاق الجهود المبذولة لتعبئة الموارد. ومع التشديد على الدور المحوري الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في قيادة منظومة الأمم المتحدة وإدارة نظام المنسق المقيم، فقد أعرب البعض عن أسفه إزاء تقلص تخصيص الأموال لأنشطة التنسيق التي تقوم بها الأمم المتحدة على المستوى القطري، واقترح الإبقاء على مخصصات الميزانية المرصودة للتنسيق على مستواها الحالي. وشدد آخرون على أهمية زيادة المساهمات الأساسية للحفاظ على المساعدة الجارية للبلدان الأقل نمواً والفئات الأكثر ضعفاً.

٢٠- وأيدت الوفود توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بإبقاء الاستثمارات في الموارد الإضافية قيد الاستعراض، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠، من أجل تحديد ما إذا كانت الحاجة لها مستمرة، وطلبت مزيدا من التوضيح في الميزانية التالية للمنظمة. ومع ملاحظة أن استرداد التكاليف الأصلية قد لا يكون كافيا لتمويل أنشطة الإدارة، أعربت الوفود عن سرورها بمعاودة النظر فيها في سياق مشترك بين الوكالات كجزء من المناقشات بشأن خريطة الطريق المشتركة للوصول إلى ميزانية متكاملة، وأنه سيجري التشاور مع أعضاء المجلس التنفيذي في وقت مبكر.

٢١- وأيدت الوفود التعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي - التي تعكس اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتصنيفات الجديدة للتكاليف في إطار الميزانية المتكاملة، والهيكلة التنظيمي وأساليب العمل الجديدة - لكنها طلبت إطلاعها بصورة منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية بدءا بالدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢. وعلى وجه الخصوص، طلبت الوفود لمحة عامة عن المعايير المحاسبية الدولية التي لم تنفذ أو التي تعتبر غير قابلة للتطبيق، فضلا عن خطة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية التي لا تزال لم تنفذ، إذا كان هناك ما يدعو لذلك.

٢٢- وتوجهت مديرة البرنامج بالشكر إلى الوفود على ما أبدته من تعليقات، وعلى جهودها لتقديم مساعدات إضافية عند الاقتضاء. وفيما يتعلق بالشفافية، أعربت مديرة البرنامج مجددا عن أملها في أن يتوصل أعضاء المجلس التنفيذي إلى قرار بشأن سياسة الكشف الكامل عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وأعربت عن تقديرها للاهتمام الذي أثير بشأن تعيين موظفين لمراجعة الحسابات، وأوضحت أنه تم بالفعل شغل بعض الوظائف وأن شغل بقية الوظائف هو في مراحله النهائية. وأكدت مديرة البرنامج من جديد أن البرنامج الإنمائي بحاجة إلى موارد مخصصة تبلغ ٧ ملايين دولار لإنجاز التغيير التنظيمي. ومع التسليم باستمرار القلق بشأن مستوى الموارد الأساسية، فقد أشارت إلى أنه في حين يمكن تحسين الرصيد من الموارد الأساسية/غير الأساسية، فإن ما يدعو إلى القلق بدرجة أكبر إنما هو الحجم المطلق للموارد الأساسية، التي تساعد البرنامج الإنمائي على التركيز وتحديد الأولويات. أما الموارد غير الأساسية، فقد أشارت إلى أنها كثيرا ما تزداد استجابة للبلدان التي تمر بحالات إنمائية استثنائية. وأشارت إلى أن موظفي البرنامج الإنمائي مجهزون تجهيزا جيدا للأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية نظرا لأهم تلقوا بالفعل تدريبا عليها. وردا على استفسار بشأن إدخال تنقيحات على القواعد المالية، أشارت مديرة البرنامج إلى أن البرنامج الإنمائي لديه تدابير لإدارة المخاطر لحجب مستحقات المصروفات الثرية، وأضافت أن البرنامج الإنمائي مستعد للدخول في مناقشة حول هذه القضية إذا طلب منه

ذلك. كما شددت على أن صندوق الأهداف الإنمائية للألفية كان مساهما هائل الحجم في تنسيق فريق الأمم المتحدة القطري في عدد كبير من البلدان، علاوة على البلدان الرائدة التي جُربت فيها مبادرة توحيد الأداء.

٢٣ - وردا على القلق بشأن استنزاف الموارد اللازمة لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة، أوضحت مديرة البرنامج المعاونة أن ذلك الاستنزاف كان نتيجة لتصنيف التكاليف وليس انخفاضاً في الموارد في حد ذاتها. وبالنسبة لاسترداد التكاليف، وتمهيدا للمناقشات المقبلة، أكدت المديرة المعاونة أنه تم بالفعل تحقيق الكثير في نطاق الإطار الحالي. أما بالنسبة للمخاوف من الإسراف في الإنفاق، فقد أشارت إلى أن الإنفاق الزائد لم يحدث في الموارد العادية، التي انخفضت بالفعل في عام ٢٠١٠، وأنه قد تم اتخاذ تدابير للحفاظ على السيولة. أما الإسراف في الإنفاق الواضح في الأرقام الإجمالية، فقد نتج عن استخدام البرنامج الإنمائي للموارد العادية في التمويل المتعدد السنوات الذي كان تحت تصرفه بالفعل أثناء استمرار الإنفاق على البرامج.

٢٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٢/٢٠١١ بشأن تقديرات الميزانية المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ والمقرر ٣٣/٢٠١١ قرار بشأن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي؛ والمقرر ٣٤/٢٠١١ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٠.

ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٢٥ - دعت مديرة البرنامج المعاونة الوفود للتعليق على مشاريع خمسة عشر برنامجاً قطرياً، ومشاريع ثلاثة وثائق لبرامج قطرية مشتركة. وعرض مديرو المكاتب الإقليمية بدورهم مشاريع البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة المقترحة لكل منهم.

٢٦ - وأعربت الوفود عن رضاها إزاء العملية التشاركية التي تجلت في إعداد مشاريع الوثائق ومواءمتها بوجه عام مع الأولويات الوطنية ومبادئ الملكية الوطنية. وكررت الوفود التأكيد على ضرورة كفاءة توفر الخبرة التقنية الصحيحة على المستوى القطري، فضلاً عن الاتساق والدقة في عمليات الإبلاغ القائمة على أساس النتائج والرصد والتقييم. وأشار أحد الوفود إلى الدروس المستفادة والتوصيات الرئيسية لتخطيط البرامج القطرية وتنفيذها، وقال إن البلدان بحاجة إلى التركيز على برامج أقل، وإن كانت أكثر موضوعية واستفادة من التآزر بحيث تتوفر لها إمكانات أكبر للحد من الفقر استناداً إلى افتراضات واقعية في وضع الميزانية.

٢٧ - وأنت وفود عديدة، ممن يؤيدون بشدة مبادرة توحيد الأداء، على البلدان التي اختارت تبني خيار وثيقة البرنامج القطري المشترك، التي اعتبرتها بمثابة أداة لتحقيق مزيد من التماسك وزيادة الموامة مع الأولويات الوطنية وتعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على الاستجابة بفعالية على الصعيد القطري. وشددت الوفود على أنه عندما تتأسس تلك الوثائق على خطة واحدة في إطار ميزانية واحدة، فإنها يمكن أن تساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة في الأمم المتحدة أمام جميع أصحاب المصلحة.

٢٨ - ولاحظت الوفود جودة وثائق البرنامج القطري المشترك بوجه عام، وإن كانت قد طلبت مزيداً من التحليل مستقبلاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها الأمم المتحدة. وأعربت الوفود عن سرورها لاستخدام شكل موحد بين وثائق البرنامج القطري المشترك المقدمة، بما في ذلك أطر النتائج، ورحبت بالارتباط الواضح بالخطط الواحدة. غير أنها أشارت إلى تكرار وجود ضعف في أطر النتائج والإدارة المستندة إلى النتائج بوجه عام، وشجعت بقوة على ضرورة إجراء تحليل للمخاطر وإدارتها. كما رأت الوفود ضرورة تحسين الإبلاغ عن النتائج، وشجعت على القيام بعمليات رصد واثاق البرنامج القطري المشترك وتقييمها والإبلاغ عنها بصورة مشتركة.

٢٩ - وكررت الوفود طلبها إلى أعضاء المجلس المشاركة في عملية الدروس المستفادة الجارية فيما يتعلق بوضع مختلف وثائق البرنامج القطري المشترك التي وردت للمجلس لمناقشتها و/أو الموافقة عليها، ورحبت باقتراح البرنامج الإنمائي عقد مشاورات غير رسمية بشأن هذه العملية في الأشهر التالية. وأشار أحد الوفود إلى أن تقديم مشاريع وثائق البرنامج القطري المشترك في جلسات مشتركة للمجالس التنفيذية يمكن أن يضمن عملية أكثر كفاءة لاستعراضها والموافقة عليها. ولاحظ وفد آخر أنه وإن كان الخلاف لا يزال قائماً بشأن وجود آلية مركزية للموافقة على توحيد الأداء، على النحو الذي اقترحه الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق، فإن وثيقة البرنامج القطري المشترك هي خطوة إيجابية إلى الأمام. وتساءل وفد آخر عما إذا كان عزوف البلدان عن خيار وثيقة البرنامج القطري المشترك يرجع إلى الإجراءات المرهقة التي ينطوي عليها، وإذا كان الأمر كذلك، فقد اقترح أن يستكشف المجلس السبل الكفيلة بتيسير عملية الوثائق المشتركة مستقبلاً.

٣٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتعليقات التي أبدت على مشاريع وثائق البرنامج القطري المشترك الخمس عشرة التالية: (منطقة أفريقيا) جمهورية أفريقيا الوسطى، وغامبيا، وملاوي، وموزامبيق؛ (المنطقة العربية) الجزائر، واليمن؛ (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريني) البرازيل، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وسورينام، وغيانا، وبنما؛ (آسيا ومنطقة المحيط الهادئ) تايلند وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٣١ - وأحاط المجلس علما بالتعليقات التي أبدت على مشاريع ثلاثة وثائق مشتركة للرأس الأخضر، وبابوا غينيا الجديدة، وفييت نام.

٣٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتمديد إطار التعاون الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عملاً بالمقرر ٩/٢٠٠٩ لمدة عامين، وتمديد البرنامجين القطريين لكل من إريتريا والجمهورية العربية السورية لمدة عام واحد، من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٣٣ - وفقاً للمقررين ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦، سيتم نشر الوثائق المنقحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي بعد ستة أسابيع من مناقشتها في الدورة العادية الثانية والموافقة عليها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢، على أساس عدم الاعتراض دون عرضها ومناقشتها، ما لم يطلب ذلك كتابة من الأمانة العامة ما لا يقل عن خمسة أو أكثر من الأعضاء.

٣٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٤٠/٢٠١١ بشأن مشروع وثيقتي البرنامج القطري للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان لجمهورية جنوب السودان، والموافقة على طلب تقديم مشروع البرنامج القطري الأول إلى المجلس لمناقشته والموافقة عليه، بصورة استثنائية، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢.

٣٥ - ووافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية الـ ٢٢ التالية على أساس عدم الاعتراض، دون عرضها أو مناقشتها، وفقاً للمقرر ١١/٢٠٠١: (منطقة أفريقيا) إثيوبيا، وتشاد، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيشيل، وغابون، وغانا، وموريتانيا؛ (المنطقة العربية) البحرين، والمغرب، والمملكة العربية السعودية؛ (آسيا ومنطقة المحيط الهادئ) بنغلاديش، والفلبين، ومنغوليا؛ (أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة) أوكرانيا، والجبل الأسود، وقيرغيزستان؛ (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والسلفادور، وهندوراس.

٣٦ - ووافق المجلس على تمديد البرامج القطرية للإمارات العربية المتحدة، تونس، وغيانيا، ومصر، وموريشيوس، ومولدوفا، وهاييتي لمدة سنة واحدة.

تقديم المساعدة إلى ميانمار

٣٧ - تولى كل من مدير البرنامج المساعد والمدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تقديم المذكرة الخاصة بتقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2012/38). وتوجهت الوفود بالشكر إلى مدير البرنامج المساعد للعرض الذي قدمه، وأبرزت أهمية وجود البرنامج الإنمائي في البلد.

٣٨ - وأعربت الوفود، التي أشارت إلى بعثتي التقييم المستقلتين لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، عن قلقها إزاء أثر مبادرة التنمية البشرية في ميانمار واستدامتها. وأشارت تلك الوفود إلى مقرر المجلس ٣٠/٢٠١٠ الذي طلب إلى البرنامج الإنمائي الشروع في تصميم أنشطة البرمجة في ميانمار بدءاً من عام ٢٠١٢، وأعربت عن أسفها لعدم إمكان إحراز المزيد من التقدم خلال العام السابق. ورد مدير البرنامج المساعد بالإشارة إلى المناقشات الجارية مع جميع الشركاء بشأن البرنامج الجديد، وإن كان قد شدد على أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للوصول إلى توافق في الآراء على أن أنشطة البرنامج لعام ٢٠١٣ وما بعده تتماشى مع توجيهات المجلس التنفيذي. وأكدت الوفود أن إمكانات مبادرة التنمية البشرية لم تتحقق بالكامل، وشجعت البرنامج الإنمائي على القيام بأنشطة جديدة لتعزيز استدامة وفعالية البرنامج مع استمرارها داخل نطاق ولاية المجلس.

٣٩ - وأيدت الوفود اقتراح تمديد المرحلة الرابعة للمبادرة لسنة واحدة حتى عام ٢٠١٢، وأذنت لمديرة البرنامج بتخصيص موارد إضافية للفترة المنقحة (٢٠٠٨-٢٠١٢) على النحو المطلوب، وإن كانت قد أشارت إلى أنه سيكون التمديد الانتقالي النهائي. وطلبت الوفود أن يقدم البرنامج الإنمائي اقتراحاً بأنشطة البرنامج الجديد في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢، وأن يتشاور بصورة وثيقة مع أعضاء المجلس في جميع مراحل عملية الصياغة.

٤٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٥/٢٠١١ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار.

رابعاً - التقرير السنوي لمديرة البرنامج

٤١ - قدمت مديرة البرنامج الإنمائي المعاونة ورقة غرفة الاجتماع التي تضمنت أيضاً خريطة الطريق التي تفضي إلى الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2011/CRP.5).

٤٢ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للمعالم الرئيسية والأطر الزمنية المفصلة في خريطة الطريق من أجل التحرك نحو الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. كما أعربت عن تقديرها للمشاورات غير الرسمية والتعديلات التي أدخلت على خريطة الطريق بناء عليها، وقالت إنها تتطلع إلى تلقي تحديثات بشأن التقدم المحرز مستقبلاً. وسلطت

الوفود الضوء على ضرورة تعزيز الأطر التي توفر التركيز الاستراتيجي والتوجيه للبرامج، والإدارة القائمة على النتائج، والإبلاغ عن النتائج. وركزت على ضرورة توسيع نطاق التغطية الانتقائية للتقرير السنوي لمديرة البرنامج عن الخطة الاستراتيجية بحيث يشمل المزيد من النتائج، وتعزيز الإبلاغ عن النتائج والمؤشرات للتعبير بدقة عن مساهمة البرنامج الإنمائي في التنمية. وفي متابعة خريطة الطريق، شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على إقامة روابط بين العمليات الداخلية والخارجية، وعلى مواصلة التفاعل مع المجلس التنفيذي، وإجراء مناقشات رئيسية في الوقت المناسب حتى يتسنى ربطها مع غيرها من المناسبات الدولية الكبرى التي تجري في عام ٢٠١٢.

٤٣ - وردا على ذلك، توجهت مديرة البرنامج المعاونة بالشكر إلى الوفود على تعليقاتها، وأشارت إلى أنه كان هناك الكثير من العمل، وأنه تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطوات المقبلة. ورحبت بمشاركة المجلس التنفيذي في العملية، مثلما في حلقة العمل المقبلة بشأن سلاسل القياسات والنتائج.

٤٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٦/٢٠١١ بشأن خارطة الطريق لتنفيذ المقرر ١٤/٢٠١١.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

خامسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤٥ - قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (DP/OPS/2011/5)، والتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ (DP/OPS/2011/4) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (DP/OPS/2011/6) للموافقة عليها.

٤٦ - وشدد المدير التنفيذي في بيانه على أن الميزانية تعبر عن منظمة قوية مركزة تسعى جاهدة لتوفير شركائها خدمات إدارية تفي بمعايير عالمية المستوى للجودة والسرعة والفعالية من حيث التكلفة - وهي كل الجوانب التي تحتل مكانة محورية في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وتضمنت الميزانية وصفا للموارد المالية التي يتوقع المكتب أن تتوفر للسنتين التاليتين، وكيف ستتم إدارتها من أجل تحقيق الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية. كما حددت أهدافا لضمان الحفاظ على الاستقرار المالي للمكتب.

٤٧ - وسلط المدير التنفيذي الضوء على أن توقعات التمويل ستشكل تحدياً لفترة السنتين بالنظر إلى القيود المفروضة على التمويل من جانب شركاء المكتب، وبدء العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، كان المكتب يستهدف نمواً حقيقياً صفرياً في الموارد الإدارية وإيرادات صافية صفرية لفترة السنتين، فضلاً عن تجديد الاحتياطي التشغيلي بالكامل، وهو الذي يمثل وحده مقياساً هاماً للاستدامة المالية للمكتب وجدوى نموذجته لتسيير الأعمال. وسوف يواصل المكتب العمل على زيادة الكفاءة، ونقل الادخار إلى الشركاء من خلال خفض رسومه بدرجة أكبر، وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تبني أفضل الممارسات المعترف بها على الصعيد الدولي. كما أشار إلى أن المكتب لن يبلغ في عام ٢٠١١ مستويات الإنجاز القياسية وحجم الأعمال الجديدة الذي حققه في عام ٢٠١٠ نتيجة لتأثير الأزمة المالية على ميزانيات الشركاء.

٤٨ - كما أعرب عن سروره بأن يعلن أن المكتب حصل على جودة الإدارة ٩٠٠١ التي تصدر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ليكون أول هيئة تابعة للأمم المتحدة تحصل على هذه الجائزة، وأفاد أن المكتب يسعى أيضاً للتوقيع على المبادرة الدولية لشفافية المعونة.

٤٩ - وأوضح أنه بناء على طلب عدد من أعضاء المجلس، تضمنت الميزانية المقترحة رفع مستوى وظيفة المدير التنفيذي إلى رتبة وكيل الأمين العام، مما يعكس كذلك المسؤوليات الإضافية التي وافق عليها المجلس في عام ٢٠٠٨. وبين المدير التنفيذي أسباب رفع مستوى الوظيفة بأهمها: منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تم تنقيح هيكل الإدارة بصورة شاملة حيث أصبح المدير التنفيذي مسؤولاً مباشرة أمام المجلس التنفيذي وأمام الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح الأمين العام، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، يفوض السلطة بشأن مسائل الموارد البشرية إلى المدير التنفيذي للمكتب. وعلاوة على ذلك، وابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أصبح مآذونا للمكتب بتوقيع اتفاقات مباشرة مع الحكومات المضيفة وتعيين ممثلين قطريين له. وأخيراً، تم تغيير اسم المجلس التنفيذي ليشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وهو ما أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٠ ووافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الحريف عام ٢٠١٠.

٥٠ - وفيما يتعلق بالتقرير الإحصائي السنوي لنظام المشتريات في الأمم المتحدة، أكد المدير التنفيذي أن مشتريات الأمم المتحدة من السلع والخدمات بلغت ١٤,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠، بزيادة ٥,٤ في المائة عن العام السابق، حيث استجابت الأمم المتحدة

لكوارث الطبيعية وحالات طوارئ طبية ولأزمة الغذاء العالمية. وتضمن التقرير الكثير من المعلومات حول أنواع السلع والخدمات المشتراة، وممن تم شراؤها ومن اشتروها. وارتفعت حصة المشتريات من البلدان النامية بنسبة ٢,٩ في المائة لتصل إلى ٥٧,٧ في المائة.

٥١ - وتوجهت الوفود بالشكر إلى المدير التنفيذي للعرض الذي قدمه، وهنأت المكتب لحصوله على جائزة جودة الإدارة ٩٠٠١ التي تصدر عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وأعرب وفدان عن تقديرهما لحسن التدبير الذي يمارسه المكتب في حساب الإيرادات المتوقعة في سياق القيود المفروضة على التمويل، فضلا عن خفض الرسوم. وجرى التشديد على أنه، نظرا لطبيعة التمويل الذاتي التي يقوم عليها المكتب، فإن من الضروري أن يحتفظ بنموذج استدامة تسيير الأعمال. وشجعت الوفود المكتب على مواصلة خفض التكاليف وزيادة الكفاءة لضمان استمرارته المالية. وفي هذا الصدد، أيد أحد الوفود تزويد المكتب بالموارد الكافية لكفالة استمراره في تلبية احتياجات البلدان الأكثر ضعفا، كما شدد في الوقت ذاته على ضرورة إدماج برنامج عمل اسطنبول في التخطيط لجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وأثنت الوفود المكتب لتجديده الاحتياطي التشغيلي بشكل كامل قبل الموعد النهائي المتفق عليه، كما أعربت عن سرورها باستهدافه لنمو حقيقي صفري في الموارد الإدارية وإيرادات صافية صفرية لفترة السنتين.

٥٢ - وأعربت الوفود عن سرورها بالميزانية القائمة على النتائج واستخدام إطار متوائم مع الصناديق والبرامج الأخرى، وشجعت المكتب على الاستمرار في عملية المواءمة. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتوزيع الميزانية، وطلب مزيدا من المعلومات عن الموظفين وتكاليف الموظفين، وأعرب عن اتفاقه مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات حول التغييرات المقترحة في المخطط التنظيمي للمكتب. كما أشير إلى أن ٣٠ في المائة من مجموع المشاريع التي كان المكتب يدعمها في عام ٢٠١٠ كانت تهدف إلى تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٣ - وأعربت الوفود عن تأييدها القوي لرفع مستوى وظيفة المدير التنفيذي إلى رتبة وكيل الأمين العام، لا سيما في ضوء اتساع عمليات المكتب على الصعيد العالمي وأدائه الممتاز في العامين السابقين.

٥٤ - وتوجه المدير التنفيذي بالشكر إلى الوفود على تعليقاتها البناءة، وعلى ما أظهرته من تأييد قوي، وكرر التأكيد على أهمية الدعم الذي قدمه المجلس إلى المكتب على مدى السنتين السابقتين.

الجزء المشترك

سادسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٥٦ - عملا بالمقررين ٢٢/٢٠٠٩ و ٢٦/٢٠٠٩، قام نائب مساعد مديرة البرنامج الإنمائي لمكتب الشؤون الإدارية، نيابة عن المنظمات، بعرض التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن مذكرة الإحاطة الأولية بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالميزانية المتكاملة.

٥٧ - وأعربت الوفود، في بيان مشترك، عن تقديرها لعملية التشاور التي اتبعت في تصميم وإدارة الميزانية المتكاملة، وشجعت الإدارة على استخدام التقييمات ونتائج البرنامج كأساس هام لتخصيص الموارد. وأعربت الوفود عن القلق من أن النهج الحالي لاسترداد التكاليف، الذي وُضع عندما كان التوازن مختلفا بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، قد أصبح نهجا عفا عليه الزمن. كما أعربت عن أسفها للتأخير في استعراض المعدلات المنسقة لاسترداد التكاليف، وشجعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف على تبادل نتائج الاستعراض في أقرب وقت ممكن في إطار خريطة الطريق إلى الميزانية المتكاملة، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي الاستمرار في تغطية التكاليف غير المباشرة الثابتة بالكامل من إيرادات الموارد العادية المتأتية من الرصيد النقدي والمحافظ الاستثمارية والنفقات ذات الصلة.

٥٨ - كما حذرت الوفود من أن الإفراط في الاعتماد على المساهمات غير الأساسية قد يؤدي إلى تفتيت تدفقات الموارد، ويكون له أثر سلبي على تماسك البرنامج والكفاءة وتكاليف المعاملات والقدرة على التنبؤ بالموارد. يمكن أن يؤثر هذا بدوره تأثيرا سلبيا على فعالية المنظمة وقدرتها على تنفيذ الخطط الاستراتيجية التي أقرها المجلس التنفيذي.

٥٩ - وشكر مساعد مديرة البرنامج الإنمائي لمكتب الشؤون الإدارية الوفود على تعليقاتها في هذا الصدد وعلى دعمها القيم المستمر فيما يتعلق بالميزانية المتكاملة. وقال إنه وإن كان استعراض استرداد التكاليف والخلل في التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية أمرا بالغ الأهمية، فإنه يؤكد أنها مسألة شديدة التعقيد تحتاج إلى أن تتم على نحو كلي وبطريقة شاملة بما يتماشى مع الأعمال التحضيرية للخطة الاستراتيجية الجديدة ومبادرات التغيير الجارية حاليا في البرنامج الإنمائي. وأوصى باتخاذ خطوة هامة فيما بين شهري أيلول/سبتمبر وكانون الثاني/يناير بإعداد خريطة طريق تفضي إلى الاستعراض النهائي لمعدلات منسقة لاسترداد التكاليف بالتشاور مع الدول الأعضاء.

٦٠ - وأضاف مدير شعبة الخدمات الإدارية بصندوق السكان تعليقات باسم الصندوق بعد أن أيد تعليقات البرنامج الإنمائي. وبعد أن أشار إلى أن المخاوف التي أعربت عنها الدول الأعضاء هي مخاوف مفهومة، أكد أن المنظمين قد قطعنا شوطاً طويلاً في تنفيذ خريطة الطريق، وذلك بفضل توجيهات المجلس التنفيذي ودعمه ومشورته. وقد تمكنت المنظمات من الاتفاق على تعاريف جديدة للتكاليف، وتصنيفات جديدة للتكاليف ونموذج جديد للميزنة القائمة على النتائج، قدمها البرنامج الإنمائي واليونيسيف، وسيستخدمها صندوق السكان في عرض ميزانيته على المجلس في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢. ووافق على أن مسألة استرداد التكاليف مسألة مهمة، وأشار إلى أن المنظمات ترغب في ضمان إجراء استعراض شامل للمنهجية المستخدمة حالياً مع مراعاة تعاريف التكاليف والتصنيفات الجديدة ونموذج الأعمال، بحيث يمكن الاستمرار على المدى الطويل في المعدلات المنسقة التي يتم التوصل إليها. وفيما يتعلق بصندوق السكان، شدد على أنه حتى في الوقت الراهن يتم إدراج الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف وإيرادات الاستثمارات في ميزانية الصندوق وبياناته المالية - وقد سُجل إجمالي الإيرادات في الموارد الأساسية للصندوق، وأدرجت المحاسبة الكاملة لهذه الإيرادات. وأشار إلى أن فرقاً من المنظمات الثلاثة تعمل معاً، ويمكن أن تلتزم بأن تقدم بياناتها إلى المجلس على أساس الجدول الزمني المتفق عليه. وفيما يتعلق بالتمويل الجمع، فقد طلب المجلس الدعم لكفالة احترام جميع الشركاء لمعدلات استرداد التكاليف المتفق عليها، وإلا سيصعب عمل آلية التمويل الجمع من الناحية العملية.

٦١ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمذكرة الإحاطة الأولية المشتركة بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف عن التقدم المحرز بشأن الميزانية المتكاملة.

سابعاً - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٢ - اشترك كل من نائبة المدير التنفيذي لصندوق السكان (البرنامج) ومدير الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البرنامج الإنمائي في تقديم لمحة عامة مشتركة عن النتائج التي حققها البرنامج والصندوق في تنفيذ توصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (برنامج الإيدز) (DP/2011/40) (DP/FPA/2011/12).

٦٣ - رحبت وفود عديدة، في بيان مشترك، باللمحة العامة للنتائج، واقترحت أن تتضمن التقارير المقبلة المزيد من المعلومات حول مخصصات الميزانية النواتج التي يكون البرنامج

الإئمائي وصندوق السكان مسؤولين عنها من خلال الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة. وقالت الوفود إن ذلك أمر بالغ الأهمية لكي يضمن البرنامج الإئمائي وصندوق السكان توافراً ما لديهما من استراتيجيات وأطر لقياس الأداء - بما في ذلك الخطط الاستراتيجية لكل منها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ - وسياسات تتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع استراتيجية برنامج الإيدز. وأوصت الوفود بأن يستغل الصندوق استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية باعتباره فرصة لضمان توافراً إطار الموارد والمبادئ التوجيهية الجديدة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشكل كامل مع استراتيجية برنامج الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت الوفود البرنامج الإئمائي بتحديث إستراتيجيته الحالية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لمواءمة خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع التزاماته إزاء استراتيجية برنامج الإيدز. وتحقيقاً للشفافية والمساءلة عن النتائج، دعت الوفود صندوق السكان والبرنامج الإئمائي إلى وضع إطار نتائج شامل ومتناسك كأساس للإبلاغ عن التقدم والإنجازات التي تحققت في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وطلبت الوفود من البرنامج الإئمائي أن يدرج في التقارير السنوية المقبلة معلومات عن التنسيق على الصعيد القطري، وعن دور المنسقين المقيمين كميسرين للجهود المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منظومة الأمم المتحدة. وأعربت الوفود عن تقديرها لمجلس تنسيق برنامج الإيدز بصفته الهيئة التنسيقية لأسرة برنامج الإيدز، وباعتباره محفلاً هاماً لتوفير التوجيه السياسي.

٦٤ - وأكد أحد الوفود تقديره للجهود التي يبذلها البرنامج الإئمائي وصندوق السكان لربط التصدي للإيدز بالجهود الصحية والإئمائية الأوسع نطاقاً مع التركيز على الشباب، بما في ذلك الطرق المبتكرة التي يعزز بها البرنامج الإئمائي فرص الحصول على الخدمات المقدمة للأشخاص المصابين بالفيروس. وذكر الوفد أنه جرى تعزيز جهود بلده لبلوغ الهدف ٦ من الأهداف الإئمائية للألفية نتيجة للتعاون المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، وهو ما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات وتحسين فرص الحصول على الخدمات النفسية والاجتماعية. وأشار الوفد إلى أن النشاط المشترك بين وكالات الأمم المتحدة في مجال الإيدز في بلده كان من بين أولويات البرامج القطرية للبرنامج الإئمائي وصندوق السكان. وبالنظر إلى أن أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى كانتا المنطقتين الوحيدتين اللتين شهدتا ارتفاعاً في وباء الإيدز، فقد دعا الوفد البرنامج الإئمائي وصندوق السكان وبرنامج الإيدز إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص للمنطقة، بما في ذلك ما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية.

٦٥ - وتوجه قائد الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالبرنامج الإئمائي بالشكر للوفود على تعليقاتها، وأجاب بأن الملاحظات التي وردت في البيان الجماعي تنفق

تماماً مع خطط البرنامج الإنمائي وتوجيهاته بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ورحب بالفرصة المتاحة للعمل بشكل غير رسمي من أجل الوصول إلى فهم أفضل لمستوى ونوع التفاصيل التي يطلبها المجلس التنفيذي، لا سيما بالمقارنة مع تلك التي يطلبها المجلس التنفيذي لبرنامج الإيدز.

٦٦ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي لصندوق السكان (البرنامج) الوفود على تعليقاتها، وأعربت عن اتفاقها مع الرد الذي صدر عن البرنامج الإنمائي. وأشارت إلى أن الجهود الجارية بشأن الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة تستخدم كمساهمة في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، بما في ذلك في تنقيح إطار النتائج الإنمائية، وبُذلت جهود لتحقيق التوافق مع استراتيجية برنامج الإيدز. وعلاوة على ذلك، كان يجري موازنة التوجيه الاستراتيجي للصندوق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مع استراتيجية برنامج الإيدز. ولاحظت أن العمل مستمر في الفريق العامل المشترك المعني بالتقييم في برنامج الإيدز والعمل مع أمانة برنامج الإيدز لمواءمة أطر النتائج. وشددت على أن الصندوق يولي اهتماماً خاصاً لمنطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، في ضوء الاتجاهات السائدة في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالوقاية ووضع المؤشرات.

٦٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٤١/٢٠١١ بشأن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الإيدز.

ثامناً - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

٦٨ - عرضت مديرة البرنامج الإنمائي، الاقتراح المشترك المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الاطلاع من بعد على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات نيابة عن المنظمات. وأدلى مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بالبرنامج الإنمائي ببيان نيابة عن البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع.

٦٩ - وأعربت وفود عديدة، في بيان مشترك، عن سعادتها إزاء اقتراح الاطلاع من بعد على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، واعتبرته خطوة هامة نحو مزيد من تعزيز ثقافة المساءلة والشفافية. وقالت الوفود إن الاطلاع من بعد على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات يسهل إلى حد كبير الوصول إلى تقارير مراجعة الحسابات. وطلبت معلومات عن الموعد الذي سيبدأ فيه البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إتاحة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات للاطلاع من بعد، وقالت إنها تتطلع إلى تنفيذ الاقتراح

بالكامل على جناح السرعة. غير أن الوفود رأت في ذلك خطوة أولى فحسب، ودعت البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إلى تقديم خطة واضحة الأهداف في الدورة العادية الأولى للمجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ من أجل الكشف العلني الكامل لعمليات المراجعة الداخلية للحسابات مع مراعاة الإجراءات الواجبة والضمانات المناسبة لكفالة السرية.

٧٠ - ورحب أحد الوفود بما هو متوخى من توفير الاطلاع من بعد بصورة آمنة على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وأكد أن التحرك نحو قدر أكبر من الشفافية لن يعوق عمل الوكالات ودوائر المراجعة الداخلية للحسابات فيها. كما أن من المهم بنفس القدر ضمان ألا يستخدم الكشف عن محتوى تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لتسييس المسائل المتصلة بالأنشطة القطرية للبرامج والصناديق بلا ضرورة.

٧١ - وردا على ذلك، توجهت مديرة البرنامج الإنمائي بالشكر للوفود على تعليقاتها، وأوضحت أن البرنامج الإنمائي ملتزم ببدء وتشغيل الاطلاع من بعد على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفيما يتعلق بالكشف العلني الكامل، سيضع البرنامج الإنمائي خريطة الطريق بخطوات الكشف الكامل للمراجعة الداخلية للحسابات بالتشاور الوثيق مع الصناديق والبرامج الأخرى ومع الوفود، ومع المراعاة الواجبة لمسائل السرية. وشددت على أن هذا الإجراء سيعزز مكانة البرنامج الإنمائي، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، كجهة رائدة في ميدان شفافية المعونات والتنمية.

٧٢ - وذكر نائب مدير شعبة خدمات الرقابة في صندوق السكان أنه سيكون بمقدور الصندوق توفير الاطلاع من بعد على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقال إن الصندوق ملتزم بالكشف الكامل، غير أنه يسترشد بقرارات المجلس التنفيذي بشأن هذا الموضوع. وأوضح أن الصندوق سيشترك بنشاط مع الزملاء في البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع في عملية تشاورية بشأن الكشف الكامل.

٧٣ - وذكر نائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع أن المكتب ظل لفترة طويلة يؤيد بقوة الشفافية الكاملة وغير المشروطة لعمليات المراجعة الداخلية للحسابات، وأنه على استعداد لنشر جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات على موقعه على الإنترنت على الفور بمجرد أن يعطي المجلس الضوء الأخضر. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، فإن المكتب مستعد للكشف فوراً عن جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي تتناول مختلف المجالات الفنية والمواضيعية التي هي أقل حساسية بكثير بالمقارنة مع عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة لمكاتب قطرية معينة، شريطة ألا يمانع المجلس في ذلك.

٧٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالاقترح المشترك المقدم من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع بشأن الاطلاع من بعد على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

تاسعا - بيان المدير التنفيذي للصندوق، وتقرير المدير التنفيذي عن استعراض

منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

٧٥ - بدأ المدير التنفيذي بيانه بتقديم تعازيه للمصابين ولأسر الذين فقدوا أرواحهم في الهجوم الذي تعرضت له الأمم المتحدة في أبوجا، نيجيريا. كما أعرب عن تعازيه لضحايا حادث التفجير في نيودلهي، الهند.

٧٦ - وركز المدير التنفيذي في بيانه على استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. ورسم صورة عامة خططه بشأن كيفية المضي قدما بتوصيات استعراض منتصف المدة، بما في ذلك موارد الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وخريطة طريق لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتنفيذ استراتيجية الاتصالات على نطاق الصندوق. وعرض نبذات عن البعثات التي قام بها مؤخرا إلى أفغانستان وبنغلاديش وكينيا وبنما، وأشار إلى أن المبادرات التي يجري الاضطلاع بها هي جزء من العد التنازلي تأهبا لبلوغ عدد سكان العالم سبعة بلايين نسمة. وفي توضيحه لاستعراض منتصف المدة، ركز على البيئة والسياق الخارجيين؛ وعلى الرؤية الاستراتيجية؛ والإطار المفاهيمي للنتائج، بما في ذلك إطار النتائج الإنمائية وإطار النتائج الإدارية والقضايا المشتركة بين القطاعات. وأعلن المدير التنفيذي أن هذه هي الدورة الأخيرة لنائبي المدير التنفيذي للصندوق ومدير شعبة الموارد البشرية للصندوق، حيث أنهم سيغادرون الصندوق. وأعرب عن شكره لهم على ما قاموا به من عمل هائل. وبيان المدير التنفيذي متاح بالكامل على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت على العنوان: www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/8035.

٧٧ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للبيان الشامل الثاقب الذي ألقاه المدير التنفيذي وأثنت على قيادته. وأعربت وفود عدة عن تعازيها إزاء الخسائر في الأرواح والجرحى في الهجوم الذي وقع في نيجيريا. وأشادت الوفود بما اتسمت به عملية استعراض منتصف المدة من انفتاح وشفافية وشمول، وأشارت إلى أن استعراض منتصف المدة قدم تحليلا شاملا وصرى لإنجازات صندوق السكان وللتحديات الرئيسية التي تواجه المنظمة. كما أثنت الوفود على ما تميزت به الوثيقة من دقة تحليلية، ورحبت بزيادة التركيز على صحة الأمهات،

والصحة الجنسية والإنجابية، والحقوق الإنجابية - وهي مجالات واضحة يتمتع الصندوق فيها بمزايا نسبية. وأعربت الوفود عن سرورها باستغلال الصندوق لاستعراض منتصف المدة كفرصة لزيادة التركيز الاستراتيجي للصندوق وتحسين أطر النتائج. وفيما يتعلق بمجال أمن سلع الصحة الإنجابية، أثنت الوفود على النتائج الإيجابية التي تحققت. وأشار إلى أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو جوهر عمل الصندوق، وأن الصندوق ينبغي أن يواصل تعزيز تأثيره في المجالات المذكورة آنفا مع اقتراب الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، وبخاصة فيما يتعلق بالهدف ٥ ألف وباء من أهداف الألفية. ورحبت وفود عديدة بالتركيز الجديد على الشباب، وطلبت المزيد من التوضيح بشأن دور الصندوق في تلبية احتياجات الشباب، والموقع الذي يحتله ذلك ضمن ولاية الصندوق.

٧٨ - وأثنت الوفود على الصندوق لما اتخذته من خطوات لتعزيز أطر النتائج في الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك على سبيل المثال إدراج نواتج قابلة للقياس وتركيز الأطر على المجالات الرئيسية التي يتمتع فيها الصندوق بميزة نسبية. وشددت الوفود على أهمية الإبلاغ المنهجي عن التقدم المحرز في تحقيق تلك النتائج. وفي الوقت نفسه، جرى التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بجهود في مجال الإدارة القائمة على أساس النتائج. وفيما يتعلق بإطار النتائج الإدارية، أعرب عن التقدير لإدراج نواتج بشأن تحسين فعالية البرامج والإدارة المالية. ورحبت الوفود بالتخفيض المقترح في التكاليف الإدارية في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وأثنت الوفود على الصندوق لجعله تعزيز الإدارة المالية مجالا من المجالات ذات الأولوية للجزء المتبقي من فترة الخطة الاستراتيجية الحالية، بما في ذلك التركيز على معالجة التوصيات المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات. وأشار بعض الوفود إلى أنها ستراقب عن كثب التحسينات التي أدخلت في إدارة البرامج المنفذة وطنيا. وذكرت عدة وفود أنها تود الحصول على معلومات حول الخطة الداخلية لتسيير الأعمال لتعزيز إنجاز الخطة الاستراتيجية المنقحة وتبسيط العمليات. وقالت إنها تتطلع إلى الحصول على تحديثات منتظمة عن تنفيذ خطة تسيير الأعمال وخريطة الطريق، التي من شأنها توجيه عملية وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة. وأعربوا عن أملهم في أن تكون العملية شفافة وقائمة على التشاور بنفس القدر الذي كانت عليه عملية استعراض منتصف المدة.

٧٩ - وأيدت وفود عديدة النهج الجديد لإدماج مجالات التركيز الثلاثة الحالية للمنظمة في إطار واحد شامل. غير أنها أشارت إلى أن التحول التدريجي لم يكن واضحا وقويا بالدرجة التي كانت تود أن تراها، وشجعت الصندوق على إدخال تحسينات عند وضع الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك جعل الهدف أكثر قابلية للقياس، من خلال جملة أمور منها تجنب الازدواجية في الصياغة. وذكر أحد الوفود أن من المهم التأكد

من تماشى محتوى الخطة الاستراتيجية مع نتائج الدورة الأخيرة للجنة السكان والتنمية، والاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإيدز الذي عُقد مؤخرًا. ورحبت الوفود بإدراج المساعدة الإنسانية باعتبارها من القضايا الشاملة، وطلب إبراز دور الصندوق في الحالات الإنسانية بدرجة أكبر من التفصيل. وحثت الوفود الصندوق على تكثيف التقدم المحرز في تعميم التأهب والاستجابة للطوارئ في جميع الأعمال ذات الصلة للمنظمة، كما أكدت على أن المساعدة الإنسانية يجب أن تظل جزءًا لا يتجزأ من ولاية الصندوق. واقترحت تنظيم اجتماع غير رسمي لإحاطة المجلس التنفيذي علما بآخر الجهود التي يبذلها الصندوق لبناء القدرات التشغيلية لضمان أن تتلقى الصحة الإنجابية في حالات الأزمات ما يلزم من الاهتمام والموارد والتنسيق.

٨٠ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها لزيادة التركيز الاستراتيجي للصندوق في ميدان المساواة بين الجنسين، ولكون ذلك تم بالتشاور مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأكدت الوفود أن تقسيم العمل والتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من المنظمات من شأنه تعزيز التآزر والمساعدة على تفادي الازدواجية أو وجود مجالات تغفلها جميع المنظمات. وسيكون المؤشر الجنساني أداة هامة لمتابعة التقدم المحرز. وأعربت الوفود عن تأييدها القوي لمبدأ تجنب القيام بكل شيء في كل مكان، فضلًا عن اعتزام المنظمة تخفيض عدد الشركاء المنفذين وخطط العمل. وذكرت الوفود أن المساواة بين الجنسين والنهج القائم على الحقوق يجب أن يشكل العمود الفقري لعمل صندوق السكان. وشجعت الصندوق على الإبلاغ بصورة منتظمة عن جميع القضايا الشاملة في التقارير السنوية؛ ومواصلة تحسين أطر النتائج للتأكد من أن جميع النتائج تتضمن قياسًا للآثار؛ اعتماد نهج أكثر منهجية لتقييم المخاطر والتخفيف من أثارها والتوسع في تناول هذه المسألة في التقارير السنوية مستقبلاً؛ والتعبير عن أولويات الخطة الاستراتيجية المنقحة في الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك كفاءة توفر الموارد البشرية الكافية. وفيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية، فقد سُئل الصندوق عن تأثير الأزمة على الموارد اللازمة للخطة الاستراتيجية.

٨١ - وأكد عدد من البلدان المتوسطة الدخل على احتياجاتها الخاصة، وشددوا على أنه يجب على الصندوق الاستمرار في مساعداته وتعزيز وجوده في البلدان المتوسطة الدخل. وشدد عدد من الوفود على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز القدرات الوطنية، وكان من بينهم وفود من المنطقة الأفريقية، قالت إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة مهمة لتنفيذ أهداف مؤتمر السكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أحد الوفود أن الصندوق ينبغي أن يلخص نجاحاته السابقة في مجال السكان والتنمية نظراً لأنه يمتلك خبرة غنية وميزة نسبية. وذكرت عدة وفود أن الصندوق ينبغي أن يولي اهتماماً شديداً

لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة من البرامج وتجنب النهج القائل بأن صيغة واحدة تناسب الجميع. وفي إشارة إلى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ذكر أحد الوفود أن الصناديق والبرامج يجب تجمع مكاتبها الإقليمية في بلد واحد كما هو الحال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٨٢ - وشكر وفد نيجيريا جميع الوفود وصندوق السكان لما أعربوا عنه من تعازي لبلده.

٨٣ - وشكرت عدة وفود نائبي المدير التنفيذي ومدير شعبة الموارد البشرية الذين انتهت خدمتهم على ما قدموه من خدمة ممتازة للصندوق.

٨٤ - وتوجه المدير التنفيذي بالشكر للوفود على تعليقاتها ودعمها ومشاركتها المتواصلة طوال عملية استعراض منتصف المدة. وأعرب عن سعادته بتقديرها لتركيز الصندوق على الملكية القطرية والمرونة، وهو الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة له، بالنظر إلى السنوات العديدة التي قضاهما في العمل على المستوى الميداني. كما أعرب عن سروره بأن عددا من الوفود قد لاحظوا محورية تنويع تعبئة الموارد الذي التزم به. وفيما يتعلق بالاستفسار عن مستوى الطموح في أهداف تعبئة الموارد، أشار إلى أن الرقم الوارد في استعراض منتصف المدة كان يقل عن اتجاه النمو التاريخي على مدى العقد الماضي، بما في ذلك خلال فترة التراجع الاقتصادي والمالي. وفي إشارة إلى الاستفسارات المتعلقة بعمل الصندوق مع الشباب، أكد للمجلس التنفيذي أنه سيدخل ضمن ولاية الصندوق وسيشمل الحصول على معلومات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وقال إنه يتفق مع التعليقات التي أبدت بشأن كفاءة الموازنة بين الميزانية وأولويات الخطة الاستراتيجية. وذكر أنه كما لاحظ بعض الوفود، فإن مبدأ عدم القيام بكل شيء في كل مكان سيكون له انعكاساته على نظام تخصيص الموارد. ووافق المدير التنفيذي على أن من المهم تفادي الازدواجية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأن الصندوق قد بدأ بداية جيدة في هذا الصدد رغم أنه لا يزال يتعين القيام ببعض الأعمال. وفي إشارة إلى زيارته الأخيرة لمنطقة القرن الأفريقي، أكد على أهمية عمل الصندوق فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية، وذكر أن ضبط هذه الجهود من شأنه أن يجعل الصندوق أكثر فعالية. وشدد على أن النهج القائم على حقوق الإنسان أمر أساسي لعمل الصندوق. وأضاف أن الصندوق يقوم بدور قيادي في ميدان إصلاح الأمم المتحدة، وأنه سيواصل العمل مع شركائه في مبادرة توحيد الأداء. وأشار إلى أنه سيتم توفير مزيد من المعلومات حول خطة تسيير الأعمال في الوقت المناسب. واختتم كلمته بتوجيه الشكر إلى رئيس وأعضاء المجلس، وأشار إلى أن الصندوق يتطلع إلى تعميق علاقته بالمجلس.

٨٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٣٩/٢٠١١: استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١٣.

عاشرا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٨٦ - قدمت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) عرضا عاما لـ ١٤ مشروعاً لوثائق البرامج القطرية وثلاثة مشاريع لوثائق البرامج القطرية المشتركة كانت معروضة على المجلس التنفيذي لاستعراضها. وتناول مدراء الصندوق الإقليميون لأفريقيا؛ والدول العربية؛ وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البرامج المحددة من مناطق كل منهم.

٨٧ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها لصياغة مشاريع وثائق البرامج القطرية بالتشاور والتعاون الوثيقين مع السلطات الوطنية، ولكونها عكست بشكل جيد الأولويات/ الاحتياجات القطرية. وأشارت إلى أن التعاون مع الصندوق قد حقق نتائج قيمة على مر السنين. وفيما يتعلق بعدد قليل من مشاريع وثائق البرامج القطرية، طلب بعض الجهات المانحة من الصندوق كفاءة زيادة التنسيق مع الشركاء على المستوى القطري وعدم العمل في عزلة. وتناوبت الوفود التالية على الحديث لتوجيه الشكر للصندوق على ما يقدمه من دعم: البرازيل، وبنغلاديش، وبنما، وبيرو، وتايلند، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وغامبيا، وفييت نام، وملاوي، وموزامبيق، وميانمار، ونيجيريا، واليمن.

٨٨ - وأكد بعض الوفود على ضرورة إجراء تحليل المخاطر وإدارة المخاطر، بما في ذلك بالإشارة إلى مشروع وثيقتي البرنامج القطريين المشتركين لبابوا غينيا الجديدة وفييت نام ومشروع وثيقة البرنامج القطري لليمن. وفي حين أثنى أحد الوفود على الشكل الموحد لمشروع وثائق البرامج القطرية المشتركة، فقد لاحظ أنه لا توجد هناك بعد آلية مركزية للموافقة على وثائق البرامج القطرية المشتركة، على النحو الذي أوصى به الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومع ملاحظة أن وثائق البرامج القطرية المشتركة هي خطوة في الاتجاه الصحيح من حيث تحقيق الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة، فقد شجع الوفد على تحسين تحليل المخاطر. وأشار الوفد إلى أن مشاريع وثائق البرامج القطرية المشتركة تعاني من بعض نفس نقاط الضعف التي لوحظت من قبل في وثيقة البرنامج القطري لترايا، وحث بالتالي على تحسين نوعية الوثائق المشتركة. وأعربت وفود عديدة عن اندهاشها من تقديم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان مشروعين منفصلين لوثيقة البرنامج القطري لموزامبيق، بالنظر إلى أن البلد يتبنى نهج توحيد الأداء. وتساءلت

الوفود عما إذا كانت هناك سبل يمكن من خلالها للمجلس التنفيذي أن يساعد في التغلب على العوائق التي تحول دون توحيد الأداء.

٨٩ - واعترف العديد من الوفود بمشاركة والتزام الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في فييت نام، وأثنوا على نوعية الوثيقة، بما في ذلك التوافق مع عمليات وأولويات التخطيط الوطنية. غير أنهم طلبوا المزيد من التحليل للمزايا النسبية التي تتمتع بها الأمم المتحدة بالنسبة للجهات الفاعلة المتعددة الأطراف الأخرى؛ وتفاصيل إضافية حول دور المجتمع المدني؛ وبلورة الفرع الخاص بإدارة البرنامج في وثيقة البرنامج القطري المشتركة. وشدد وفد فييت نام عن استعداده لتقاسم خبراته في ما يتعلق بعملية وثيقة البرنامج القطري المشتركة. وستنقل مكاتب الصندوق الإقليمية التعليقات المحددة التي أبدتها الوفود على عدد من مشاريع وثائق البرامج القطرية المشتركة إلى المكاتب القطرية المعنية لكي تأخذها بعين الاعتبار في وضع اللمسات الأخيرة على البرامج.

٩٠ - وشكر مدراء مكاتب الصندوق الإقليمية الوفود على دعمها وتوجيهها، وأكدوا للمجلس التنفيذي أنه سيتم نقل التعليقات على مشاريع وثائق البرامج القطرية ووثائق البرامج القطرية المشتركة للبلدان المعنية.

٩١ - ووفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي على أساس عدم الاعتراض، دون مناقشة أو عرض، على البرامج القطرية الـ ١٨ التالية: ألبانيا، وبنغلاديش، والسلفادور، وبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والناطقة بالهولندية، إثيوبيا، وأوكرانيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وغابون، وغانا، والفلبين، وقيرغيزستان، والمغرب، ومنغوليا، وموريتانيا، وهندوراس.

٩٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية ووثائق البرامج القطرية المشتركة الـ ١٧ التالية والتعليقات عليها: الجزائر، وبابوا غينيا الجديدة، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وتايلند، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية إيران الإسلامية، والرأس الأخضر، وغامبيا، وفييت نام، وملاوي، وموزامبيق، وميانمار، واليمن. كما أحاط المجلس التنفيذي علماً بثلاثة تمديدات لبرامج مصر، وإريتريا، والجمهورية العربية السورية.

٩٣ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٤٠/٢٠١١ بشأن مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية جنوب السودان المشتركة بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان. قرر المجلس عقد

مشاورات غير رسمية بشأن الدروس المستفادة من عملية وثيقة البرنامج القطري المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بالإضافة إلى بند رسمي أو غير رسمي في عام ٢٠١٢.

حادي عشر - مسائل أخرى

جلسات إحاطة غير رسمية، ومناقشات مواضيعية، ومناسبات جانبية

٩٤ - نُظمت الإحاطات غير الرسمية والمناقشات المواضيعية والمناسبات الجانبية التالية:

(أ) مشاورات غير رسمية بشأن ترتيبات البرمجة في البرنامج الإنمائي - قدم نائب مدير البرنامج المساعد لمكتب الشؤون الإدارية آخر المعلومات عن حالة ترتيبات البرمجة. وكانت تعليقات الوفود أكثر تطلعا للمستقبل مما كان متوقعا، مع دعوة لمناقشة ترتيبات البرمجة في سياق أوسع بشأن أي برنامج إنمائي ترغب الدول الأعضاء أن تراه في المستقبل، وكيف تريد أن يعمل البرنامج الإنمائي. وأعربت وفود عديدة عن أملها في أن تشهد المزيد من مشاركة البرنامج الإنمائي في العمليات الدولية الجارية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعد ٢٠ عاما من مؤتمر ريو (مؤتمر ريو+٢٠)، والمنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، وأعربت عن دعمها لهذه الغاية؛

(ب) مناقشة مواضيعية مشتركة بشأن الشباب - ترأس رئيس المجلس التنفيذي المناقشة المواضيعية المشتركة بشأن الشباب. وشارك في حلقة الحوار نائبة المدير التنفيذي لصندوق السكان (البرنامج)، ومدير مكتب سياسات التنمية في البرنامج الإنمائي، ونائب المدير التنفيذي لليونيسيف؛ وزميل من الشباب في صندوق السكان؛ ومدير إدارة الصحة الإنجابية والبحوث في منظمة الصحة العالمية؛ ومدير الشعبة الفنية في صندوق السكان. وركز المشاركون في الحلقة على قضايا مثل الدعوة للاستثمار في الشباب؛ والوفاء بحقوق الفتيات المراهقات اللاتي يصعب الوصول إليهن وتلبية احتياجاتهن؛ والاستجابة الشاملة لتنمية قدرات الشباب؛ ومشاركة الشباب بصورة مجدية في صنع القرار والحكم؛ وقرار جمعية الصحة العالمية لعام ٢٠١١ بشأن الشباب واستراتيجية متابعة تنفيذه؛

(ج) المناسبة الخاصة التي ينظمها صندوق السكان بشأن مؤتمر ريو+٢٠: الديناميات السكانية والتنمية المستدامة - ترأس المدير التنفيذي لصندوق السكان المناسبة الخاصة التي ينظمها صندوق السكان بشأن مؤتمر ريو+٢٠: الديناميات السكانية والتنمية المستدامة. وضمت حلقة الحوار كل من: المدير المؤسس لمركز فينغشتاين للديمقراطية ورأس المال البشري العالمي؛ ومدير برنامج المرأة والسياسة الخارجية في مجلس العلاقات الخارجية؛ والوزير المفوض في البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة. وكانت هناك أيضا رسالة بالفيديو من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبعد ملاحظات استهلاكية أدلى بها

المدير التنفيذي لصندوق السكان، ركز أعضاء حلقة الحوار على القضايا الرئيسية التالية: الروابط بين الديناميات السكانية والتنمية المستدامة، وسياسات معالجة الديناميات السكانية في إطار لحقوق الإنسان، والتحضيرات لمؤتمر ريو عام ٢٠١٢؛

(د) نظم صندوق السكان غداء عمل مشترك بين المجلس التنفيذي والمجلس الوزاري بشأن أمن السلع الصحية الإنجابية؛

(هـ) جلسة إحاطة بشأن الأعمال التحضيرية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي لمؤتمر ريو+٢٠ - قدم مدير البرنامج الإنمائي لمحة عامة عن الأعمال التحضيرية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٢، مع التركيز على دور منظومة الأمم المتحدة في جدول أعمال التنمية العالمي والوطني وتأزر الجهود بين التنسيق والتنفيذ على الصعيد العالمي. وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لدوره في قيادة تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة. ومع التركيز على تنفيذ جدول أعمال ريو+٢٠ على الصعيد الوطني، حذر بعض الوفود من احتمالات التشتت فيما بين الجهات الفاعلة، ورأوا ضرورة توثيق الصلات بين التنسيق على المستويين الوطني والعالمي، وطلبوا المزيد من المعلومات بشأن كيفية تناول ذلك ضمن المبدأ الأوسع للملكية الوطنية. كما كان هناك طلب لتوضيحات بشأن الأدوار المحتملة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استناداً إلى مزاياها النسبية وإلى التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة بالنسبة للتنفيذ على الصعيد القطري؛

(و) الانتقال من حالة الطوارئ إلى الانتعاش والتنمية (مع التركيز بصفة خاصة على جنوب السودان) - ترأس مدير البرنامج المساعد لمكتب منع الأزمات والإنعاش في البرنامج الإنمائي، وممثل حكومة جنوب السودان، والممثل المقيم للأمم المتحدة/المنسق المقيم للبرنامج الإنمائي في السودان المناقشات حول الانتقال من حالة الطوارئ إلى الانتعاش والتنمية، مع التركيز بوجه خاص على دولة جنوب السودان التي تأسست مؤخراً، ودور الأمم المتحدة، لا سيما البرنامج الإنمائي واليونيسيف ومكتب خدمات المشاريع. وأقرت وفود، ورحبت الوفود بانضمام جنوب السودان إلى أسرة المجتمع الدولي، وسلمت بالتحديات الهائلة التي ينطوي عليها بناء دولة جديدة، خصوصاً بعد عقود من النزاع ومحدودية القدرات والبنية التحتية والتدني البالغ لمؤشرات التنمية. وحثت الوفود المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمؤسسات المالية الدولية على التعاون بشكل وثيق لتلبية التطلعات المشروعة للدولة الوليدة، مع التركيز على الأمن والتنمية وشؤون الحكم والنمو الاقتصادي.

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١١

المحتويات

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١

(٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١١، نيويورك)

الصفحة	الرقم
	١/٢٠١١
النظام الداخلي المنقح للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٠٤
التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمله للمسائل الجنسانية	١٠٤
سياسة التقييم	١٠٦
تقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتقاء الكوارث والإنعاش ورد الإدارة عليه	١٠٧
تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية ورد الإدارة عليه . . .	١٠٨
تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة البيئية من أجل الحد من الفقر: الصلة بين الفقر والبيئة ورد الإدارة عليه	١١٠
تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الإدارة المحلية ورد الإدارة عليه	١١١
تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الإقليمي في التنمية والتناج المؤسسية ورد الإدارة عليه	١١٢
تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	١١٣
نموذج ميزانيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	١١٦
مرفق البيئة العالمية: تعديلات على صك مرفق البيئة العالمية	١١٧
تقرير التنمية البشرية	١١٧
عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١١	١١٩

الدورة السنوية لعام ٢٠١١
(٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، نيويورك)

١٢٤	استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٤/٢٠١١
	١٥/٢٠١١ حالة التزامات تمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١١ وما بعده	
١٢٧	التقرير السنوي عن التقييم	١٦/٢٠١١
١٢٨	مستجدات تقرير التنمية البشرية	١٧/٢٠١١
١٣٠	استعراض منتصف المدة للبرنامج العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٨/٢٠١١
١٣١	تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٠	١٩/٢٠١١
١٣٢	التخطيط للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين والذكرى السنوية الأربعين لمتطوعي الأمم المتحدة	٢٠/٢٠١١
١٣٣	التقرير السنوي للمدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢١/٢٠١١
١٣٣	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في عام ٢٠١٠	٢٢/٢٠١١
١٣٥	الاستجابة للطلب الناشئ للكشف عن المزيد من المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات	٢٣/٢٠١١
١٣٨	تقارير مكاتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٤/٢٠١١
١٤٠	تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٠: التحليل التراكمي للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣	٢٥/٢٠١١
١٤١	تقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها، والإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١١ والسنوات المقبلة	٢٦/٢٠١١
١٤٢	رصد اعتماد مؤقت لميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	٢٧/٢٠١١
١٤٣	أقل البلدان نمواً	٢٨/٢٠١١
١٤٤	البلدان المتوسطة الدخل	٢٩/٢٠١١
١٤٥	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١١	٣٠/٢٠١١
١٤٦		

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١
(٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، نيويورك)

١٥٤	الترحيب بجمهورية جنوب السودان	٣١/٢٠١١
	تقديرات الميزنة المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين	٣٢/٢٠١١
١٥٤	٢٠١٢-٢٠١٣	
١٥٦	تفقيح النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٣/٢٠١١
١٥٧	الاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠١٠	٣٤/٢٠١١
١٥٧	تقديم المساعدة إلى ميانمار	٣٥/٢٠١١
١٥٨	خريطة طريق لتنفيذ المقرر ١٤/٢٠١١	٣٦/٢٠١١
	التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة	٣٧/٢٠١١
١٥٨	في عام ٢٠١٠	
١٥٩	تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	٣٨/٢٠١١
	استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٩/٢٠١١
١٦٠	٢٠٠٨-٢٠١٣	
	مشروع وثائق البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة	٤٠/٢٠١١
١٦١	للسكان المتعلقة بجمهورية جنوب السودان	
	تقرير عن تنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس	٤١/٢٠١١
١٦٢	نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	
	عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق	٤٢/٢٠١١
١٦٣	الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١	

١/٢٠١١

النظام الداخلي المنقح للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٧٦/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي قررت فيه الجمعية العامة "تغيير اسم المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ليصبح المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"،

وإذ يشير كذلك إلى أن الجمعية العامة في المقرر نفسه قررت أيضا "أن تسري مهام المجلس التنفيذي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال"،

وإذ يدرك أن ذلك القرار يقتضي إعادة النظر في النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لإعرا ب عن التغيير في الاسم، وأنه يتيح أيضا فرصة للإعرا ب عن تغيير اسم لجنة التنسيق الإدارية في عام ٢٠٠٢ إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق،

يقر النظام الداخلي المنقح للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على النحو الذي يرد به في الوثيقة DP/2011/18.

٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

٢/٢٠١١

التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمله للمساواة الجنسانية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير الشفوي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، على النحو المطلوب في المقرر ٣/٢٠٠٦؛

٢ - **يسلم** بأهمية تعميم المساواة بين الجنسين على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وفي الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٣ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في المجالات التالية: (أ) تعزيز إدارة السياسات الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني؛ (ب) إدماج بيانات مفصلة حسب نوع الجنس في تقارير التنمية البشرية؛ (ج) تحسين التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (د) تعزيز مشاركة المرأة في السياسة على جميع المستويات؛ (هـ) الدعوة إلى تخصيص موارد كافية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في أنشطة الإنعاش والتعمير بعد انتهاء النزاعات؛ (و) كفاءة استفادة جميع النساء على قدم المساواة من آليات التمويل المتصلة بتغير المناخ؛ **ويشجع** البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز تعميم المنظور الجنساني في جميع مجالات عمله المواضيعية الأربعة والإعراب عنه في التقرير السنوي؛

٤ - **يحيط علماً** بالنتائج الأولى لمؤشر المساواة بين الجنسين، التي تنم عن حدوث تقدم وأن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني؛ **ويشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعزيز استخدام هذه الأداة وإدماجها بالكامل في نظمه للتخطيط والتقييم والإبلاغ؛ **ويرحب** بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتقاسم أدواته وخبراته مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، خاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها وسيلة لتحسين المساءلة بشأن الشؤون الجنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة؛

٥ - **يؤيد** بعمل اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية، التي ترأسها مديرة البرنامج، لاستعراض النتائج في مجال تعميم المنظور الجنساني وفي تحقيق المساواة بين الجنسين، ويحث البرنامج الإنمائي على كفاءة مساءلة الموظفين الإداريين على جميع المستويات عن تنفيذ استراتيجية المسائل الجنسانية؛ ويدعو خاصة جميع مديري المكاتب إلى تولي مزيد من المسؤولية عن تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أرجاء المنظمة، ويدعو إلى تكرار نموذج اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية على الصعيد الإقليمي؛

٦ - **يشير** إلى طلب المجلس التنفيذي تحديد المزيد من التدابير، بما في ذلك تقييم وضع الفريق الجنساني في مكتب السياسات الإنمائية وولايته، من أجل زيادة التعريف بالسياسات الجنسانية للبرنامج الإنمائي وزيادة الاهتمام بتنفيذها، **ويطلب** أن تبلغ المديرية،

في سياق التقرير السنوي في حزيران/يونيه، عن الخطوات الملموسة المتخذة لتنفيذ هذا الطلب؛

٧ - **يلاحظ** أن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة لا يعفي البرنامج الإنمائي وسائر مؤسسات الأمم المتحدة من مسؤوليتها عن مواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجالات ولاياتها؛ **ويقر** بالدعم الكبير الذي قدمه البرنامج الإنمائي خلال العملية الانتقالية؛ ويحث بشدة البرنامج الإنمائي على العمل الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدفع المساواة بين الجنسين على أساس علاقات التكامل والتعاقد التي تعالج التحديات الإقليمية والتحديات المتعلقة ببلدان بعينها، وأن يعمل كجزء من فريق الأمم المتحدة القطري؛

٨ - **يسلم** بأن البرنامج الإنمائي ما فتئ يستثمر جهودا كبيرة، منذ عام ٢٠٠٨، في تعزيز القدرة على تعميم المنظور الجنساني، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل تعهد استثماراته وزيادتها للتعجيل بتعزيز القدرة على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإنجازات البرمجة في هذا المجال، تمشيا مع استراتيجية المساواة بين الجنسين؛

٩ - **يكرر** طلبه إلى مديرة البرنامج تقديم تقرير شفوي سنوي إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى من كل عام بشأن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين، على النحو المبين في الوثيقة DP/2005/7، وذلك خلال الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية، **ويرحب** بورقة المعلومات الأساسية التي قدمت مع التقرير الشفوي السنوي لدورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ٢٠١١.

٣ شباط/فبراير ٢٠١١

٣/٢٠١١

سياسة التقييم

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى المقرر ١٦/٢٠١٠ بشأن الاستعراض المستقل لسياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورد الإدارة عليه؛

٢ - **يسلم** بأهمية تنمية القدرات الوطنية لبلدان البرنامج لإجراء التقييمات المستقلة؛

- ٣ - **يسلم كذلك** بأن كلا من الاستعراض الشامل للسياسة العامة الذي يجري كل أربع سنوات والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة يتضمن مبادئ أساسية للتقييمات التي يجريها البرنامج الإنمائي؛
- ٤ - **يشجع** البرنامج الإنمائي على مواصلة كفالة تحلي الأفرقة التي تجري التقييمات المستقلة بأرفع مستوى ممكن من الخبرة الفنية، ومواصلة تعزيز التوزيع الجغرافي العادل في تشكيل الأفرقة؛
- ٥ - **يقر** سياسة التقييم المنقحة (DP/2011/3)؛
- ٦ - **يحث** البرنامج الإنمائي، بغية تعزيز التعلم والمساءلة، على مواصلة تحسين إعداد استجابات الإدارة وتقديمها ورصدها فيما يتعلق بالتقييمات المستقلة واللامركزية، وعلى إدماج الدروس المستفادة من هذه التقييمات في تصميم البرامج وعرضها وتنفيذها بغية تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والأثر؛
- ٧ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج لمحة عامة عن حالة تنفيذ استجابات الإدارة في التقرير السنوي للمديرة؛
- ٨ - **يهيب** بالبرنامج الإنمائي أن يحسن تتبع وتوجيه التقييمات اللامركزية عن طريق المكاتب الإقليمية لكفالة أن تفي جميع التقييمات بمعايير دنيا للجودة يحددها مكتب التقييم؛ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج لمحة عن تقييم جودة التقييمات اللامركزية في التقرير السنوي عن التقييم.

٣ شباط/فبراير ٢٠١١

٤/٢٠١١

تقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتقاء الكوارث والإنعاش ورد الإدارة عليه

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - **يحيط علماً** بتقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتقاء الكوارث والإنعاش الوارد في الوثيقة DP/2011/4 ورد الإدارة عليه (الوثيقة DP/2011/5)؛
- ٢ - **يلاحظ** الدور الهام الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في مساعدة البلدان على الحد من المخاطر وأوجه الضعف، وعلى الاستجابة للكوارث الطبيعية؛

- ٣ - يبحث البرنامج الإنمائي على تحسين إدماج برمجته للحد من الفقر والتنمية المستدامة والحد من أخطار الكوارث على الصعيد القطري، خاصة في سياق التعامل مع الكوارث الشائعة الحدوث، بما فيها الكوارث الناجمة عن تدهور البيئة وتغير المناخ؛
- ٤ - يبحث البرنامج الإنمائي على مواصلة تكثيف جهوده لدعم تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك القدرات اللازمة من أجل الحد من أخطار الكوارث، والتعافي المبكر منها والتنمية المستدامة؛
- ٥ - يبحث البرنامج الإنمائي على مواصلة تحسين إجراءاته الإدارية وآلياته للشراكة لتيسير استجابة أكثر سرعة وفعالية لطلبات المساعدة في التعافي من آثار الكوارث؛
- ٦ - يشجع البرنامج الإنمائي على تعزيز تعاونه مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما يشمل المشاركين في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بهدف زيادة تعزيز التعاون والعمل في مجال الحد من أخطار الكوارث؛
- ٧ - يشجع البرنامج الإنمائي، في إطار تعزيز تعاونه بين بلدان الجنوب وتعاونه الثلاثي في اتقاء الكوارث والتعافي منها، على تسمية مجالات محددة يمكن فيها لهذه الشراكات أن تكون مفيدة بوجه خاص وأن تحقق نتائج ملموسة؛
- ٨ - يشجع البرنامج الإنمائي على كفاءة الإدماج التام للشؤون الجنسانية في البرمجة المتعلقة باتقاء الكوارث والتعافي منها نظرا لأن النساء لا يزلن يتضررن من الكوارث على نحو غير متناسب؛
- ٩ - يبحث البرنامج الإنمائي على النظر بعناية في الأطر الزمنية المقترحة في التقييم لتنفيذ التوصيات، وذلك لضمان أن تمثل تلك التوصيات نواتج قابلة للتحقيق في أطر زمنية واقعية.

٣ شباط/فبراير ٢٠١١

٥/٢٠١١

تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية ورد الإدارة عليه

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علما بتقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية (DP/2011/6) ويحيط علما برد الإدارة عليه (DP/2011/7)؛

٢ - **يخطط علما** بالاستنتاج بأن البرنامج الإنمائي أنجز الكثير من العمل وأنه يتمتع بوضع يؤهله لأداء دور قيادي من أجل تعزيز تنمية القدرات على الصعيد القطرية والإقليمية والعالمية، إلا أنه لم يستخدم بالكامل الدروس المعرب عنها في توجيه نفسه؛

٣ - **يشجع** البرنامج الإنمائي على تعزيز آليات للاستفادة من الابتكارات الجديدة والدروس المستفادة المستقاة من شبكته الواسعة من المكاتب القطرية فيما يتعلق بتنمية القدرات؛ وعلى تطوير الممارسات الجيدة ونشرها وتصعيد تنفيذها بمزيد من الكفاءة؛ وعلى القيام، بحلول عام ٢٠١٣، باستعراض أثر تلك التدخلات على مهارات البرنامج الإنمائي وممارسته في سياق الكفاءات اللازمة لتنمية القدرات؛

٤ - **يحث** البرنامج الإنمائي على كفالة أن يكون التوجيه ميسرا للمستخدمين وأفضل اتساقا مع الواقع الوطني، ويشدد على ضرورة أن يكفل البرنامج الإنمائي إدراك الشركاء الوطنيين لمبادئ تنمية القدرات الفعالة؛

٥ - **يحث** البرنامج الإنمائي على كفالة التعميم الفعال لتنمية القدرات في أنشطته التنفيذية، خاصة على الصعيد القطري وعلى استخدام استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية كفرصة لتعزيز ذلك؛

٦ - **يحث** البرنامج الإنمائي على وضع تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين كأولوية عليا لأنشطته الإنمائية، وعلى التحديد الواضح لاستراتيجيات الخروج بهدف كفالة امتلاك الشركاء الوطنيين للقدرة الكاملة على الإنجاز المستقل دون أن يضطر البرنامج الإنمائي للاضطلاع بالدور نفسه مرة أخرى؛

٧ - **يحث** البرنامج الإنمائي على زيادة مساهمته بأقصى قدر في أنشطة تنمية القدرات التي تتم بمبادرات وطنية والمستدامة والطويلة الأجل.

٣ شباط/فبراير ٢٠١١

٦/٢٠١١

تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة البيئية من أجل الحد من الفقر:
الصلة بين الفقر والبيئة ورد الإدارة عليه

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بتقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة البيئية من أجل الحد من الفقر: الصلة بين الفقر والبيئة (DP/2011/8) الذي يشكل نموذجاً للدمج بين النمو والحد من الفقر وإدارة الموارد الطبيعية على الصعيد القطري؛
- ٢ - يحيط علماً برد الإدارة على التقييم (DP/2011/9)؛
- ٣ - يرحب بالتزام البرنامج الإنمائي بكفالة استخدام الدروس المستفادة من مبادرة الفقر والبيئة لتوجيه الاستراتيجية المستقبلية بشأن الصلة بين الفقر والبيئة، ويتطلع قدماً إلى قيام البرنامج الإنمائي بإدماج هذه الدروس المستفادة في تصميم البرامج وعرضها وتنفيذها؛
- ٤ - يبحث البرنامج الإنمائي على كفاءة اتخاذ نهج متكامل ومتعدد القطاعات إزاء النمو والحد من الفقر وإدارة الموارد الطبيعية على الصعيد القطري، في إطار جهوده لتحسين الحوكمة؛
- ٥ - يؤكد على ضرورة إقرار الحكومات بإمكانيات الحد من الفقر من خلال التصدي للصلة بين الفقر والبيئة، وإبداء التزامها بتلك الإمكانيات، مما يزيد من فرص التنفيذ الفعال لمبادرة الفقر والبيئة؛
- ٦ - يبحث البرنامج الإنمائي على تكثيف جهوده للعمل مع بلدان البرنامج للإقرار بإمكانات الحد من الفقر من خلال التصدي للصلة بين الفقر والبيئة؛
- ٧ - يؤكد على ضرورة مواصلة البرنامج الإنمائي الاستفادة من عمله التحليلي وتجاربه الناجحة في البرمجة لتحسين إدماج الحد من الفقر والإدارة البيئية في عملياته على الصعيد القطري؛
- ٨ - يبحث البرنامج الإنمائي على توفير مبادئ توجيهية لوضع مؤشرات قابلة للتحقق بشأن دمج أهداف الحد من الفقر والإدارة البيئية في البرمجة على الصعيد العالمية والإقليمية والقطرية، وعلى تعزيز الخبرة الفنية للموظفين لتنفيذ ذلك الدمج؛

- ٩ - **يحث** البرنامج الإنمائي على استعراض حوافزه التنظيمية لخفض العقوبات الداخلية القائمة أمام التعاون بين التخصصات إلى الحد الأدنى؛
- ١٠ - **يحث** البرنامج الإنمائي على كفاءة استخدام مبادرة الفقر والبيئة كنموذج من أجل تصعيد عملياته على الصعيد القطري ومن أجل التعاون بين البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاستفادة من الميزات النسبية لكل مؤسسة؛
- ١١ - **يشجع** البرنامج الإنمائي على تقييم الكيفية التي يمكن بها زيادة تطوير مبادرة الفقر والبيئة لتشمل تنفيذ السياسات بغية تحقيق الأثر الإنمائي؛
- ١٢ - **يشجع** البرنامج الإنمائي على مواصلة وتعزيز تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى فيما يتصل بالصلة بين الفقر والبيئة؛
- ١٣ - **يشدد** على أن العمل المشترك مع الحكومات الشريكة على مستوى المجلس يتسم بأهمية حيوية أثناء قيام البرنامج الإنمائي بوضع استراتيجيته لدعم الإدارة البيئية من أجل الحد من الفقر خلال السنوات المقبلة.

٣ شباط/فبراير ٢٠١١

٧/٢٠١١

تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الإدارة المحلية ورد الإدارة عليه

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - **يحيط علما** بتقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الإدارة المحلية (DP/2011/10) ويحيط علما برد الإدارة عليه (DP/2011/11)؛
- ٢ - **يؤكد** ضرورة قيام البرنامج الإنمائي بتعميم الإدارة المحلية في المجالات البرامجية للدعم بصورة أكثر وضوحا وفعالية من خلال وضع مذكرة استراتيجية متجانسة تستند إلى أساس متين من الممارسة في مجال التنمية البشرية وتصمم لمعالجة المجالات التي تتطلب التحسين والتي أبرزها التقييم؛
- ٣ - **يوصي** بأن يجري البرنامج الإنمائي، بعد نشر مذكرة الاستراتيجية، استعراضا لمستوى تعميم الإدارة المحلية في مجالات البرنامج، وأن يستخدم النتائج لتقييم الفعالية المستمرة لمذكرة الاستراتيجية، ويقوم بإطلاع المجلس التنفيذي على التقدم المحرز؛

٤ - يشجع البرنامج الإنمائي على تعزيز تعاونه وتكامله مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومع متطوعي الأمم المتحدة، وكذلك مع الشركاء في التنمية، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى والمناخين الثنائيين، بهدف توفير الدعم من أجل المبادرات الفعالة في مجال الإدارة المحلية؛

٥ - يرحب بتعزيز جماعات الممارسين والشراكات المعنية بالإدارة المحلية والتنمية المحلية والتحسينات المدخلة على عملية تقاسم المعارف على صعيد البرنامج الإنمائي بأسره؛

٦ - يحث البرنامج الإنمائي على مواصلة التركيز على تعميم المنظور الجنساني كجزء من جميع أنشطته الرامية إلى تعزيز الإدارة المحلية، وعلى الشروع في تعاون استراتيجي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن هذه المسألة.

٣ شباط/فبراير ٢٠١١

٨/٢٠١١

تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الإقليمي في التنمية والنتائج المؤسسية ورد الإدارة عليه

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الإقليمي في التنمية والنتائج المؤسسية (DP/2011/12)؛

٢ - يحيط علماً برد الإدارة على التقييم (DP/2011/13)؛

٣ - يحيط علماً بالاستنتاج بأنه، على الرغم من تواضع الموارد، قدمت البرامج الإقليمية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي منذ عهد بعيد إسهامات كبيرة في تحقيق نتائج التنمية، وتعزيز التعاون فيما بين البلدان على إنشاء المؤسسات الإقليمية والوطنية فضلاً عن التصدي للتحديات العابرة للحدود والتحديات المشتركة؛

٤ - يحث البرنامج الإنمائي على استعراض هياكله وحوافزه التنظيمية لتعزيز الثقافة المؤسسية التي تشجع على تعلم الدروس المستفادة على الصعيد الأقليمي والتعاون البرنامجي باعتبار أن ذلك يضمن الاستفادة من المعارف المتأصلة إقليمياً على نطاق المنظمة؛

٥ - يحيط علماً بسياسة المواءمة الوظيفية لعام ٢٠٠٨ المنشئة لمراكز الخدمات الإقليمية وبالتقدم المحرز حتى الآن في كفاءة أهمية وفعالية الدعم الذي تقدمه مراكز الخدمات الإقليمية للمكاتب القطرية؛

٦ - يبحث البرنامج الإنمائي، استناداً إلى الدروس المستفادة حتى الآن فيما يتصل بمراكز الخدمات الإقليمية، على وضع نموذج استراتيجي للعمل المؤسسي يشمل المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، ويوفر تخصيصاً مستداماً وشفافاً للأموال والموارد البشرية، ويحدد خطوط مسؤولية وولايات واضحة للمراكز الإقليمية، ويكفل عدم ازدواجية الوظائف والخدمات، وييسر وضع القدرات في أكثر الأماكن ملاءمة؛

٧ - يرحب بالتزام البرنامج الإنمائي بوضع معايير وتوجيهات تؤدي إلى تطوير أفضل استخدام للنهج الإقليمية.

٣ شباط/فبراير ٢٠١١

٩/٢٠١١

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتقارير مراجعي الحسابات عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وتقارير المنظمات عن تنفيذها لتوصيات مجلس المراجعين (DP/2011/14، و DP/FPA/2011/1، و DP/2011/15)؛

٢ - يحيط علماً بالرأي غير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ويلاحظ مع القلق أن صندوق الأمم المتحدة للسكان تلقى رأياً مشفوعاً بتحفظات بشأن مراجعة الحسابات من مجلس المراجعين؛

٣ - يشجع البرنامج الإنمائي ومكتب خدمات المشاريع على اتخاذ الخطوات اللازمة لمواصلة تلقي آراء مراجعة حسابات غير مشفوعة بتحفظات من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛ ويحيط علماً بالإجراءات التي يتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان لمعالجة التوصيات الواردة في تقرير مجلس المراجعين عن الصندوق لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ ويحث إدارة الصندوق على اتخاذ إجراءات فورية وضرورية بهدف تلقي رأي بشأن مراجعة الحسابات غير مشفوعاً بتحفظات في فترة السنتين المقبلة؛

٤ - **يطلب** إلى إدارة كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع كفالة الامتثال التام لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات وأن تعالج، على سبيل الأولوية، المسائل المتكررة التي أثارها مجلس المراجعين في تقاريره بشأن أداء كل منظمة، لا سيما بشأن المسائل المؤثرة في إدارة النفقات والإشراف عليها في البيئات شديدة المخاطر وطرائق تنفيذ البرامج، وكذلك فيما يتصل بالعمل السلس لنظام أطلس وبدء العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

٥ - **يؤكد** أن التنفيذ الوطني ينبغي أن يكون الخيار المفضل، حسب الاقتضاء، في الأنشطة التنفيذية للمنظمات، ويحيط علما بالخطوات المتخذة لتحسين الإشراف على العمليات والنفقات المصاحبة لهذه الطريقة ورصدها ويسلم بأهمية مواصلة التحسين في هذا الصدد؛

٦ - **يلاحظ** الزيادة الكبيرة في عدد الشكاوى بشأن حالات الغش والغش المفترض في البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي والصندوق إدراج مزيد من التفاصيل، في تقريريهما السنويين لعام ٢٠١٠ المقدمين إلى المجلس التنفيذي عن المراجعة الداخلية للحسابات وفي ردود الإدارة بهما، عن الخطوات المتخذة لمعالجة هذه المسائل؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٧ - **يلاحظ** أن فترة السنتين هذه هي الثانية على التوالي التي يقوم فيها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بإبداء رأي مشفوع بتحفظات بشأن مراجعة الحسابات لصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتصل ببياناته المالية؛

٨ - **يشجع** البرنامج الإنمائي على أن يسعى جاهدا لإدخال تحسينات مستمرة على عملياته استعدادا لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بتوجيه غير رسمي من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن الخيار الملائم لفرادى السياسات المحاسبية في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومستفيدا أيضا من تجربة مؤسسات الأمم المتحدة التي طبقت تلك المعايير بالفعل؛

٩ - **يعرب عن القلق** إزاء ارتفاع مستوى الرصيد النقدي البرنامج الإنمائي ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يوفر، في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١١، معلومات تفصيلية عن مستوى الأموال غير المنفقة، وكذلك عن أسباب عدم إنفاق تلك

الأموال، وأيضا عن السياسات والممارسات الاستثمارية للبرنامج، والخطوات المتخذة لكفالة وجود مستوى ملائم أكثر من السيولة؛

١٠ - يشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة الاستفادة من التقدم المحرز في معالجة الأولويات المتصلة بمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وفي معالجة الأولويات العشر العليا لمراجعة الحسابات في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

١١ - يحيط علما بالإجراءات التي يجري اتخاذها، على سبيل الأولوية، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، لمعالجة التحديات المرتبطة بالتنفيذ والتقيد بالإجراءات على الصعيد الوطني، وهي تحديات تسببت في صدور رأي مشفوع بتحفظات في مراجعة الحسابات بشأن البيانات المالية للصندوق عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛

١٢ - يحيط علما بخطة عمل صندوق السكان للحيلولة دون حدوث مخاطر مماثلة فيما يتعلق بمراجعة الحسابات والإشراف في المستقبل، ويشجع على إدخال المزيد من التحسينات في تيسير الاستخدام وفي آليات التوجيه والتدريب والإشراف تتسم بالفعالية والحداثة من أجل القيام من خلال المنظمة بإدماج الدروس المستفادة من نتائج مراجعة الحسابات؛

١٣ - يقر بالجهود التي تبذلها الإدارة لإنشاء نظام شامل للرقابة الداخلية للمنظمة؛ ويؤكد، في هذا الصدد، أهمية تعزيز الرقابة الداخلية وزيادة القدرات في المكاتب اللامركزية، وكفالة التقيد بالإجراءات؛ ويلاحظ الجهود الجارية لإنشاء آليات للمساءلة الشخصية تكفل مساءلة المديرين عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات؛

١٤ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يبقى المجلس التنفيذي على علم بالتطوير والتنفيذ المستمرين لإطاره للرقابة الداخلية؛

١٥ - يشدد على أهمية المساءلة على جميع المستويات ويشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يرصد عملية المتابعة رصدا دقيقا بهدف كفالة اتخاذ إجراءات ملائمة وجيدة التوقيت وكاملة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات؛

١٦ - يقر بأهمية الدعم المطرد على جميع مستويات التعاون الدولي لتعزيز التنفيذ الوطني وترويج استخدام النظم الوطنية؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

١٧ - يقو بالتقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ ضوابط مالية قوية وتنفيذ ٩٠ في المائة من توصيات مراجعات الحسابات التي قدمت في فترات السنتين السابقة؛

١٨ - يقو بالتجديد الكامل للاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٣ شباط/فبراير ٢٠١١

١٠/٢٠١١

نموذج ميزانيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بمذكرة المعلومات المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن خريطة الطريق إلى ميزانية متكاملة: تصنيف التكاليف والميزنة القائمة على النتائج، التي أعدت استجابة للمقرر ٣٢/٢٠١٠ للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان، والمقرر ٢٠/٢٠١٠ للمجلس التنفيذي لليونيسيف، بما يتضمن ما يلي:

(أ) معلومات عن أوجه التباين في تقسيم التكاليف إلى فئات مصنفة؛

(ب) وثيقة غير رسمية تعتبر نموذجاً يوضح الشكل الذي ستكون عليه جداول الميزانية الرئيسية والتفسيرات المصاحبة؛

٢ - يسلم بأن المعلومات الإضافية المعروضة ينبغي أن تضمن وجود صلات شاملة وشفافة بأطر النتائج المؤسسية وأطر نتائج الإدارة للخطط الاستراتيجية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف؛

٣ - يؤيد نهج الميزنة القائمة على النتائج الوارد في المذكرة المشتركة غير الرسمية؛

٤ - يلاحظ الجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان لتعزيز إطاريهما للنتائج ويشجع البرنامج والصندوق على مواصلة تحسين المؤشرات، في سياق تنفيذ نهج الميزنة القائمة على النتائج، بحيث تكون 'محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق ومناسبة ومقيدة بإطار زمني'، وأن يربط الموارد بالنتائج المتوقعة بصورة أوضح؛

٥ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أن يعدا ويعرضا وثائق ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على نحو يتفق وشكل جداول الميزانية الأساسية والتفسيرات المصاحبة المعروضة في المذكرة المشتركة غير الرسمية المذكورة في الفقرة ١ أعلاه، بما في ذلك نتائج الاستعراض المشترك لأثر تعاريف وتصنيفات تكاليف الأنشطة على استرداد التكاليف؛

٦ - **يؤكد** على ضرورة إجراء مشاورات منتظمة مع المجلس التنفيذي، استعدادا لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وللميزانية المتكاملة لعام ٢٠١٤ وما بعده.

٣ شباط/فبراير ٢٠١١

١١/٢٠١١

مرفق البيئة العالمية: تعديلات على صك مرفق البيئة العالمية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالوثيقة DP/2011/17 التي تتضمن تعديلين على صك مرفق البيئة العالمية؛

٢ - **يقر** التعديلين كما وردا في الفقرة ٨ من الوثيقة DP/2011/17.

٣ شباط/فبراير ٢٠١١

١٢/٢٠١١

تقرير التنمية البشرية

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤ بشأن تقرير التنمية البشرية،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يشير كذلك إلى مقرره ١٥/٩٤،

وإذ يشير إلى الشواغل الكبيرة والآراء المتعددة التي أعربت عنها الدول الأعضاء إزاء مسائل تشمل، في جملة أمور، استخدام مصطلحات ومؤشرات جديدة في تقرير التنمية البشرية وتواتر إصداره، خلال مناسبات تشمل المشاورات غير الرسمية بشأن تقرير التنمية

البشرية لعام ٢٠١٠، والدورة السنوية لعام ٢٠١٠، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2010/33، والدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١،

وإذ يؤكد من جديد الأحكام ذات الصلة في المقرر ١١٢/٤١ للجنة الإحصائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يقر بأن تقرير التنمية البشرية يمثل أداة هامة في زيادة الوعي بالتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم،

١ - يؤكد من جديد على أن إعداد تقرير التنمية البشرية ينبغي أن يتسم بالحياد والشفافية وأن يجري بالتشاور الكامل والفعال مع الدول الأعضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب للطبيعة المحايدة للمصادر واستخدامها؛

٢ - يهيب بمكتب تقرير التنمية البشرية تعزيز عملية المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن التقرير، بطريقة شاملة وشفافة، مع مراعاة المقررات والقرارات الحكومية الدولية ذات الصلة المتخذة في هذا الصدد؛

٣ - يؤكد ضرورة مراعاة المناقشات التي أجريت في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بشأن الاستخدام السليم للمؤشرات والمنهجيات، بغية تعزيز فائدة التقرير بوصفه أداة لزيادة المعرفة والفهم لمسائل التنمية عالمياً؛

٤ - يؤكد أن تقرير التنمية البشرية نتاج عملية مستقلة و متميزة وليس وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، وأن وضع السياسات المنظمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة سيظل من اختصاص الدول الأعضاء؛

٥ - يطلب إلى مديرة البرنامج الإنمائي أن تقدم تقريراً خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١١ عن التدابير المتخذة من قبل البرنامج الإنمائي ومكتب تقرير التنمية البشرية، مع مراعاة دور كل منهما، لكفالة التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧ والمقررات المتعلقة بذلك؛

٦ - يقرر إجراء مناقشة متعمقة لجميع الجوانب المتصلة بتقرير التنمية البشرية، بما يشمل ما يتعلق منها بالوفاء بالأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧، بغية تحسين نوعية التقرير ودقته، فضلاً عن الحفاظ على مصداقيته وحياده، دون المساس باستقلالته التحريرية.

٣ شباط/فبراير ٢٠١١

١٣/٢٠١١

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١١ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١١:

الرئيسة: سعادة السيدة إديتا هردا (الجمهورية التشيكية)

نائب الرئيسة: السيد تاكيشي أوسوغا (اليابان)

نائب الرئيسة: سعادة السيد ميشيل تومو مونتي (الكاميرون)

نائب الرئيسة: السيد نجيب الرحمن (بنغلاديش)

نائب الرئيسة: سعادة السيد كارلوس إ. غارسيا - غونزاليس (السلفادور)

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١١ (DP/2011/L.1)؛

أقر التقرير عن دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٠ (DP/2011/1)؛

أقر خطة عمله السنوية لعام ٢٠١١ (DP/2011/CRP.1)؛

وافق على خطة العمل المؤقتة لدورته السنوية لعام ٢٠١١؛

اعتمد الجدول التالي للدورات المتبقية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١١:

الدورة السنوية لعام ٢٠١١: ٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١: ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛

اتخذ المقرر ١/٢٠١١ بشأن النظام الداخلي المنقح للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة

الإئتماني وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ٢/٢٠١١ بشأن التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمسائل الجنسانية.

البند ٣

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اعتمد البرامج القطرية التالية:

منطقة أفريقيا: بوركينا فاسو وزامبيا؛

منطقة الدول العربية: الصومال؛

منطقة آسيا ودول المحيط الهادئ: إندونيسيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وملديف؛

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: أوروغواي وشيلي؛

أحاط علما بالتمديد الأول للبرنامج القطري لبيرو لمدة سنة واحدة (DP/2011/19)؛

أحاط علما بمشروع الوثيقة المشتركة للبرنامج القطري لجمهورية تنزانيا المتحدة (DP-FPA/DCCP/TZA/1) وبالتعليقات عليها.

البند ٤

التقييم

اتخذ المقرر ٣/٢٠١١ بشأن سياسة التقييم؛

اتخذ المقرر ٤/٢٠١١ بشأن تقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتقاء الكوارث والإنعاش ورد الإدارة عليه؛

اتخذ المقرر ٥/٢٠١١ بشأن تقييم مدى إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية ورد الإدارة عليه؛

اتخذ المقرر ٦/٢٠١١ بشأن تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة البيئية من أجل الحد من الفقر: الصلة بين الفقر والبيئة ورد الإدارة عليه؛

اتخذ المقرر ٧/٢٠١١ بشأن تقييم مدى مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الإدارة المحلية ورد الإدارة عليه؛

اتخذ المقرر ٨/٢٠١١ بشأن تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى الإقليمي في التنمية والنتائج المؤسسية ورد الإدارة عليه.

البند ١٠

مسائل أخرى

اتخذ المقرر ١١/٢٠١١ بشأن مرفق البيئة العالمية: تعديلات على صك مرفق البيئة العالمية.

البند ١١

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

أحاط علما بالتقرير الشفهي عن المعلومات المستكملة لعام ٢٠١٠ والأولويات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

البند ١٢

اتخذ المقرر ١٢/٢٠١١ بشأن تقرير التنمية البشرية.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

أحاط علما بتقرير شفوي قدمه المدير التنفيذي.

الجزء المشترك

البند ٥

التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أحاط علما بالتقرير المشترك لمديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2011/5) والتعليقات عليه، بغية إحالته إلى المجلس.

البند ٦

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ المقرر ٩/٢٠١١ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

البند ٧

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ١٠/٢٠١١ بشأن نموذج ميزانيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛ أحاط علما بتقريري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2011/16) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2011/2) عن إدارة الموارد البشرية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اعتمد وثائق البرامج القطرية التالية:

أفريقيا: بوركينا فاسو وزامبيا؛

الدول العربية: الصومال؛

منطقة آسيا والمحيط الهادئ: إندونيسيا وملديف؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أوروغواي؛

أحاط علما بمشروع الوثيقة المشتركة للبرنامج القطري لجمهورية تيرانيا المتحدة (DP-FPA/DCCP/TZA/1) وبالتعليقات عليها.

البند ٩

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

استمع إلى عرض شفوي بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بما في ذلك استراتيجية الصندوق في مجال الاستجابة الإنسانية؛ اتخذ مقرا شفويا بتأجيل عرض استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان من الدورة السنوية لعام ٢٠١١ إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١؛ اتخذ مقرا شفويا بشأن بيان المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يرحب بعرض رؤية المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الوارد في بيانه الأول إلى المجلس التنفيذي، بما في ذلك الروابط بين برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمرات الدولية المقبلة ذات الصلة، لا سيما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالشباب، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛
- ٢ - يلاحظ دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل، بسبل منها التنسيق بين الشركاء العالميين، ويلاحظ كذلك عمله البرنامجي مع الاستراتيجية العالمية لدعم البلدان التي أعلنت التزامات، والبلدان التي تعتزم إعلان التزامات، بالقضاء على المستويات العالية للوفيات النفاسية ووفيات المواليد والأطفال؛
- ٣ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على دعم الدول الأعضاء لكفالة خروج المؤتمرات الدولية المقبلة ذات الصلة بنتائج ناجحة.

الاجتماع المشترك

عقد اجتماعاً مشتركاً للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم

المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي في يومي ٤ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، تناول بالنظر المواضيع التالية:

- (أ) الإنصاف: تضيق الفجوات للدفع قدما بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (ب) تعميم المنظور الجنساني من خلال عمل الوكالات والتعاون المرتقب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
- (ج) كفاءة الاستجابة لحالات الطوارئ والانتقال إلى الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل: الدروس المستفادة؛
- (د) توحيد الأداء: المتابعة حتى هانوي؛
- عقد أيضا الإحاطتين غير الرسميتين التاليتين:

المشاوراة المشتركة غير الرسمية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن نموذج ميزات البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛

المشاوراة غير الرسمية بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣ شباط/فبراير ٢٠١١

١٤/٢٠١١

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقارير السنوي لمديرة البرنامج عن الأداء والنتائج لعام ٢٠١٠ المقدمين كتنقرير موحد (DP/2011/22)، وبمرفق التقرير، بما في ذلك إطار النتائج الإنمائية المنقح ومصفوفة فعالية التنمية والإطار المؤسسي المنقح؛

٢ - يؤكّد أن الهدف من استعراض منتصف المدة هو صقل التوجّه الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإجراء استعراض شامل لإطار النتائج بهدف إجراء تحسينات في عام ٢٠١١ وتحديد ما سيُجرى من تحسينات أخرى خلال السنوات المتبقية؛

- ٣ - **يطلب** إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ التغييرات خلال الأشهر المتبقية من عام ٢٠١١ وأن تسترشد بالأطر المنقحة الجديدة فيما تقوم به من إبلاغ من خلال التقرير السنوي لمديرة البرنامج بدءاً من الدورة السنوية لعام ٢٠١٢؛
- ٤ - **يعترف** بالتحليل التراكمي لأداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الاستراتيجية؛
- ٥ - **يسلم** بالجهود التي تبذلها المنظمة في سبيل مواصلة تعزيز إمكانية التنبؤ بعملية قياس النتائج والإبلاغ عنها ومواصلة تحسين جودة هذه العملية، ويسلم باستخدام العملية المؤشرات القطرية تحقيقاً لهذه الغاية؛
- ٦ - **يسلم** بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفر طائفة عريضة من المعلومات عمّا يضطلع به من أنشطة في مختلف مجالاته المواضيعية؛
- ٧ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحسين تقاريره السنوية المقبلة بتضمينها ما يلي: (أ) وصف لما جابهه من تحديات وما اتخذته من خطوات للتغلب على هذه التحديات وفقاً لما طلب إليه في المقرر ١٣/٢٠١٠؛ (ب) وإفادة بنتائج أدائه على صعيدي المساواة بين الجنسين وتنمية القدرات؛ (ج) وسرد واضح ومركّز وشامل لإسهامات البرنامج الإنمائي في التنمية؛ (د) وبيانات تعرض بمزيد من الوضوح النتائج الإنمائية التي تولدت عن إسهامات البرنامج الإنمائي؛
- ٨ - **يؤكد** أن ارتكاز الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس متين من أطر النتائج أمر ضروري لأغراض الإدارة وتعريف الموظفين والبرامج القطرية والشركاء في التنمية بالنتائج المتوقعة، ولكي يتسنى رصد أداء البرنامج الإنمائي دون أن يضطر الشركاء إلى إيجاد أطر موازية لرصد الأداء، ويعرب في الوقت نفسه عن قلقه لأن إطار البرنامج الإنمائي المنقح للنتائج الإنمائية لا يتيح للبرنامج الإنمائي المجال كاملاً لتحديد إسهاماته في تحقيق النتائج الإنمائية بوضوح أو للإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج ورصد هذا التقدم على نحو واف خلال ما تبقى من الخطة الاستراتيجية الحالية؛
- ٩ - **يحيط علماً** بإطار الموارد المالية المتكامل المنقح للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ الوارد في الوثيقة DP/2011/22، ويشجّع مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة السعي إلى تحقيق الوفورات بزيادة الكفاءة من خلال توحي الانضباط في الميزانية لدى إعداد مشروع الميزانية المؤسسية للمنظمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ويسلم في الوقت نفسه بضرورة توافر الموارد الكافية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية؛

١٠ - **يطلب** إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدى إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أن تقوم بما يلي مع المراعاة التامة لولاية البرنامج الإنمائي وطابعه الحكومي الدولي:

(أ) أن تُحدّد محور تركيز عمل البرنامج الإنمائي ودوره بشكل واضح، مع مراعاة الوضع الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي ودمج تحليل لأدائه وما يجابهه من تحديات وما يتعلّمه من دروس، مع إيلاء الاعتبار للبيئة الخارجية والأعمال التي تقوم بها الجهات الأخرى المعنية بالمجال الإنمائي؛

(ب) أن تضع نموذجاً لأطر النتائج، لأغراض إجراء مشاورات مبكراً مع المجلس التنفيذي، يوفر تفسيرات واضحة لنهجه وتعريفه ولا يرتبط هذه الأمور بعملية الإبلاغ؛

(ج) أن تعدّ أطر نتائج متينة البنين تبين سلسلة نتائج كاملة وتحدّد النتائج المتوقعة على مستويات النواتج والنتائج والتأثيرات، وتركز على إنجاز البرنامج الإنمائي للنواتج وإسهامه في تحقيق النتائج، لا على أداء البلدان المستفيدة من البرامج؛

(د) أن تُدرج ضمن الأطر مؤشرات واضحة وقابلة للقياس، مشفوعة بخطوط أساس ومحطات هامة وأهداف لأغراض رصد تحقيق النتائج، وأن تُبلغ عن هذه المؤشرات بانتظام ضمن تقارير المديرية السنوية للبرنامج إلى المجلس التنفيذي؛

(هـ) أن تحسّن نظم جمع البيانات لأغراض الإدارة على أساس النتائج وأغراض الإبلاغ بما يتيح تحسين رصد إنجازات البرنامج الإنمائي على المستويات المؤسسي والإقليمي والقطري، مع كفالة الربط بين أي تحسينات تُجرى وبين عمليات إدارة التغيير الأخرى؛

١١ - **يسلم** بأنه يجري الاضطلاع بعدد من مبادرات إدارة التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **ويتطلّع** إلى إجراء حوار متواصل لفهم كيفية تحقّق التكامل بين هذه المبادرات ومعرفة كيفية وتوقيت تنفيذها؛

١٢ - **يؤكد** على ضرورة إجراء المشاورات مبكراً و بانتظام مع أعضاء المجلس التنفيذي بقصد إجراء تحسينات على منهجية وشكل الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وعلى إدارة النتائج في إطار هذه الخطة، على أن تبدأ هذه العملية التشاورية في عام ٢٠١١ وتستمر طيلة فترة إعداد الخطة؛

١٣ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعرض على المجلس التنفيذي خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ ورقة اجتماع، كي يوافق عليها في إطار بند رسمي، ترسم ملامح "خريطة طريق" تُحدد فيها محطات الإنجاز الرئيسية والأطر الزمنية لإحراز

التقدّم صوب تحقيق الأهداف المحدّدة في هذا المقرر وتشمل مؤشرات تدل على كيفية ارتباط هذا العمل بمبادرات من قبيل خطة مديرة البرنامج للتغيير والميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي؛

١٤ - يطلب أيضا إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تقدّم استعراضا تراكميا للخطة الاستراتيجية في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣، بدلا من الدورة العادية الأولى، كما هو متوخّى في المقرر ٩/٢٠١١، وذلك لكي يشمل الاستعراض نتائج وبيانات عام ٢٠١٢، ويؤيد قرار الدمج بين الاستعراض التراكمي والتقارير السنوي في وثيقة موحّدة، مع اعتماد شكل محسّن لإعداد التقارير، بحيث يفيد الاستعراض التراكمي والتقارير السنوي بدرجة أكبر في الإبلاغ عن التغييرات الإنمائية الناجمة عن إسهامات البرنامج الإنمائي.

١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

١٥/٢٠١١

حالة التزامات تمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١١ وما بعده

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشدّد على أهمية وجود قاعدة ثابتة يمكن التنبؤ بها من الموارد العادية ("الأساسية") لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - يلاحظ أن مجموع المساهمات الواردة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٠ زاد بواقع خمسة بلايين دولار بسبب الزيادة في تمويل الموارد غير الأساسية؛

٣ - يلاحظ مع القلق أن المساهمات في الموارد العادية انخفضت إلى ٠,٩٧ بليون دولار، وبالتالي لم يتحقّق هدف تمويل الموارد العادية لعام ٢٠١٠ المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

٤ - يلاحظ كذلك أن انخفاض مجموع المساهمات في الموارد العادية قد يعوّض في عام ٢٠١١ بالمكاسب الفعلية والمتوقعة من أسعار صرف العملات على أساس أسعار الصرف الرسمية المعمول بها في الأمم المتحدة في ١ أيار/مايو ٢٠١١، وبالتالي قد يبلغ حجم الموارد العادية بليون دولار للسنة الحالية؛

٥ - يسلم بأن الجهات المانحة العشر الأكبر قدّمت ما يقرب من ٨٢ في المائة من الموارد العادية في عام ٢٠١١، ويدعو مديرة البرنامج إلى مضاعفة جهودها لتعبئة الموارد العادية ومواصلة العمل على زيادة عدد الجهات المساهمة؛

٦ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ويكرر تأكيد أن الموارد العادية، نظرا لكونها غير مقيدة، هي الركيزة الأساسية لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٧ - يطلب إلى جميع البلدان التي لم تقدم بعد مساهماتها في الموارد العادية لعام ٢٠١١ أن تقوم بذلك؛ ويشجع الدول الأعضاء على إعلان تبرعاتها على أساس عدة سنوات إن أمكن، وأن تعلن جداول السداد، وأن تلتزم من ثم بإعلانات التبرع هذه وبجدول سدادها؛

٨ - يسلم بأهمية أن يبرهن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقق النتائج الإنمائية المدعومة بالمساهمات المالية المقدمة من الدول الأعضاء، وأن يعرف بهذه النتائج ويكون خاضعا للمساءلة حيالها.

١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

١٦/٢٠١١

التقرير السنوي عن التقييم إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير السنوي عن التقييم الوارد في الوثيقة DP/2011/24، ويشي على مكتب التقييم لزيادة ما ينطوي عليه التقرير من معلومات؛

٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعالج المسائل التي أثرت في التقييمات المستقلة؛

٣ - يلاحظ مع القلق أنه رغم ازدياد عدد المكاتب القطرية التي أجرت تقييما واحدا على الأقل، استمر في عام ٢٠١٠ انخفاض العدد الإجمالي لتقييمات النتائج ولا تزال معدلات تقيد المكاتب القطرية بخطط التقييم والتزامها بإجراء تقييمات النتائج منخفضة، ويطلب في هذا الصدد إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم على وجه السرعة بتحديد ومعالجة العقبات التي تحول دون الامتثال لخطط التقييم والالتزام بإجراء تقييمات النتائج، بما في ذلك تأمين الموارد اللازمة لتأدية وظيفة التقييم ومراقبة الامتثال؛

- ٤ - **يسلم** بأن نجاح التقييمات وقابلية البرامج للتقييم الفعلي يقتضيان تصميم وتخطيط البرامج على النحو الملائم، **ويلاحظ** ضرورة اتخاذ تدابير لتعزيز تصميم البرامج بما يتيح اتباع النهج القائم على النتائج في رصد النتائج الملموسة والتعرف عليها؛
- ٥ - **يلاحظ** وجود تحديات مستمرة فيما يتعلق بما يلي: نوعية التقييمات اللامركزية، وانخفاض عدد المكاتب القطرية التي لديها وحدات مكرّسة لمهام الرصد والتقييم، وتفاوت أعداد الموظفين المكرّسين لمهام الرصد والتقييم بين المكاتب الإقليمية، وتفاوت درجات مراعاة الدروس المستفادة من التقييمات في تصميم وتنفيذ البرامج؛
- ٦ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعزّز القدرة على إجراء التقييمات اللامركزية وعلى تحديد وتذليل العقبات التي تحد من نوعية التقييمات اللامركزية ومن درجة التقيّد بخطط التقييم وتقييمات النتائج، بما في ذلك تأمين الموارد اللازمة لتأدية وظيفة التقييم ومراقبة الامتثال؛
- ٧ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها بعض المكاتب القطرية لتأمين التدريب على التقييم على المستوى القطري، **ويشير** على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يواصل دعمه لتنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم؛
- ٨ - **يسلم** بالتحسّن الذي تحقّق في مجال تقديم ردود الإدارة على التقييمات، **ويحثّ** على مواصلة إحراز التقدم في إعداد ردود الإدارة وتنفيذها ورصدها، **ويطلب** أن تتابع التقارير المقبلة تنفيذ ردود الإدارة؛
- ٩ - **يرحب** بزيادة مشاركة فنيين وطنيين من البلدان المستفيدة من البرامج في عملية تقييم النتائج الإنمائية، **ويلاحظ** الجهود التي يبذلها مكتب التقييم في إطار سعيه إلى تحسين معدّل تمثيل الخبرات الاستشاريات من البلدان المستفيدة من البرامج، **ويشدد** على أهمية ضمان قيام جميع القائمين على التقييم بمراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين مراعاة تامة في التقييمات؛
- ١٠ - **يوافق** على برنامج العمل المنقح لعام ٢٠١١ الذي اقترحه مكتب التقييم وعلى برنامج العمل المؤقت لعام ٢٠١٢؛
- ١١ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطلاع المجلس التنفيذي على ما يستجدّ بخصوص تعيين المدير الجديد لمكتب التقييم ليتسنى للمجلس التنفيذي استعراض التعيين وإسداء المشورة بشأنه بما يتماشى وسياسة التقييم المنقحة (DP/2011/3).

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١

١٧/٢٠١١

مستجدات تقرير التنمية البشرية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتقرير "مستجدات التحضيرات والمشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية" (DP/2011/25)؛

٢ - يشير مع التقدير إلى الإجراءات التي اتخذها مكتب تقرير التنمية البشرية في تعامله مع الأوساط الإحصائية الدولية بشأن المسائل الإحصائية المتعلقة بالتقرير، بسبل من بينها تنشيط دور الفريق الاستشاري الإحصائي وفي تعامله مع اللجنة الإحصائية واستجابته لها؛

٣ - يحيط علماً بالتقرير الشفوي الذي قدمته مديرة البرنامج بشأن تقرير التنمية البشرية، ويعرب عن تقديره للجهود المبذولة للاجتماع بشكل منتظم مع مدير مكتب تقرير التنمية البشرية من أجل تقييم التقدم المحرز في إعداد التقرير؛

٤ - يرحب بالجهود التي يبذلها مكتب تقرير التنمية البشرية والمكتب التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الشراكات من أجل تنظيم مشاورات مع الأفرقة الإقليمية التابعة للمجلس ومع الحكومات وغيرها من الجهات المعنية، من قبيل المكاتب الإحصائية الوطنية، واللجان الإقليمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في كافة المناطق التي تنشأ فيها فرص عمل ذلك؛

٥ - يشير مع التقدير إلى الجهود التي يبذلها كل من مكتب تقرير التنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحسين جودة التقرير ودقته، مع الحفاظ في نفس الوقت على مصداقيته وحياده دون المساس باستقلاليتته التحريرية؛

٦ - يطلب إلى مكتب تقرير التنمية البشرية أن يواصل عقد مشاورات منتظمة ومفتوحة وشفافة وشاملة مع أصحاب المصلحة من أجل كفالة أن يستمر تقرير التنمية البشرية في الإسهام بفعالية في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١

١٨/٢٠١١

استعراض منتصف المدة للبرنامج العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يقر باستلام نتائج استعراض منتصف المدة الذي أجراه البرنامج العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذًا لقرار المجلس التنفيذي ٣٢/٢٠٠٨؛
- ٢ - يحيط علماً بالطابع التطلعي للاستعراض واتساقه مع التوصيات المنبثقة عن تقييم إطار التعاون العالمي الثالث، والرد الذي أصدرته الإدارة لاحقاً، الوارد في الوثيقة DP/2008/45، على تقييم إطار التعاون العالمي الثالث؛
- ٣ - يقر بالدور الذي اضطلع به البرنامج العالمي في صقل الترتيبات المؤسسية الداخلية للبرنامج الإنمائي من أجل تحقيق المزيد من التقارب بين السياسات الإقليمية والمؤسسية والدعم الاستشاري وبين مجالات الاحتياج إليها في الميدان، وجعل تلك الخدمات أكثر استجابة لاحتياجات البرامج القطرية؛
- ٤ - يطلب استمرار التركيز على تقريب الدعم الاستشاري في مجال السياسات من العملاء، مرحباً بالتقدم المحرز في العمل المتعدد الممارسات على الصعيد العالمي والإقليمي، ومعترفاً بأن مراكز الخدمة الإقليمية تزوج بين بنية قوية للممارسات ونظم إدارة المعارف قادرة على تبادل أفضل الممارسات فيما بين الأقاليم، وفي أنحاء المنظمة؛
- ٥ - يطلب زيادة التركيز على تعميم المعايير الخاصة بالخدمات الاستشارية الجيدة في مجال السياسات من أجل البرنامج العالمي، للمساعدة في كفاءة أن يتمكن الموظفون والشركاء، أياً ما كان مكانهم، من التعلم بصورة مستمرة من الخبرات في الميدان وأن يكون لديهم فهم واضح لما يلي: ماهية المعلومات المتاحة؛ ومدى موثوقية أو مؤسسية هذه المعلومات؛ وكيفية الوصول إليها والتعامل مع المستشارين المعنيين؛ وكيفية التأثير فيها؛
- ٦ - يحث البرنامج العالمي، مسترشداً بالتقييمات المواضيعية واستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، أن يواصل الإفادة من النتائج المتحققة في النصف الأول من البرنامج العالمي، بسبل من بينها توفير القيادة العالمية في مجال السياسات بشأن التنمية البشرية الشاملة والمرنة والمستدامة، والنهوض بالمعايير الجديدة للخدمات الاستشارية في مجال السياسات، وزيادة التركيز على المبادرات المتعددة الممارسات لتعزيز التكامل بين الخدمات المتعلقة بالسياسات من أجل التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة؛

٧ - **يطلب** تقديم تقرير نهائي بشأن أداء البرنامج العالمي ونتائجه المقرر رفعها إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣، مع إيراد تقييم للتقدم المحرز في إطار الخدمات الاستشارية المتعددة الممارسات على صعيد السياسات، بما في ذلك في مجالات مواصلة التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استعدادا لمؤتمر (ريو + ٢٠) بشأن التنمية المستدامة، ونهوضا بخطط التنمية المحلية والإدارة المحلية.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١

١٩/٢٠١١

تقرير عن النتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٠

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير الذي يعرض النتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، **ويعرب عن** تقديره لمساهمات الصندوق الملموسة والقابلة للتوسع في توطين الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نموا، عن طريق توفير رؤوس الأموال الاستثمارية والمساعدة التقنية لتشجيع التنمية المحلية وتوفير خدمات القروض البالغة الصغر الشاملة التي تعود بالنفع على الأسر الفقيرة، والمشاريع الصغيرة والمشاريع المتناهية الصغر؛

٢ - **يرحب** بالتركيز الخاص الذي أولاه الصندوق في عام ٢٠١٠ إلى التقييمات الخارجية للبرامج، مؤكدا على أهمية برامج الدعم في الصندوق وفعاليتها عموما، ومبرزا أيضا المجالات التي تحتاج إلى تعزيز؛ **ویرحب** أيضا بالتحليل الوارد في التقرير السنوي بشأن الكيفية التي تسهم بها أنشطة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي، بما في ذلك الدروس التي استفاد منها والتحديات التي واجهها؛

٣ - **يرحب** بالجهود التي بذلها الصندوق في عام ٢٠١٠ من أجل توسيع نطاق برامجه للدعم لكي تشمل مجالات مواضيعية جديدة ذات صلات واضحة بولايتيه وميزاته النسبية، في الوقت الذي زاد فيه أيضا على نحو كبير من تقاسم المعارف وأعمال الدعوة كوسيلة لتحقيق تغيير أوسع نطاقا في أقل البلدان نموا؛

٤ - **يشجع** الصندوق على مواصلة الجهود التي يبذلها لتعبئة مساهمات في موارده العادية، أو تعبئة المساهمات المواضيعية المتعددة السنوات الضرورية للحفاظ على خدماته ودعمه الاستثماري وتوسعه إلى المزيد من أقل البلدان نموا، **ويشجع** الدول الأعضاء التي بمقدورها الإسهام في الموارد العادية للصندوق أن تفعل ذلك؛

٥ - يرحب باستمرار تزايد التبرعات المقدمة إلى الموارد الأخرى للصندوق في عام ٢٠١٠، وبتحقيق تنوع جيد في الجهات المانحة، وذلك بتقديم تبرعات من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف، ومن صندوق توحيد أداء الأمم المتحدة، ومصادر القطاع الخاص؛

٦ - يرحب بالاختتام الناجح في عام ٢٠١٠ لاستعراض الممارسات التشغيلية والإدارية للصندوق - على النحو الذي حددته المراجعة التي أجريت على سبيل المتابعة خلال عام ٢٠١٠ - ويرحب أيضا بالجهود التي يبذلها الصندوق من أجل الحفاظ على الجودة البرنامجية العالية مع تنامي حافظة البرامج استجابة لزيادة الطلب من أقل البلدان نموا.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١

٢٠/٢٠١١

التخطيط للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين والذكرى السنوية الأربعين لمتطوعي الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالدور الكبير الذي يضطلع به برنامج متطوعي الأمم المتحدة باعتباره مركزا لتنسيق الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين وبالمبادرات الهامة التي جرى الاضطلاع بها في هذا الصدد؛

٢ - يهنئ برنامج متطوعي الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين له وعلى إنجازات البرنامج طوال هذه السنوات.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١

٢١/٢٠١١

التقرير السنوي للمدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالإسهامات الكبيرة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في النتائج التشغيلية للأمم المتحدة وشركائها والتي غالبا ما تنجز في أصعب البيئات؛

٢ - يحيط علما بالكثير من التحسينات الإدارية المنفذة بهدف بلوغ الأهداف العامة في مجالي الكفاءة التنفيذية والوفاء بتوقعات الشركاء؛

٣ - يرحب بزيادة معدل تنفيذ المشاريع لدى المكتب خلال عام ٢٠١٠ بنسبة ١٦ في المائة مع انخفاض التكاليف الإدارية بمعدل ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، ويشجع المنظمة على الاستمرار في إيجاد سوابق جيدة في مجال الكفاءة؛

٤ - يرحب بزيادة التركيز على المبادرات الاستراتيجية لبناء القدرات، ويطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة تحسين جودة ونطاق هذه التدخلات في المجالات التي يمكن للمكتب فيها أن يضيف قيمة إلى الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة؛

٥ - يرحب بالتزام المكتب بتحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة ويتطلع نحو مبادرات جديدة يقوم بها المكتب تحقيقاً لهذا الهدف؛

٦ - يرحب بتحسين الوضع المالي للمكتب وتنويع الشركاء المساهمين في حافظة مشاريعه، ويطلب إدراج استعراض شامل للاحتياجات والاعتمادات التشغيلية (كما في ذلك مختلف أنواع الاعتمادات والمبالغ المبيّنة في بيانات الإيرادات وكشوف الميزانية خلال السنوات الثلاث الماضية) في التقرير الذي يعد في إطار بند تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، المقرر عرضه على الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١١؛

٧ - يشدد على أهمية عرض النتائج وفق إطار النتائج التشغيلية المعتمد بموجب قرار المجلس التنفيذي ٢٥/٢٠٠٩ (بالإشارة إلى الوثيقة DP/2009/36)؛

٨ - يسلم بأهمية أن يبين المكتب ويبلغ عن النتائج الإنمائية المدعومة بمساهمات مالية من الدول الأعضاء وأن يكون مسؤولاً عنها؛

٩ - يسلم كذلك بالجهود المبذولة فيما يتعلق بالإبلاغ القائم على النتائج، ويطلب إلى المكتب أن يقدم أيضاً في تقاريره السنوية المقبلة أرقاماً شاملة عن إسهاماته في تحقيق الأهداف الأربعة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

٢٢/٢٠١١

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في عام ٢٠١٠

إن المجلس التنفيذي،

في ما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- ١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الوارد في الوثيقة DP/2011/29؛
 - ٢ - يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
 - ٣ - يعرب عن دعمه لتحسين القدرات في مجال مراجعة الحسابات والتحقيقات في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات عن طريق توفير موارد إضافية، من خلال إعادة ترتيب أولويات الموارد من أماكن أخرى في ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي كفالة تخصيص موارد كافية لهذه الأغراض عندما تعرض ميزانية فترة السنتين، ٢٠١٢-٢٠١٣، على المكتب التنفيذي؛
 - ٤ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات؛
 - ٥ - يرحب بالاهتمام المتزايد بشأن عمليات مراجعة حسابات الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة، ويشجع المبادرة الرامية إلى المراجعة المشتركة لحسابات برامج "الأداء الموحد"، ويطلب إلى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات الإبلاغ في تقريره السنوي المقبل عن الخبرات المكتسبة في ذلك الصدد؛
- في ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:
- ٦ - يحيط علماً بتقرير مدير شعبة خدمات الرقابة عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٠ (DP/FPA/2011/5) واستجابة الإدارة ذات الصلة؛
 - ٧ - يحيط علماً أيضاً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

- ٨ - **يرحب** بالتركيز على المسائل الإدارية الرئيسية والمتكررة وعلى تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر؛
- ٩ - **يرحب أيضا** بامتنال صندوق الأمم المتحدة للسكان للمقررين ٣٧/٢٠٠٨ و ١٥/٢٠٠٩ بشأن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، بما في ذلك بشأن الإفادة عن أنشطة الكشف في التقرير السنوي لكل منها؛
- ١٠ - **يرحب كذلك** بامتنال صندوق الأمم المتحدة للسكان للمقررين ١٣/٢٠٠٦ و ١٣/٢٠٠٨ وشمولية تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٠؛
- ١١ - **يعرب** عن دعمه لتحسين القدرة على التحقيق في شعبة خدمات الرقابة **ويطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان كفاءة تخصيص موارد كافية لهذه الغاية من خلال إعادة ترتيب أولويات الموارد من أماكن أخرى في ميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين، عندما تعرض ميزانية فترة السنتين، ٢٠١٢-٢٠١٣ على المجلس التنفيذي؛
- ١٢ - **يلاحظ مع التقدير** نتيجة الاستعراض الخارجي لشعبة خدمات الرقابة الذي أجراه معهد مراجعي الحسابات الداخليين، **ويطلب** إلى مدير الشعبة أن يحافظ على الجودة العالية لعمل الشعبة وأن يكلف بإجراء استعراض خارجي آخر في عام ٢٠١٥، وفقا للممارسات والمعايير المهنية الدولية المعترف بها؛
- ١٣ - **يلاحظ مع القلق** ما توصلت إليه شعبة خدمات الرقابة من استنتاجات بالغة الأهمية **ويرحب** بالتوصيات البالغ عددها ١٥ توصية الواردة في التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٠ (DP/FPA/2011/5)، **ويشير** إلى المقررات ٨/٢٠٠٦ و ١٣/٢٠٠٦ و ١٠/٢٠٠٧ و ٢٩/٢٠٠٧ و ١٢/٢٠٠٨ و ١٣/٢٠٠٨ و ٢٢/٢٠١٠ و ٢٦/٢٠١٠ و ١٥/٢٠١١ و ١٨/٢٠١١، **ويطلب** إلى المدير التنفيذي أن: (أ) يحسن تنفيذ إطار للرقابة الداخلية وفقا لأفضل الممارسات المعترف بها دوليا، مع مراعاة ضرورة الاتساق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ب) وتنفيذ نظام إدارة المخاطر في المؤسسة؛ (ج) ومعالجة المسائل المتصلة بالموارد البشرية؛ (د) وتعزيز استخدام البرمجة القائمة على الأدلة؛ (هـ) وتركيز الأولويات البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بوسائل منها الحد من عدد الشركاء وخطط العمل على الصعيد القطري؛ (و) وكفالة سلاسة الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

١٤ - يوحى بالنهج الذي اتخذته المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تعزيز عملية صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بالمساءلة والضمان والخطوات المتخذة لإعادة تركيز وتعزيز كفاءة صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعاليتيه، ويطلب إلى المدير التنفيذي وضع خطة عمل شاملة لتناول التوصيات البالغ عددها ١٥ توصية الواردة في التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ٢٠١٠. وينبغي أن تشمل خطة العمل هذه ترتيب أولويات التوصيات التي يتعين معالجتها والإجراءات التي يتعين اتخاذها، مع جدول زمني واضح وأهداف بينة. وسيتاح موجز لهذه الخطة خلال انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي عام ٢٠١٢؛

١٥ - يشجع مبادرة المراجعة المشتركة لحسابات برامج "الأداء الموحد"، ويطلب إلى شعبة خدمات الرقابة أن تقوم بالإبلاغ، في تقريرها السنوي المقبل عن الخبرات المكتسبة في ذلك الصدد؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان:

١٦ - يوحى بالتفاصيل الوصفية لحالات الغش والغش الافتراضي الواردة في تقرير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة خدمات الرقابة الداخلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو المطلوب في المقرر ٩/٢٠١١، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة تحسين الإبلاغ عن هذه الحالات في التقارير السنوية المقبلة لمكتب الرقابة وفي استجابات إدارتها، مع زيادة التشديد على الإجراءات المتخذة في حالات سوء السلوك؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المشاريع:

١٧ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٠؛

١٨ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية للاستشارية للاستراتيجية ومراجعة الحسابات لعام ٢٠١٠، الذي يتسق مع مقرر المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨؛

١٩ - يشجع مبادرة المراجعة المشتركة لحسابات برامج "الأداء الموحد"، ويطلب إلى فريق مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات الإبلاغ، في تقريره السنوي المقبل، عن الخبرات المكتسبة في ذلك الصدد؛

٢٠ - يشجع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تكثيف تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي انقضى على إصدارها أكثر من ١٨ شهرا.

١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

٢٣/٢٠١١

الاستجابة للطلب الناشئ للكشف عن المزيد من المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرره ٢٢/٢٠١٠ الذي يطلب تقديم ورقة منسقة تبين آثار الطلب الناشئ للكشف عن المزيد من المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، بما في ذلك الخيارات المتاحة للاستجابة للحاجة إلى تقديم المعلومات ذات الصلة؛

٢ - يحيط علما بالورقة المنسقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الاستجابة للطلب الناشئ للكشف عن المزيد من المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (DP/FPA/OPS/2011/1)؛

٣ - يرحب بامثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للمقرر ٣٧/٢٠٠٨ بشأن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات وعمليات العناية الواجبة القائمة في ذلك الصدد؛

٤ - يسلم بالاحتياجات من المعلومات والضمان للجهات المانحة من الدول غير الأعضاء للمشاريع التي تمولها؛

٥ - يحيط علما بمختلف الخيارات المتاحة للكشف عن المزيد من المعلومات المقدمة في الورقة المشتركة؛

٦ - يقرر أنه يجوز لمديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بناء على الطلب، الكشف إلى منظمة حكومية دولية مانحة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات المتعلقة بمشروع معين تسهم فيه الجهة المانحة المذكورة ماليا، وفقا للمقرر ٣٧/٢٠٠٨ وإجراءات الكشف، على النحو المنصوص عليه في

الوثائق DP/2008/16/Rev.1، و DP/FPA/2008/14 و DP/2008/55، مع ممارسة أكبر قدر من حسن التقدير وحماية الحقوق المشروعة للبلد المستفيد من البرنامج؛

٧ - **يؤكد من جديد** أن المعلومات التي يكشف عنها ستبقى سرية، وأن الطلبات الخطية للاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات ينبغي أن تشمل سبب الطلب وغرضه وتأكيدا بالتقيد بإجراءات الكشف، على النحو المنصوص عليه في الوثائق DP/2008/16/Rev.1 و DP/FPA/2008/14 و DP/2008/55؛

٨ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مواصلة استكشاف الخيارات المتاحة لتيسير عرض تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، مما فيها الخيارات التكنولوجية، **ويطلب أيضا** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تعرض على المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١ مقترحا بشأن الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات عن بعد مع توفير إمكانية الوصول الآمن والضمانات المناسبة لسرية المعلومات المكشوفة، بوسائل منها كلمات السر الآمنة؛

٩ - **يحث** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الحفاظ على التعاون وتعزيزه، وتبادل المعلومات ذات الصلة، إلى أقصى حد ممكن، عند الاقتضاء ووفقا للأحكام ذات الصلة في المقرر ٣٧/٢٠٠٨ والوثائق DP/2008/16/Rev.1، و DP/FPA/2008/14 و DP/2008/55، مع المنظمة الحكومية الدولية المانحة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وخدماتهما للرقابة، بشأن رقابة تنفيذ المشاريع التي تتلقى التمويل من منظمة حكومية دولية مانحة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، مع مراعاة ضرورة احترام استقلالية مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وضرورة توفير ضمان بشأن تنفيذ المشاريع؛

١٠ - **يوافق** على أنه يجوز تقديم البيانات المالية المدققة للمشاريع، حسب توافرها، إلى الجهات المانحة كوسيلة لإعطاء ضمان بشأن استخدام الأموال؛

١١ - **يوافق** على أنه يجوز، بناء على الطلب، تقديم الموجزات التنفيذية لتقارير المراجعة الداخلية لحسابات المشاريع، مع تقديم توصيات، حسب مقتضى الحال، إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية المانحة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وإلى حكومة البلد المعني المستفيد من البرنامج؛

١٢ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مواصلة الإبلاغ، في تقاريرها السنوية عن عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، عن تقارير مراجعة الحسابات الداخلية المكشوف عنها وإعلام المكتب التنفيذي، بوسائل منها التقارير التي يقدمها كل منها، عن الطلبات الواردة من المنظمات غير المشمولة بهذا المقرر، وذلك للكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات المتصلة بمشروع معين تساهم فيه الجهة المانحة المذكورة مالياً، ولالتماس التوجيهات من المجلس التنفيذي بشأن طلبات الكشف المذكورة.

١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

٢٤/٢٠١١

تقارير مكاتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بتقارير مكاتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2011/30)، و DP/FPA/2011/6 و DP/OPS/2011/3؛

٢ - **يسلم** بأن مكاتب الأخلاقيات تساهم في تعزيز ثقافة الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة في المنظمات، وفي هذا الصدد، **يلاحظ مع التقدير** الجهود التي تبذلها مكاتب الأخلاقيات عند إسداء المشورة وتقديم التوجيه والحماية من الإجراءات الانتقامية، واستعراض الإقرارات المالية، وتوفير التدريب كل إلى منظمته وموظفيها؛

٣ - **يشجع** إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة تعزيز مهام مكتب الأخلاقيات في كل منظمة، وتوفير الموارد الكافية لها لتنفيذ برامج عملها؛

٤ - **يتطلع** إلى النظر في التقارير السنوية المقبلة لمكاتب الأخلاقيات للمنظمات الثلاث، عملاً بالمقرر ١٧/٢٠١٠، ولا سيما التوصيات الموجهة إلى الإدارة التي تعزز ثقافة النزاهة والامتثال في المنظمة.

١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

٢٥/٢٠١١

تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٠: التحليل التراكمي للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - **يحيط علماً** بالوثائق التي تشكل تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٠: DP/FPA/2011/3 (Part I)، و DP/FPA/2011/3 (Part I)/Add.1، و DP/FPA/2011/3 (Part II)؛
- ٢ - **يرحب** بالتقدم المحرز خلال السنوات الثلاث الماضية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، **ويعترف** في الوقت نفسه بالتحديات التي تواجهه ويرحب أيضاً بالتزام الإدارة بمواصلة تحسين التركيز الاستراتيجي للمنظمة؛
- ٣ - **يرحب كذلك** بالتزام الصندوق بمواصلة تحسين إطاره للنتائج الإنمائية وإطاره لنتائج الإدارة، مع اعتماد سلسلة للنتائج الشاملة تتضمن النتائج والنواتج والمؤشرات وخطوط الأساس والأهداف، حيثما أمكن، للقيام على نحو أفضل برصد ما يتحقق من نتائج والإبلاغ عنها، بما في ذلك على مستوى الأهداف في الخطة الاستراتيجية للصندوق، والقيام على نحو أفضل بإظهار مساهمة الصندوق في تحقيق النتائج؛
- ٤ - **يثني** على الصندوق لتحسين نوعية تقاريره السنوية، بتضمينها تحليلاً لمؤشرات الخطة الاستراتيجية مقابل الأهداف واستخدام الأدلة التقييمية، والجمع بين الإبلاغ الكمي والنوعي؛
- ٥ - **يرحب** بإدراج إشارات لخطوط الأساس والأهداف المتصلة بالخطة الاستراتيجية للصندوق، ورصد التقدم المحرز على صعيد تحقيق تلك الأهداف والنتائج، والجهود المبذولة للتصدي للتحديات والاستفادة من الدروس المستخلصة والتوصيات، وكذلك المبادئ التوجيهية المتصلة بالبرمجة القائمة على النتائج، على النحو المطلوب في المقرر ٢٣/٢٠١٠، ويشير إلى أن الصندوق سيطلق خطة لتنمية قدرات الموظفين في عام ٢٠١١؛
- ٦ - **يسلم** بالعرض المتسم بالوضوح والشفافية للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وترجمة النتائج والدروس المستفادة في استعراض منتصف المدة الجاري، مع أخذ ملاحظات أعضاء المجلس التنفيذي بعين الاعتبار؛
- ٧ - **يسلم** بأن الصندوق يواجه تحديات كبيرة **ويشجع** الصندوق على التصدي لتلك التحديات من خلال إجراء عملية استعراض منتصف المدة بطريقة محكمة وفعالة،

بزيادة تركيز المنظمة على جميع المستويات، وذلك عن طريق تنفيذ البرمجة الفعالة القائمة على الأدلة، وتحسين الموارد البشرية والإدارة المالية والقائمة على النتائج؛

٨ - يؤكّد أن الصندوق يحتاج إلى دعم سياسي قوي وإلى مزيد من الدعم المالي وزيادة التمويل الأساسي الذي يمكن التنبؤ به، لكي يتسنى له تعزيز مساعده للبلدان لكي تراعي جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مراعاة كاملة في استراتيجيات وأطر التنمية الوطنية وتحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛

٩ - يشجع الصندوق على مواصلة تقديم تقارير عن وضع وتنفيذ البرامج التي تسعى إلى تقديم المساعدة للمراهقين والشباب؛ ويدعم الصندوق في تحسين السياسات المتعلقة بالمراهقين والشباب وفي كفالة إشراك المراهقين والشباب في السياسات والبرامج، بما في ذلك لتجنب تهميشهم؛ ويشدد على ضرورة مواصلة الصندوق السماح بتبادل أفضل الممارسات والسياسات الفعالة المتصلة بالمراهقين والشباب على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

١٠ - يشجع كذلك الصندوق على إعادة إدراج فروع التحديات والدروس المستفادة في التقارير السنوية للمدير التنفيذي، على النحو الذي وردت عليه في التقارير السنوية السابقة، وإدراج معلومات عن كيفية قياس الصندوق لأوجه الكفاءة التي تم تحقيقها في مجالات مثل المشتريات وإدارة التكاليف والمجالات الرئيسية الأخرى المتصلة بالنفقات.

١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

٢٦/٢٠١١

تقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها، والإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١١ والسنوات المقبلة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بمساهمات الدول الأعضاء وغيرها في صندوق الأمم المتحدة للسكان والإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١١ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2011/4)؛

٢ - يشيد بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعبئة موارد إضافية وغيرها من أشكال الدعم من جهات مختلفة، من بينها القطاع الخاص؛

٣ - يسلم بأنه من المهم لتعبئة التمويل، إدخال مزيد من التحسينات على الإدارة المالية والتشغيلية للصندوق والاضطلاع بالبرمجة وتخصيص الموارد على نحو فعال وقائم على الأدلة والبرهنة على تحقيق النواتج البرنامجية للصندوق والخضوع للمساءلة عن تحقيقها،

ويشجع الصندوق على مواجهة التحديات في هذه المجالات من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة في الوقت المناسب؛

٤ - يؤكد أن الموارد العادية هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الصندوق وأنها أساسية للحفاظ على طبيعة عمله المتسمة بتعدد الأطراف والحياد والشمولية، ويشجع الصندوق على مواصلة تعبئة هذه الموارد، ومواصلة زيادة عدد الدول التي تقدم مساهمات كبيرة في الموارد العادية، مع الاستمرار أيضا في تعبئة الموارد التكميلية من أجل صناديقه وبرامجه المواضيعية؛

٥ - يشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها الأساسية، ويشجع أيضا البلدان التي تستطيع زيادة مساهماتها، والتعهد بتقديم تبرعات لسنوات متعددة، وتقديم مساهماتها خلال النصف الأول من السنة على أن تفعل ذلك من أجل كفالة البرمجة الفعالة؛

٦ - يشجع أيضا جميع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على زيادة مساهماتها في البرامج المنفذة في بلدانها؛

٧ - يؤكد أن الصندوق يحتاج إلى دعم سياسي قوي وإلى مزيد من الدعم المالي، إضافة إلى تمويل أساسي يمكن التنبؤ به، لكي يتسنى له تعزيز مساعدته للبلدان لكي تراعي جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مراعاة كاملة في استراتيجيات وأطر التنمية الوطنية وتحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية ٣ و ٤ و ٥ و ٦ للألفية.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١

٢٧/٢٠١١

رصد اعتماد مؤقت لميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر النظر في ميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢، ويشجع المدير التنفيذي للصندوق على مواصلة السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة عن طريق تطبيق ضوابط الميزنة في وضع مشروع ميزانية المنظمة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالحاجة إلى موارد كافية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية؛

٢ - يقرر رصد اعتماد مؤقت للميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بمبلغ ١١,٥ مليون دولار، إلى حين الموافقة النهائية على ميزانية الصندوق لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛

٣ - يوافق على أن يكون الاعتماد المؤقت المرصود للميزانية جزءاً من ميزانية الصندوق لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وليس إضافة إليها.

١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

٢٨/٢٠١١

أقل البلدان نمواً

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بإعلان اسطنبول (A/CONF. 219/L.1) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (A/CONF.219/3/Rev.1)، المشار إليه فيما يلي ببرنامج عمل اسطنبول، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في اسطنبول، بتركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١؛

٢ - يشير إلى الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة كما وردت في قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛

٣ - يلاحظ الدعم القوي الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى البلدان الأقل نمواً؛

٤ - يشدد على ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإيلاء اهتمام خاص لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول؛

٥ - يدعو مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى مراعاة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في برامج عملهم، بما في ذلك برنامج عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، كما نصت عليه الفقرة ١٥٣ من برنامج عمل اسطنبول؛

٦ - يدعو رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مراعاة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في خطط عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

٢٩/١١

البلدان المتوسطة الدخل

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - **يسلم** بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٢ - **يشير** إلى جميع المبادئ التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك مبادئ القابلية للتنبؤ والشمولية والتدرج، **ويؤكد** من جديد أهمية تقديم الدعم الاستراتيجي لجميع البلدان المستفيدة من البرنامج، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً، بناء على طلب الحكومات المتلقية، من أجل تلبية احتياجاتها الخاصة، ولا سيما للمنسق المقيم/الممثل المقيم، والمدير القطري ونائب الممثل المقيم، من خلال الميزانية الأساسية، حسب الاقتضاء، دون المساس بالمقرر المقبل بشأن الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛
- ٣ - **يلاحظ** أن المعدلات الوطنية المتوسطة التي تستند إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تعبر دائماً عن الخصائص الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل ولا عن احتياجاتها الإنمائية، **ويسلم** بالتنوع الكبير الذي تتسم به البلدان المتوسطة الدخل^(١)؛
- ٤ - **يسلم** بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ويرجع ذلك إلى الأسباب الجذرية للفقر؛
- ٥ - **يؤكد مجدداً** أن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجب أن يكون مدفوعاً بالأولويات الإنمائية الوطنية ومتسقاً تماماً معها؛
- ٦ - **يسلم** بأنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها البلدان المتوسطة الدخل والجهود التي بذلتها، لا يزال عدد كبير من الناس يعيش في الفقر ولا تزال أوجه التفاوت قائمة، وفي هذا الصدد يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير الدعم المناسب والاستراتيجي، في حدود ولايته، لاستراتيجيات التنمية الوطنية، على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة التنوع الكبير الذي تتسم به البلدان المتوسطة الدخل والاحتياجات المحددة لتلك البلدان؛

(١) قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٢٣، الفقرة الرابعة من الديباجة.

- ٧ - **يسلم أيضا** بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم جهود التنمية في البلدان النامية؛
- ٨ - **يعترف** بالتزامات التمويل التي تعهّدت بها البلدان المساهمة بهدف دعم جهود التنمية؛
- ٩ - **يشير** إلى المقرر ٣/٢٠١٠، وفي هذا السياق، **يسلم** بأن البرنامج الإنمائي سيقدم إلى المجلس التنفيذي استعراضا ثانيا لإطار ترتيبات البرمجة لينظر فيه في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢، وسيُضمنه، استنادا إلى استعراض منتصف المدة، مقترحات عملية وقابلة للتطبيق، مع إمكانية تنفيذها في عام ٢٠١٢، وذلك من أجل تحسين النتائج التشغيلية للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛
- ١٠ - **يشير** إلى المقرر ١/٢٠١٠، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يُدرج في استراتيجيته للبلدان المتوسطة الدخل، المشار إليها في المقرر ٣/٢٠١٠ بشأن ترتيبات البرمجة، تقييما للقدرات الأساسية المناسبة للمكاتب القطرية في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المساهمة الصافية.
- ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١

٣٠/١١

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته السنوية لعام ٢٠١١ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١١ (DP/2011/L.2) وتصويهما (DP/2011/L.2/Corr.1)؛

أقر تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١ (DP/2011/20)؛

أقر الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١١:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١: من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ للمجلس التنفيذي؛

أحاط علما بطلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأجيل الاستعراض الثاني لترتيبات البرمجة الخاصة بالبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ من الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

التقرير السنوي لمديرة البرنامج الإنمائي

اتخذ المقرر ١٤/٢٠١١ بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٠ (DP/2011/22/Add.1)؛
أحاط علما بالمرفق الإحصائي (DP/2011/22/Add.2).

البند ٣

الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ١٥/٢٠١١ بشأن حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية للبرنامج الإنمائي وصناده وبرامجه لعام ٢٠١١ فصاعدا.

البند ٤

التقييم

اتخذ المقرر ١٦/٢٠١١ بشأن التقرير السنوي عن التقييم.

البند ٥

تقرير التنمية البشرية

اتخذ المقرر ١٧/٢٠١١ بشأن المستجدات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية.

البند ٦

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ المقرر ١٨/٢٠١١ بشأن استعراض منتصف المدة للبرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

وافق على إطار البرنامج الإنمائي للنتائج والموارد الوارد في وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة؛

أحاط علماً بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للإمارات العربية المتحدة وتونس وجمهورية مولدوفا وغينيا ومصر وموريشيوس وهاييتي (DP/2011/26، الجدول ١) و (DP/2011/26/Add.1)؛

وافق على تمديد ثان لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا (DP/2011/26، الجدول ٢)؛

وافق على أول تمديد لمدة سنتين للبرامج القطرية لباراغواي وكرواتيا ومدغشقر (DP/2011/26، الجدول ٢)؛

أحاط علماً بمشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لألبانيا (DP/FPA/OPS-ICEF/DCCP/2011/ALB/1)؛

أحاط علماً بمشروع البرنامج دون الإقليمي لبربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي (DP/DSP/CAR/2) وتصويبه (DP/DSP/CAR/2/Corr.1)؛

أحاط علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وبالتعليقات عليها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتشاد (DP/DCP/TCD/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لإثيوبيا (DP/DCP/ETH/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغابون (DP/DCP/GAB/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغانا (DP/DCP/GHA/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لموريتانيا (DP/DCP/MRT/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسان تومي وبرينسيبي (DP/DCP/STP/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للسنغال (DP/DCP/SEN/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسيشيل (DP/DCP/SYC/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لزيمبابوي (DP/DCP/ZWE/2)؛

الدول العربية

- مشروع وثيقة البرنامج القطري للبحرين (DP/DCP/BHR/2)
مشروع وثيقة البرنامج القطري للمغرب (DP/DCP/MAR/2)
مشروع وثيقة البرنامج القطري للمملكة العربية السعودية (DP/DCP/SAU/2)؛

آسيا والمحيط الهادئ

- مشروع وثيقة البرنامج القطري لبنغلاديش (DP/DCP/BGD/2)
مشروع وثيقة البرنامج القطري لمنغوليا (DP/DCP/MNG/2)
مشروع وثيقة البرنامج القطري للفلبين (DP/DCP/PHL/2)؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة

- مشروع وثيقة البرنامج القطري لقيرغيزستان (DP/DCP/KGZ/2)
مشروع وثيقة البرنامج القطري للجبل الأسود (DP/DCP/MNE/1) وتصويبه
(DP/DCP/MNE/1/Corr.1)
مشروع وثيقة البرنامج القطري لأوكرانيا (DP/DCP/UKR/2)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- مشروع وثيقة البرنامج القطري للسلفادور (DP/DCP/SLV/2)
مشروع وثيقة البرنامج القطري لهندوراس (DP/DCP/HND/2)
مشروع وثيقة البرنامج القطري لجامايكا (DP/DCP/JAM/2)
مشروع وثيقة البرنامج القطري لترينيداد وتوباغو (DP/DCP/TTO/2).

البند ٧

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ المقرر ١٩/٢٠١١ بشأن التقرير المقدم عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٠.

البند ٨

متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ المقرر ٢٠/٢٠١١ بشأن التخطيط للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين والذكرى السنوية الأربعين لمتطوعي الأمم المتحدة.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٩

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٢١/٢٠١١ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٣

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٢٥/٢٠١١ بشأن تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٠: التحليل التراكمي للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

البند ١٤

الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٢٦/٢٠١١ بشأن التقرير المتعلق بالمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها، والإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١١ والسنوات المقبلة.

البند ١٥

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أحاط علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وبالتعليقات عليها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لإثيوبيا (DP/FPA/DCP/ETH/7)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغابون (DP/FPA/DCP/GAB/6)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغانا (DP/FPA/DCP/GHA/6)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لموريتانيا (DP/FPA/DCP/MRT/7)؛
 مشروع وثيقة البرنامج القطري لسان تومي وبرينسيبي (DP/FPA/DCP/STP/6)؛
 مشروع وثيقة البرنامج القطري للسنغال (DP/FPA/DCP/SEN/7)؛
 مشروع وثيقة البرنامج القطري لزيمبابوي (DP/FPA/DCP/ZWE/7)؛
 أحاط علماً بالتمديد لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لغينيا (DP/FPA/2011/7)، الجدول (١)؛
 ووافق على التمديد لمدة سنتين للبرنامج القطري لمدغشقر (DP/FPA/2011/7)، الجدول (٣)؛
 ووافق على تمديد ثان لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا (DP/FPA/2011/7)،
 الجدول (٢)؛
 وافق على إطار صندوق الأمم المتحدة للسكان للنتائج والموارد الوارد في وثيقة البرنامج
 القطري المشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة.

الدول العربية

مشروع وثيقة البرنامج القطري للمغرب (DP/FPA/DCP/MAR/8)؛
 أحاط علماً بالتمديد لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لتونس (DP/FPA/2011/8).

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبنغلاديش (DP/FPA/DCP/BGD/8)؛
 مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/FPA/DCP/LAO/5)؛
 مشروع وثيقة البرنامج القطري لمنغوليا (DP/FPA/DCP/MNG/5)؛
 مشروع وثيقة البرنامج القطري للفلبين (DP/FPA/DCP/PHL/7).

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لألبانيا (DP/FPA/OPS-ICEF-)؛
 (WFP/DCCP/2011/ALB/1)؛
 مشروع وثيقة البرنامج القطري لقيرغيزستان (DP/FPA/DCP/KGZ/3)؛
 مشروع وثيقة البرنامج القطري لأوكرانيا (DP/FPA/DCP/UKR/2)؛
 أحاط علماً بالتمديد لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لجمهورية مولدوفا
 (DP/FPA/2011/9) وتصويبه (DP/FPA/2011/9/Corr.1).

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري للسلفادور (DP/FPA/DCP/SLV/7)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري المتعدد لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية (DP/FPA/DCP/LAO/5)؛

مشروع وثيقة البرنامج القطري لهندوراس (DP/FPA/DCP/HND/7)؛

أحاط علماً بالتمديد لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لهاييتي (DP/FPA/2011/10)،
الجدول (١)؛

وافق على التمديد لمدة سنتين للبرنامج القطري لباراغواي (DP/FPA/2011/10)، الجدول (٢).

البند ١٦

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية

استلم تقريراً شفويًا مستكملًا عن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

الجزء المشترك

البند ١٠

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)

اتخذ المقرر ٢٢/٢٠١١ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين.

اتخذ المقرر ٢٣/٢٠١١ بشأن الاستجابة للطلب الناشئ للكشف عن المزيد من المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

البند ١١

تقارير مكاتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٢٤/٢٠١١ عن تقارير مكاتب الأخلاقيات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

البند ١٢

الزيارات الميدانية

أحاط علماً بالتقارير التالية:

(أ) تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى الفلبين (DP-FPA/2011/CRP.1) وتصويبه (DP-FPA/2011/CRP.1/Corr.1)؛

(ب) تقرير عن الزيارة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى بنما (DP/2011/CRP.2-DP/FPA/2011/CRP.1)؛

(ج) تقرير عن الزيارة الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أوروغواي (DP/2011/CRP.3-DP/FPA/2011/CRP.2).

البند ١٧

مسائل أخرى

اتخذ المقرر ٢٧/٢٠١١ بشأن رصد اعتماد مؤقت لميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالدعم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛

اتخذ المقرر ٢٨/٢٠١١ بشأن أقل البلدان نمواً؛

اتخذ المقرر ٢٩/٢٠١١ بشأن البلدان المتوسطة الدخل.

عقد جلسات الإحاطة واللقاءات التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مشاورات غير رسمية بشأن تقديرات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛

صندوق الأمم المتحدة للسكان

(أ) احتفال بمناسبة جائزة الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١١؛

(ب) مشاورات غير رسمية بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية

لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة
لخدمات المشاريع

عقد مناقشات مواضيعية مشتركة بشأن:

- (أ) دور المنظمات في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل؛
(ب) البيئة وتغير المناخ: دور ثلاث وكالات على الصعيد الوطني؛
(ج) المسائل المتصلة بأقل البلدان نمواً في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني
بأقل البلدان نمواً.

٣١/٢٠١١

الترحيب بجمهورية جنوب السودان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بجمهورية جنوب السودان كقطر برنامجي جديد في برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة
لخدمات المشاريع؛

٢ - يأذن لمديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير التنفيذي لصندوق
الأمم المتحدة للسكان ببدء برنامج إنمائي في جمهورية جنوب السودان، بناء على طلب من
الحكومة وبالتعاون الوثيق معها ومع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، مع مراعاة الأنشطة
الإنمائية الأخرى التي يجري الاضطلاع بها في البلد.

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٣٢/٢٠١١

تقديرات الميزنة المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين

٢٠١٢-٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالنتائج المؤسسية والمؤشرات والاحتياجات من الموارد المشمولة
بتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/2011/34؛

٢ - **يوافق**، بمراعاة التعديلات الواردة أدناه، على عرض الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها على النحو الوارد في الوثيقة DP/2011/34، والتي تتسق مع تصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها ونهج الميزنة القائمة على النتائج والجداول الرئيسية للميزانية التي جرت الموافقة عليها في المقررين ٣٢/٢٠١٠ و ١٠/٢٠١١؛

٣ - **يوافق**، اتساقاً مع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على أن يُبقي قيد الاستعراض استثمارات الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ القرار ٦٣/٢٥٠، وأن يقرر مدى استمرار الحاجة إلى هذه الاستثمارات في سياق الميزانية المؤسسية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب إلى البرنامج أن يقدم إليه معلومات في الموعد المذكور؛

٤ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يقوم، بالتشاور مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بزيادة تحسين عرض الإيرادات والنفقات في الميزانية الموحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولا سيما فيما يتعلق بالإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف والحواظ والنفقات النقدية والاستثمارية المتحققة عن طريق استخدام هذه الإيرادات؛

٥ - **يوافق** على إجمالي الموارد العادية البالغة ٩٣١,٩ مليون دولار، التي تمثل الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛

٦ - **يشير** إلى مقرر المجلس التنفيذي ٢٢/٢٠١١، ويحيط علماً بالزيادة الحاصلة في المخصص المتعلق بمهمة التحقيقات في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ويشدد على الأهمية الملحة لملء الوظائف الشاغرة في هذا المكتب؛

٧ - **يوافق** على اقتراح مديرة البرنامج منحها سلطة استثنائية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالقيام، عند اللزوم، بصرف مبلغ أقصاه ١٥ مليون دولار من الموارد العادية لإنفاقها على التدابير الأمنية، ويقرر أن يقتصر استخدام البرنامج الإنمائي لهذه الأموال على التكاليف الجديدة والناشئة المتعلقة بالأمن، على النحو المحدد في الأهداف التوجيهية الصادرة عن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وأن يفيد المجلس التنفيذي عن استخدام هذه الأموال في استعراضه السنوي للحالة المالية؛

٨ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يطلع المجلس التنفيذي، من خلال المشاورات غير الرسمية، على التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات الاستثمار والأثار الناجمة عنها، ولا سيما تنفيذ برنامج التغيير المؤسسي؛

٩ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم، بالتشاور مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، عرضاً غير رسمي للجدول الزمني لاستعراض وتحليل المعدلات الموحدة لاسترداد التكاليف في الدورة العادية الأولى لسنة ٢٠١٢، ويطلب أيضاً، مع مراعاة مقرر المجلس التنفيذي ١/٢٠١١، أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بالتصدي بشكل واضح في هذا الاستعراض لمسألة ما إذا كان ينبغي الاستمرار في توفير تغطية كاملة من الموارد العادية للتكاليف الثابتة غير المباشرة؛

١٠ - **يطلب أيضاً** أن تستند المناقشات التي ستتناول هذه المسألة على معلومات شاملة بشأن إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات، بما فيها الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف ومن الحوافز النقدية والاستثمارية التي يمسك بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبشأن النفقات التي تتحقق عن طريق استخدام هذه الإيرادات؛

١١ - **يلاحظ مع القلق** الانخفاض الحاصل في المساهمات النقدية إلى الموارد العادية لسنة ٢٠١٠، ويشدد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز المساهمات إلى الموارد العادية، بما في ذلك من خلال مضاعفة الجهود لإنتاج وعرض النواتج البرنامجية.

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٣٣/٢٠١١

تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يوافق** على التعديلات المقترحة للنظام المالي الواردة في الوثيقة DP/2011/36، **ويحيط علماً** بتعديلات القواعد المالية؛

٢ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إبقاء المجلس التنفيذي على علم بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بصورة دورية ابتداء من الدورة العادية الأولى لسنة ٢٠١٢.

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٣٤/٢٠١١

الاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠١٠

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالوثيقتين DP/2011/33 و DP/2011/33/Add.1، اللتين تتضمنان الاستعراض السنوي للحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ٢ - يلاحظ استمرار انخفاض المساهمات المقدمة إلى الموارد العادية، وهي الموارد التي تحتاجها المنظمة للوفاء بالولاية المنوطة بها، والحفاظ على طابعها المتعدد الأطراف والحيادي والعالمي، ولتوفير قاعدة ملائمة وآمنة للتمويل العادي؛
- ٣ - يحث جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجهود التي يبذلها لبلوغ أهدافه بشأن المساهمات من الموارد العادية، وأن تلتزم، في أقرب وقت ممكن، بتقديم مساهمات إلى الموارد العادية للبرنامج لسنة ٢٠١١ وما بعدها، من خلال تقديم تعهدات متعددة السنوات ما أمكن ذلك؛
- ٤ - يحث الدول الأعضاء على التنبيه إلى أهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل وبدفع المساهمات في مواعيدها المحددة، تفادياً لأموال منها، فرض قيود على السيولة في الموارد العادية.

٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٣٥/٢٠١١

تقديم المساعدة إلى ميانمار

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالوثيقة الحالية (DP/2011/38)، وبالتقرير المقدم من بعثة التقييم المستقلة الموفدة إلى ميانمار، وبوجه خاص بالتحديات الاستراتيجية والتوصيات التي ترد في التقرير؛
- ٢ - يطلب إلى مديرة البرنامج أن تراعي وتنفذ استنتاجات بعثة التقييم المستقلة، حسب الاقتضاء، في إطار مبادرة التنمية البشرية؛
- ٣ - يقر التمديد المقترح لمدة سنة واحدة للمرحلة الرابعة لمبادرة التنمية البشرية حتى سنة ٢٠١٢؛

٤ - يأذن لمديرة البرنامج بتخصيص ما يقدر بمبلغ ٥٥,٩ مليون دولار من الموارد العادية (الأساسية) للفترة المنقحة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، وأن تعبئ موارد أخرى (غير أساسية) تصل قيمتها إلى ما مجموعه ٨٥ مليون دولار.

٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٣٦/٢٠١١

خريطة طريق لتنفيذ المقرر ١٤/٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بورقة غرفة الاجتماع بوصفها وثيقة حيّة وبالمشاورات التي أفضت إلى إعدادها؛

٢ - يحيط علماً "بخرائط الطريق" الواردة في الوثيقة بما فيها المعالم الرئيسية والأطر الزمنية المتصلة بالفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية الراهنة، وبوضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٣ - يطلب إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تواصل إطلاع المجلس التنفيذي على المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز على النحو المتوخى في خريطة الطريق والتشاور معه بهذا الشأن؛

٤ - يتطلع إلى إجراء مزيد من المشاورات بخصوص خريطة الطريق، حسب مقتضى الحال.

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٣٧/٢٠١١

التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة (DP/OPS/2011/4)؛

٢ - يرحب بعرض البيانات والتحليل المشمولين بالتقرير، وبالأهمية التي يكتسبها الملحق المواضيعي.

٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٣٨/٢٠١١

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2011/6)؛

٢ - يوافق على تقديرات الميزانية، وخاصة الإيرادات الصافية المستهدفة، مع الإقرار بالآثار المحاسبية المترتبة على الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي ستحدث لمرة واحدة؛

٣ - يرحب مع التقدير بتقديم عرض للاستعراض الشامل للاحتياجات والاعتمادات التشغيلية التي طلبها المجلس التنفيذي في مقرره ٢١/٢٠١١، ويشجع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة جهوده من أجل تقديم تقارير واضحة وسهلة على الفهم في هذا الخصوص؛

٤ - يلاحظ مع التقدير أن المكتب مستمر في إرساء سوابق إيجابية في مجال تحقيق الكفاءة؛

٥ - يؤيد الرفع المقترح لمنصب المدير التنفيذي إلى رتبة وكيل الأمين العام، مع الأخذ في الاعتبار أن تنفيذه لن يؤدي إلى إنشاء أي وظائف دعم إضافية أو إلى أي زيادة أخرى في الميزانية؛

٦ - يوصي أن ينظر الأمين العام إيجاباً في اقتراح الرفع؛

٧ - يوافق على نتائج الإدارة المنقحة وما يرتبط بها من توجيه للموارد.

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٣٩/٢٠١١

استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٠٨-٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/FPA/2011/11)، ويرحب بالتوجه الاستراتيجي في التقرير لتعزيز المساءلة في الصندوق عن النتائج والتفوق التشغيلي؛
- ٢ - يشير إلى مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٢٠١٠ ويؤيد التوجهات المستقبلية على النحو الوارد في التقرير، ومجموعة النتائج والنواتج المركزة باعتبارها خطوات مهمة نحو تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٣ - يعرب عن تقديره للتغيرات التي أدخلت في الأطر المنقحة للنتائج الإنمائية والأطر المنقحة لنتائج الإدارة، ويوافق على هذه الأطر وعلى إطار الموارد المالية المتكامل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الوارد في التقرير؛
- ٤ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعكس أولويات الخطة الاستراتيجية المحسنة في الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك عن طريق ضمان توافر الموارد البشرية الكافية، ويشجع جميع البلدان على مساعدة الصندوق في بلوغ الرقم الإجمالي للموارد العادية والموارد الأخرى للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك عن طريق التبرعات المعلنة المتعددة السنوات؛
- ٥ - يشدد على أهمية الموارد العادية من أجل التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويشجع الدول الأعضاء التي يسعها زيادة مساهماتها في الموارد العادية للصندوق على أن تفعل ذلك؛
- ٦ - يسلم بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل زيادة الفعالية البرنامجية، ويشجع الصندوق على إدراج جميع المسائل الشاملة لعدة قطاعات في تقاريره السنوية المقبلة، ويشجع الصندوق أيضا على زيادة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك تحليل المخاطر والتخفيف منها، فضلا عن تعزيز عملية تقديم التقارير؛

٧ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم إليه في دورته السنوية لعام ٢٠١٣ تقريراً تجميعياً عن الخطة الاستراتيجية للصندوق، ٢٠٠٨-٢٠١٣، وأن يقدم الخطة الاستراتيجية الجديدة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٤٠/٢٠١١

مشروع وثائق البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بجمهورية جنوب السودان

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى مقرريه ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦ بشأن عملية الموافقة على

البرنامج القطري،

١ - يحيط علماً بطلب جمهورية جنوب السودان أن يجري، بشكل استثنائي، عرض مشروع وثائق البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في سنة ٢٠١٢؛

٢ - يقرر مناقشة مشروع وثائق البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بجمهورية جنوب السودان، في مشاوره غير رسمية للمجلس التنفيذي، تُعقد قبل بدء الدورة العادية الأولى لسنة ٢٠١٢؛

٣ - يقرر أن يجري، على أساس استثنائي، إقرار الوثائق النهائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بجمهورية جنوب السودان، في الدورة العادية الأولى لسنة ٢٠١٢.

١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٤١/٢٠١١

تقرير عن تنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (DP/2011/40)؛ (DP/FPA/2011/12)؛

٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكفلا، حيثما يلزم وحسب مقتضى الحال، اتساق الجوانب ذات الصلة في خططهما الاستراتيجية وأطر النتائج خاصتهما للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع الجوانب ذات الصلة في استراتيجيات وأطر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

٣ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وريثما يتم اعتماد خطته الاستراتيجية المقبلة، أن يقوم، حيثما يلزم وحسب مقتضى الحال، بإدماج الأهداف والنواتج المحددة في الاستراتيجيات ذات الصلة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وميزانيته الموحدة وإطار النتائج والمساءلة الخاص به، في الاستكمال الذي سيحرره الصندوق لتوجهه الاستراتيجي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وفي الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة؛

٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وريثما يتم اعتماد خطته الاستراتيجية المقبلة، أن يستكمل استراتيجية الأعمال الحالية بشأن الإيدز بما يعكس، حيثما يلزم وحسب مقتضى الحال، الاستراتيجيات ذات الصلة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن يلتزم بالفرص لإدماج ميزانيته الموحدة، وإطار النتائج والمساءلة الخاص به في استراتيجيات البرنامج الإنمائي وسياساته المتصلة بالنتائج.

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٤٢/٢٠١١

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

اتخذ المقرر ٣١/٢٠١١ بشأن الترحيب بجمهورية جنوب السودان،

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١١ (DP/2011/L.3)

أقر تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١١ (DP/2011/31)

أقر الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢:

انتخاب مكتب ٢٠١٢: ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢: ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى

٢ شباط/فبراير ٢٠١٢

الاجتماع المشترك لمجالس إدارات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، منظمة الأمم المتحدة للطفولة،

هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي: ٣ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢

الدورة السنوية لعام ٢٠١٢: ١٨ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢: ٤-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

استعرض خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢ ومشروع

خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٢ (DP/2011/CRP.4).

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ ألف

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٣٢/٢٠١١ بشأن تقديرات الميزانية المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛

اتخذ المقرر ٣٣/٢٠١١ بشأن تنقيح النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

اتخذ المقرر ٣٤/٢٠١١ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠١٠.

البند ٣

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ المقرر ٤٠/٢٠١١ بشأن مشروع وثائق البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بجمهورية جنوب السودان؛

اتخذ المقرر ٣٥/٢٠١١ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار؛

اعتمد الوثائق النهائية للبرامج القطرية التالية على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، وفقا لمقرره ٣٦/٢٠٠٦:

أفريقيا: إثيوبيا وتشاد وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيشيل وغابون وغانا وموريتانيا

الدول العربية: البحرين والمغرب والمملكة العربية السعودية

آسيا والمحيط الهادئ: بنغلاديش والفلبين ومنغوليا

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: ألبانيا (برنامج قطري موحد) وأوكرانيا والجبل الأسود وقيرغيزستان

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا والسلفادور وهندوراس ومنظمة دول شرق الكاريبي.

أحاط علما بأول تمديدات لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لإريتريا والجمهورية العربية السورية؛

أحاط علما بالتمديد لمدة سنتين لإطار التعاون الرابع بين بلدان الجنوب؛

أحاط علما بمشاريع وثائق البرنامج القطري، والمرفقات المحددة لكل منظمة في مشروع وثائق البرنامج القطري، والتعليقات المشمولة بهذه الوثائق، وذلك فيما يتعلق بالبلدان التالية:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري للرأس الأخضر (DP/FPA/OPS-ICEF/DCCP/CPV/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/DCP/CAF/3)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغامبيا (DP/DCP/GMB/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لملاوي (DP/DCP/MWI/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لموزامبيق (DP/DCP/MOZ/2)

الدول العربية

مشروع وثيقة البرنامج القطري للجزائر (DP/DCP/DZA/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لليمن (DP/DCP/YEM/2)

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية إيران الإسلامية (DP/DCP/IRN/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/DCP/LAO/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/OPS-ICEF/DCCP/PNG/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتايلند (DP/DCP/THA/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لفيت نام (DP/FPA/OPS-ICEF/DCCP/VNM/1)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري للبرازيل (DP/DCP/BRA/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية (DP/DCP/DOM/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغيانا (DP/DCP/GUY/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبنما (DP/DCP/PAN/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبيرو (DP/DCP/PER/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لسورينام (DP/DCP/SUR/2)

البند ٨

التقرير السنوي لمديرة البرنامج

اتخذ مشروع القرار ٣٦/٢٠١١ بشأن خريطة الطريق لتنفيذ المقرر ٤/٢٠١١.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٤

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٣٧/٢٠١١ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠؛

اتخذ المقرر ٣٨/٢٠١١ بشأن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الجزء المشترك

البند ٢ باء

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

أحاط علما بمذكرة الإفادة الأولية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإطلاعهم على التقدم المحرز فيما يتعلق بالميزانية المتكاملة.

البند ٥

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

اتخذ المقرر ٤١/٢٠١١ بشأن التقرير عن تنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

البند ٩

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

أحاط علما بمذكرة المعلومات المتعلقة باقتراح استعراض تقارير المراجعة الداخلية للحسابات عن بعد.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٦

تقرير المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٣٩/٢٠١١ بشأن استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٠٨-٢٠١٣.

البند ٧

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اتخذ المقرر ٤٠/٢٠١١ بشأن مشروع وثائق البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بجمهورية جنوب السودان.

أحاط علما بتمديدات البرنامج القطري لسنة واحدة لمصر (DP/FPA/2011/13) وإريتريا (DP/FPA/2011/14) والجمهورية العربية السورية (DP/FPA/2011/13)؛

أحاط علما بمشاريع وثائق البرنامج القطري، والمرفقات المحددة لكل منظمة في مشروع وثائق البرنامج القطري، والتعليقات المشمولة بهذه الوثائق، وذلك فيما يتعلق بالبلدان التالية:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري للرأس الأخضر (DP/FPA/OPS-ICEF/DCCP/CPV/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/FPA/DCP/CAF/7)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتشاد (DP/FPA/DCP/CAF/6)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لغامبيا (DP/FPA/DCP/GMB/7)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لملاوي (DP/FPA/DCP/MWI/7)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لموزامبيق (DP/FPA/DCP/MOZ/8)

الدول العربية

مشروع وثيقة البرنامج القطري للجزائر (DP/FPA/DCP/DZA/5)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لليمن (DP/FPA/DCP/YEM/5)

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية إيران الإسلامية (DP/FPA/DCP/IRN/5)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لميانمار (DP/FPA/DCP/MMR/3)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/OPS-ICEF/DCCP/PNG/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتايلند (DP/FPA/DCP/THA/10)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لفيت نام (DP/FPA/OPS-ICEF/DCCP/VNM/1)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري للبرازيل (DP/FPA/DCP/BRA/5)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية (DP/FPA/DCP/DOM/5)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبنما (DP/FPA/DCP/PAN/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبيرو (DP/FPA/DCP/PER/8)

اعتمد الوثائق النهائية للبرامج القطرية التالية على أساس عدم الاعتراض، دون عرض أو مناقشة، وفقا لمقرره ٣٦/٢٠٠٦:

أفريقيا: إثيوبيا وزمبابوي وسان تومي وبرنسيبي والسنغال وغابون وغانا وموريتانيا

الدول العربية: المغرب

آسيا والمحيط الهادئ: بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية والفلبين ومنغوليا

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: ألبانيا (وثيقة برنامج قطري موحد) وأوكرانيا وقيرغيزستان

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السلفادور وهندوراس والبلدان الناطقة بالإنكليزية والبلدان الناطقة بالهولندية.

عقد جلسات الإحاطة والمشاورات والمناسبات الخاصة غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- (أ) الترتيبات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
(ب) مشروع محاكاة للتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ٢٠١٢. بما فيه النواتج المقترحة ومؤشرات النتائج وهيكل التقرير؛
(ج) تحضيرات البرنامج الإنمائي لمؤتمر ريو + ٢٠

صندوق الأمم المتحدة للسكان

- (أ) الطريق صوب ريو + ٢٠: الديناميات السكانية والتنمية المستدامة؛
(ب) غداء عمل مشترك على المستوى الوزاري/المجلس التنفيذي بشأن أمن سلع الصحة الإنجابية؛

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

مناقشة مواضيعية مشتركة عن الشباب.

البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكاتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

نقاش مواضيعي عن التحول من حالة الطوارئ إلى حالة التعافي والتنمية، مع التركيز خاصة على جنوب السودان.

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١١

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: بوركينا فاسو (٢٠١٢)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٠١٢)، جنوب أفريقيا (٢٠١٢)، رواندا (٢٠١٢)، سيراليون (٢٠١١)، الكامرون (٢٠١٢)، موريتانيا (٢٠١١)

دول آسيا والمحيط الهادئ: إيران (جمهورية - الإسلامية) (٢٠١١)، باكستان (٢٠١٢)، بنغلاديش (٢٠١٣)، الصين (٢٠١٣)، قطر (٢٠١٢)، الهند (٢٠١٢)*، اليمن (٢٠١١)

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين (٢٠١٣)، أنتيغوا وبربودا (٢٠١٢)*، السلفادور (٢٠١٣)، كوبا (٢٠١١)، المكسيك (٢٠١١)

دول أوروبا الشرقية ودول أخرى: الاتحاد الروسي (٢٠١١)*، إستونيا (٢٠١٢)، بيلاروس (٢٠١٣)، الجمهورية التشيكية (٢٠١٣)

دول أوروبا الغربية ودول أخرى** : ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، الدانمرك، السويد، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

* عضو أعيد انتخابه.

** المجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدول تناوب خاص بها، يختلف من سنة إلى أخرى.

